

أخبار عالمية

اقتراض شركات الأسواق الناشئة عند القاع



تراجعت تكلفة اقتراض شركات الأسواق الناشئة بالدولار إلى أدنى مستوياتها في 7 أشهر مقارنة بنظيراتها الأمريكية، مع إقبال المستثمرين على الأصول مرتفعة العائد، وانخفض عائد مؤشر «بلومبرغ» لسندات شركات الأسواق الناشئة 19 نقطة أساس خلال أغسطس، مدعوماً بمكاسب شركات الطاقة وتقدم مفاوضات إعادة هيكلة ديون متعثرة. وتقلص الفارق مع عوائد الشركات الأمريكية إلى أدنى مستوى منذ 26 يناير. وارتفعت سندات «تشاينا فانكي» المستحقة في 2027 بنحو 30% منذ نهاية يونيو، فيما حققت سندات «جران تيرا إنرجي» لعام 2031 مكاسب 18%.

ديون بطاقات الأمريكيين تقترب من القمة



ارتفعت ديون بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة خلال الربع الثاني، مقتربة من أعلى مستوياتها على الإطلاق، وسط قوة الإنفاق وارتفاع تكاليف المعيشة. وأظهرت بيانات الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك زيادة الأرصدة 21 مليار دولار إلى 1.26 تريليون دولار، مقابل المستوى القياسي البالغ 1.28 تريليون في الربع الرابع الماضي. وارتفعت نسبة الديون المتأخرة لأكثر من 90 يوماً إلى 12.8%، وهي الأعلى منذ الأزمة المالية العالمية في 2008. وبلغ إجمالي ديون الأسر الأمريكية 18.8 تريليون دولار بنهاية الربع، منها 13.12 تريليون دولار للرهن العقاري، ما يعكس استمرار الضغوط المالية على المستهلكين.

«ليكرز» ينتقل بصفقة رياضية تاريخية قياسية



توصل جوش كوشنر وبوب إيغر إلى اتفاق لشراء فريق كرة السلة الأمريكي «لوس أنجلوس ليكرز» مقابل أكثر من 12 مليار دولار، في صفقة قياسية تُعد الأعلى في تاريخ الفرق الرياضية، وفق «بلومبرغ». ويشغل كوشنر منصب الشريك الإداري والمؤسس المشارك لشركة «ثراف كابييتال»، فيما تولى إيغر سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لـ«والث ديزني». وكان الاثنان قد شاركا في جهود توسع دوري كرة السلة الأمريكي للمحترفين «NBA» في لاس فيغاس، قبل تقديم عرض لشراء «ليكرز» من مارك والتر، الذي استحوذ العام الماضي على حصة مسيطرة في الفريق من عائلة بوس، لتنتهي ملكيته بانتقال النادي إلى المستثمرين الجدد.

المجلس الأعلى للبترول برئاسة عبدالله اعتمد الحساب الختامي لـ 2025-2026

«البترول» تتحدى الصدمات بـ 155.2 مليار دينار أرباحاً

1 نتائج العام المالي تتجاوز السنوات الثلاث الماضية

2 إعادة الهيكلة تفتح الطريق أمام تكامل أكبر للقطاع النفطي



ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، الاجتماع الـ 133 للمجلس الأعلى للبترول، الذي ناقش عدداً من البنود المدرجة على جدول أعماله، في مقدمتها المشاريع المعتمدة من مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، والاستراتيجية المرتبطة بهذه المشاريع، إلى جانب اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة وشركاتها التابعة عن السنة المالية 2026/2025.

وفي تعليقه على النتائج وصف نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الشيخ نواف السعد الأرباح بأنها تتجاوز نتائج السنوات الثلاث الماضية، رغم الظروف الاستثنائية التي شهدتها القطاع النفطي خلال العام.

وأكد الشيخ نواف، في رسالته السنوية إلى العاملين في المؤسسة وشركاتها التابعة، أن النتائج المالية التي اعتمدها المجلس الأعلى للبترول تحققت في ظل تحديات متلاحقة، بدأت بانخفاض أسعار النفط العالمية، ثم امتدت إلى تداعيات الاعتداءات وما نتج عنها من خفض مستويات الإنتاج والتكرير.

ولم تقتصر حصيلة العام على النتائج المالية، إذ شهد القطاع النفطي إنجازات في الاستكشاف البحري والبتروكيماويات العالمية، بالتوازي مع وضع الملامح الرئيسية لمشاريع استراتيجية ضخمة. ومن أبرز هذه التحركات البدء بالخطوات الأولى لمشروع السيف، إلى جانب إطلاق مشروع شاهين، الذي يمثل أكبر استثمار أجنبي في تاريخ الكويت، بما يعكس الثقة العالمية في قدرات المؤسسة على تحقيق

أهدافها الاستراتيجية.

وفي إطار تعزيز التكامل داخل القطاع النفطي ورفع القيمة المضافة للأعمال، استكملت المؤسسة الخطوة الأولى من برنامج إعادة الهيكلة، والتي شملت إنشاء قطاعات متكاملة، إلى جانب تدشين محطات Q8 في الكويت.

وفي المقابل، واجه القطاع في نهاية السنة المالية واحدة من أصعب محطاته، بعدما تعرضت المصافي والناقلات ومرافق إنتاج النفط والمنشآت الموجودة في المطار، فضلاً عن مكاتب المؤسسة، للاعتداءات الإيرانية، في صدمة وصفها الشيخ نواف بأنها الأكبر التي يواجهها القطاع النفطي منذ الغزو العراقي عام 1990.

ورغم ذلك، حافظ العاملون على استمرارية

العمل وأدوا واجبه تجاه الكويت، في مشهد عكس تماسك مختلف الأجيال والمستويات الوظيفية. وأكد الشيخ نواف أن الشباب حديثي التعيين، إلى جانب من عاشوا محنة الغزو، استعادوا روح التأزر والتحدى، ليطهر المدن الكويتي القائم على حب الوطن.

وأشاد بشكل خاص بفرق الإطفاء والعمليات والطوارئ وأطقم الناقلات، باعتبارهم في مقدمة الصفوف لحماية مواقع العمل وأصول الدولة مهما بلغت المخاطر وعدم الاستقرار.

وأكد أن هذه المواقف جسدت روح الفريق الواحد التي تمثل مصدر فخر للقطاع النفطي، ورسخت مفهوم خدمة الكويت باعتبارها التزاماً وواجباً ورسالة تنتقل من جيل إلى جيل. **طالع.....ص3**

توسع في البتروكيماويات وإنجازات جديدة بالاستكشاف البحري

تدشين محطات Q8 ضمن المرحلة الأولى لإعادة التنظيم

تعافٍ تدريجي وإصلاحات للبنية التحتية

الكويت تواصل رفع إنتاجها من النفط للشهر الثالث على التوالي

واصلت دولة الكويت رفع إنتاجها من النفط الخام في شهر يوليو 2026 بواقع 393 ألف برميل يومياً، مُسجلة بذلك نمواً للشهر الثالث على التوالي، ليصل الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ شهر فبراير الماضي.

وبلغ إنتاج الكويت من النفط الخام في الشهر الماضي 1.85 مليون برميل يومياً مقارنة بـ 1.45 مليون برميل يومياً في شهر يونيو 2026. وحسب التقرير الشهري الصادر عن منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» يوم أمس الأربعاء، فقد جاء إنتاج النفط الكويتي عند أعلى مستوى منذ المسجل في فبراير 2026 والذي بلغ حينها 2.58 مليون برميل يومياً.

وأشار التقرير إلى أنه بعد الزيادة الأخيرة في الإنتاج، تقدمت الكويت إلى المركز الخامس بين دول المنظمة من حيث حجم الإنتاج بدلاً من المركز السادس المسجل في يونيو 2026، مما يعكس جهودها لاستعادة مستويات الإنتاج التي كانت سائدة قبل اندلاع الحرب الأمريكية الإيرانية. وكان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، نواف الصباح، قد أعلن خلال شهر يونيو الماضي عن تنفيذ الكويت إصلاحات كافية في البنية التحتية للطاقة المتضررة، بما يتيح لها تعزيز الإنتاج إلى مستويات ما قبل الحرب بوتيرة أسرع مما كان معتقداً، متوقعاً تجاوز مليوني برميل يومياً ورفع إشعارات القوة القاهرة التي صدرت خلال الحرب بأثر فوري.

ترتيب دول «أوبك»

كما رفعت سعر البيع الرسمي للخام الكويتي الخفيف الممتاز للشهر ذاته بواقع دولارين للبرميل دون أسعار خامي عُمان وديبي، وفق وثيقة أسعار أوردتها رويترز يوم أمس الأربعاء.

أرباح قياسية ومحفزات جديدة وعقود نوعية دفعته إلى 850 فلساً

سهم «وربة كابيتال» قفز 6.25% في تداولات بورصة الكويت

السيولة المتدولة على السهم تتجاوز 1.4 مليون دينار

كتب مساعد صالح



ترقب لإعادة تشكيل مجلس الإدارة

كما يتربح المستثمرون تطورات مرتبطة بإعادة تشكيل مجلس الإدارة، بالتزامن مع استمرار الشركة في تنفيذ خطوات استراتيجية تستهدف توسيع أنشطتها وتعزيز قاعدة أعمالها.

ويأتي ذلك في وقت يشهد فيه السهم أداءً إيجابياً على الأطر الأسبوعية والشهرية والسنوية، ما يعكس تحولاً واضحاً في مستويات الاهتمام بالسهم وزيادة الزخم الاستثماري حوله. **طالع.....ص4**

صافية بلغت نحو 931.8 ألف دينار خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 أبريل 2026، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي 2025، بنمو استثنائي بلغ 4337.8%.

وتعزز الزخم أيضاً مع التطورات التشغيلية والاستثمارية الأخيرة، ومنها اتفاقية إحدى الشركات التابعة لتوريد وتأجير وتشغيل ونقل أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة لصالح شركة برقان لحفر الآبار عبر 17 عقداً، فضلاً عن خطط الشركة لاقتناص فرص استثمارية جديدة.

سجل سهم «وربة كابيتال» في بورصة الكويت نشاطاً لافتاً خلال جلسة تداولات يوم أمس، محققاً ارتفاعاً بنسبة 6.25% ليصل إلى مستوى 850 فلساً واحتل قائمة الأكثر ارتفاعاً في مؤشر رئيسي 50 وثاني أكثر ارتفاعاً في السوق العام، وسط تداولات نشطة عكست تنامي اهتمام المستثمرين بالسهم.

تداولات نشطة تعزز السيولة والزخم على السهم

وبلغ حجم التداول 1,67 مليون سهم بقيمة 1,40 مليون دينار، من خلال تنفيذ 640 صفقة، في مؤشر على ارتفاع مستويات السيولة والزخم على السهم.

وجاء هذا الأداء مدعوماً بعدد من المحفزات، في مقدمتها النتائج المالية القوية للشركة، إذ سجلت «وربة كابيتال» أرباحاً



ارتفاع أرباح «الخليجي» بنسبة 93.73 %

ارتفعت أرباح شركة بيت الاستثمار الخليجي في الربع الثاني من عام 2026 بنحو 93.73 % سنوياً بفعل 3 عوامل؛ حيث سجلت الشركة ربحاً بقيمة 205.60 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 106.13 ألف دينار ربح الربع الثاني من عام 2025. وحققت «الخليجي» ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 469.21 ألف دينار، بارتفاع 12.92 % عن مستواها في الفترة ذاتها من العام السابق البالغ 415.54 ألف دينار. وكانت أرباح الشركة قد انخفضت في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 14.8% على أساس سنوي لتصل إلى 263.61 ألف دينار، مقارنة بـ309.41 ألف دينار في الفترة ذاتها من عام 2025.

نمو أرباح «معامل» بنسبة 75.78 %

نتيجة ارتفاع هوامش الربحية لبعض مشاريعها الحالية. وكانت أرباح «المعامل» قد انخفضت في الربع الأول من عام 2026 بنحو 26 % لتسجل 413.57 ألف دينار مقارنة بـ557.91 ألف دينار خلال الربع المناظر من عام 2025.

من العام السابق. وحققت الشركة ربحاً بقيمة 1.25 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، بارتفاع 21.06% عن مستواه في الفترة ذاتها من عام 2025 البالغ 1.04 مليون دينار. وأرجعت الشركة هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع مجمل الربح

سجلت شركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات ارتفاعاً في أرباح الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 75.78 % سنوياً، حيث بلغت أرباح الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو 2026 قيمة 841.05 ألف دينار، مقابل 478.46 ألف دينار في الربع الثاني

انخفاض أرباح «جي تي سي» بضغط الظروف الجيوسياسية

التراجع بشكل رئيسي إلى تراجع الإيرادات التشغيلية في ظل الظروف الجيوسياسية والاقتصادية السائدة. وشهدت البيانات تضمن الزيادة التي قامت بها الشركة في رأس المال خلال الربع الثاني بواقع 15 مليون سهم بقيمة إجمالية تقدر بـ1.50 مليون دينار. وكان صافي ربح «جي تي سي» قد انخفض في الربع الأول من عام 2026 بنحو 13.5 % عند 1.80 مليون دينار مقابل 2.09 مليون دينار في الربع ذاته من العام السابق.

انخفض صافي ربح شركة جي تي سي لوجستيك للنقل والمناولة خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 11.42 % على أساس سنوي ليصل إلى 1.32 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي، مقابل 1.49 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025. وحققت الشركة ربحاً نصيفاً بنحو 3.13 مليون دينار بانخفاض 12.64 % قياساً بـ3.58 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، ويعزى

تقلص خسائر «العقارية» بنسبة 43.05 %

تقلصت خسائر شركة الكويتية العقارية القابضة خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 43.05 % على أساس سنوي، لتسجل خسائر بلغت 156.36 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 274.53 ألف دينار خسائر الربع الثاني من عام 2025. وتكبدت الشركة خسائر في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 53.52 ألف دينار، بانخفاض 96.15 % عن مستواها للفترة ذاتها من العام المنصرم البالغ 1.39 مليون دينار. يُذكر أن «العقارية» كانت قد تحولت إلى الربحية خلال الربع الأول من عام 2026 بقيمة 102.83 ألف دينار، مقارنة بخسائر الفترة المماثلة من العام الماضي البالغة 1.12 مليون دينار.

«الصالحية»: نقل ملكية قسيمة بالقبلة

من أسهم الشركة أمس الأربعاء 12 أغسطس 2026 بسعر 0.4023 دينار للسهم، ليصل رصيده إلى 5.04 مليون سهم. يُذكر أن رأس مال «الصالحية» يبلغ 62.32 مليون دينار كويتي موزعاً على 623.22 مليون سهم، ويمتلك غازي فهد النفيسي 18.18 % وشركة البستان المتحدة العقارية 5.85 %. وقد بلغت أرباح الشركة النصفية لعام 2026 نحو 8.20 مليون دينار بنمو 217 % مقارنة بـ2.59 مليون دينار لنفس الفترة من 2025.

أتمت شركة الصالحية العقارية إجراءات نقل ملكية القسيمة رقم (1) بمنطقة القبلة بمساحة 2.12 متر مربع من مشروع توسعة مجمع الصالحية التجاري إليها، عقب تسديد المديونية المترتبة وفق اتفاقية تمويل حد إجارة مع وعد بالشراء، بعد توقيع اتفاقية تورق إسلامي بمبلغ 20.01 مليون دينار كويتي مع بنك إسلامي لتسوية الاتفاقية دون أثر مالي. وفي بيان منفصل، أفصحت الشركة عن قيام عضو مجلس الإدارة سعود الزبن ببيع 55.69 ألف سهم

تراجع أرباح «استهلاكية» الفصلية

تراجعت أرباح شركة الوطنية الاستهلاكية القابضة في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 88.12 % سنوياً لتصل إلى 73.32 ألف دينار بالثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 617 ألف دينار في الربع الثاني من عام 2025. وتحولت الشركة خلال النصف الأول من عام 2026 للخسائر بنحو 11.11 ألف دينار، مقارنة بـ1.01 مليون دينار أرباحاً في الفترة ذاتها من العام المنصرم، وأرجع البيان ذلك إلى انخفاض صافي أرباح الاستثمارات وارتفاع المصاريف العمومية والإدارية. كما تحولت الشركة لل خسائر في الربع الأول من عام 2026 بقيمة 84.42 ألف دينار مقارنة بـ393.77 ألف دينار صافي ربح الفترة المماثلة من العام السابق.

«الأولى» تتحول للخسارة بـ5.95 مليون دينار

تحولت شركة الأولى للاستثمار للخسائر خلال الربع الثاني من عام 2026؛ إذ مُنبت بخسائر بقيمة 5.95 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو 2026، مقابل أرباح بقيمة 499.11 ألف دينار في الربع الثاني من العام السابق. كما سجلت الشركة خسائر خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 6.05 مليون دينار، مقابل أرباح بـ354.65 ألف دينار خلال الستة أشهر الأولى من عام 2025. وتراجعت خسائر الشركة في الربع الأول من عام 2026 بنحو 32.86 % عند 96.99 ألف دينار، مقابل 144.46 ألف دينار في الربع المماثل من العام المنصرم.

قفزة قياسية في أرباح «أسمنت بورتلاند»

إلى نقص إجمالي المبيعات وصافي أرباح الاستثمارات. وكانت أرباح الشركة قد هبطت في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 92.42 % سنوياً عند 113.71 ألف دينار مقارنة بـ1.50 مليون دينار في الفترة المناظرة من عام 2025.

من عام 2025. وعلى صعيد النصف الأول من عام 2026، حققت الشركة ربحاً نحو 1.04 مليون دينار، بتراجع 33.63 % عن مستواها بذات الفترة من العام المنصرم البالغ 1.57 مليون دينار، وعزت الشركة هذا التراجع النقصي

قفزت أرباح شركة أسمنت بورتلاند كويت خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 1,190.9 % سنوياً لتصل إلى 929.64 ألف دينار بالثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 72.02 ألف دينار في الربع الثاني

«المنار» تساهم بـ150 ألف دولار لصندوق الطوارئ

العام السابق. وفي سياق آخر، وافق مجلس إدارة الشركة على المساهمة بمبلغ 150 ألف دولار أمريكي (ما يعادل 46 ألف دينار كويتي تقريباً) لصالح صندوق الكويت للاستجابة الطارئة. وكانت أرباح الشركة قد ارتفعت في الربع الأول من عام 2026 بنحو 45.07 % عند 314 ألف دينار مقابل 216.45 ألف دينار للفترة ذاتها من 2025.

أعلنت شركة المنار للتمويل والإجارة انخفاض أرباحها خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 11.92 % سنوياً لتسجل 717.92 ألف دينار بالثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 815.05 ألف دينار في الربع الثاني من 2025. وعلى مستوى النصف الأول، بلغت الأرباح 1.03 مليون دينار بارتفاع هامشي 0.04 % مقارنة بـ1.03 مليون دينار في الفترة المماثلة من

أعلنت شركة راسيات القابضة قيام نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عثمان بودي بنقل ملكية 300 ألف سهم من أسهم الشركة أمس الأربعاء بسعر 640 فلساً للسهم، ليصبح رصيده بعد التعامل 301 ألف سهم. ويبلغ رأس مال «راسيات» 15 مليون دينار موزعاً على 150 مليون سهم، وتتوزع الملكيات الرئيسية بين مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي (9.76 %)، ومشاري أيمن بودي ومجموعته (9 %)، وعبد الوهاب أيمن عبدالله بودي (6.67 %)، ومشاري أيمن عبدالله بودي (5.07 %). وكانت الشركة قد سجلت ربحاً نصيفاً لعام 2026 بقيمة 2.2 مليون دينار بارتفاع 767.618 % مقارنة بـ287 ديناراً للفترة ذاتها من العام السابق.

قفزة في أرباح «وثاق» بنسبة 563.32 %

قفزت أرباح شركة وثاق للتأمين التكافلي بنسبة 563.32 % سنوياً في الربع الثاني من عام 2026 لتسجل 410.37 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي، مقابل 61.87 ألف دينار في الربع الثاني من عام 2025. كما حققت ربحاً نصيفاً بقيمة 570.45 ألف دينار بارتفاع 209.71 % عن مستواه بالفترة المماثلة من العام المنصرم البالغ 184.19 ألف دينار، وعزت الشركة النتائج إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات. وكانت أرباح الربع الأول من عام 2026 قد ارتفعت أيضاً لتسجل 160.08 ألف دينار مقابل 122.32 ألف دينار خلال الفترة نفسها من 2025.

الرئيس التنفيذي لـ«راسيات» ينقل ملكية 300 ألف سهم

أعلنت شركة راسيات القابضة قيام نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عثمان بودي بنقل ملكية 300 ألف سهم من أسهم الشركة أمس الأربعاء بسعر 640 فلساً للسهم، ليصبح رصيده بعد التعامل 301 ألف سهم. ويبلغ رأس مال «راسيات» 15 مليون دينار موزعاً على 150 مليون سهم، وتتوزع الملكيات الرئيسية بين مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي (9.76 %)، ومشاري أيمن بودي ومجموعته (9 %)، وعبد الوهاب أيمن عبدالله بودي (6.67 %)، ومشاري أيمن عبدالله بودي (5.07 %). وكانت الشركة قد سجلت ربحاً نصيفاً لعام 2026 بقيمة 2.2 مليون دينار بارتفاع 767.618 % مقارنة بـ287 ديناراً للفترة ذاتها من العام السابق.

هبوط حاد لخسائر «المساكن» بنسبة 99.9%

هبطت خسائر شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 99.9 % على أساس سنوي، لتصل إلى 2.16 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو المنصرم، مقابل 1.77 مليون دينار خسائر الربع الثاني من 2025. وبلغت خسائر الشركة 38.64 ألف دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بتراجع 97.98 % عن مستواها البالغ 1.92 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي. وتمثلت الخسائر في فوائد مرابحات بنك الكويت الوطني – لندن – بجانب انخفاض الإيرادات بقيمة عقارات لندن التي تم بيعها. وكانت «المساكن» قد تكبدت خسائر في الربع الأول من العام الحالي بقيمة 36.48 ألف دينار، مقابل 148.85 ألف دينار خسائر الربع الأول من 2025، بتراجع 75 %.



المجلس الأعلى للبترول برئاسة عبدالله اعتمد الحساب الختامي

2.155 مليار دينار أرباح «مؤسسة البترول»

سمو رئيس الوزراء يترأس الاجتماع 133 للمجلس الأعلى للبترول

القطاع النفطي يحافظ على استمرارية الأعمال وسط ظروف استثنائية

2

نواف الصباح: أرباح قياسية رغم انخفاض أسعار النفط وتداعيات الاعتداءات

1



منشآت تابعة للمؤسسة في المطار ومكاتبها، الأمر الذي فرض تحديات تشغيلية كبيرة على القطاع والعاملين فيه.

أرباح قوية رغم التحديات

ورغم تلك الظروف، تمكن القطاع النفطي الكويتي من الحفاظ على استمرارية الأعمال وتحقيق أرباح صافية مجمعة بلغت 2.155 مليار دينار، في نتيجة تعكس قدرة مؤسسة البترول وشركاتها التابعة على التعامل مع المتغيرات والضغط التشغيلية والمالية.

وأشار الشيخ نواف الصباح إلى أن تحقيق هذه الأرباح جاء رغم التحديات المتلاحقة التي شهدتها السنة المالية، وفي مقدمتها تراجع أسعار النفط العالمية، وما ترتب على الأحداث الإقليمية من تداعيات أثرت على مستويات الإنتاج والتكرير. وأكد أن العاملين في القطاع النفطي حافظوا على استمرارية الأعمال وأدوا واجبه الوطني في ظل ظروف صعبة، مشيداً بالجهود التي بذلتها فرق الإطفاء والعمليات والطوارئ وناقلات النفط وغيرها من فرق العمل التي واصلت أداء مهامها

المجلس الأعلى للبترول

وجاء اعتماد الأرباح والحساب الختامي في اجتماع المجلس الأعلى للبترول برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء، حيث استعرض المجلس المشاريع التي أقرتها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، إلى جانب الاستراتيجيات المرتبطة بتنفيذ هذه المشاريع وتطوير القطاع النفطي خلال المرحلة المقبلة.

ويعكس اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة وشركاتها التابعة أهمية النتائج المالية التي حققتها القطاع خلال السنة المالية 2025/2026، خصوصاً في ظل الظروف التشغيلية والجيوسياسية التي ألقت بظلالها على أسواق الطاقة وعلى عمليات الإنتاج والتكرير.

وأكد الشيخ نواف الصباح، في رسالة وجهها إلى العاملين في القطاع النفطي، أن السنة المالية الماضية كانت «استثنائية بكل المقاييس»، مشيراً إلى أن القطاع واجه واحدة من أكبر الصدمات منذ الغزو العراقي الغاشم عام 1990.

وأوضح أن هذه الظروف شملت اعتداءات طالت المصافي وناقلات النفط ومرافق إنتاج الخام، إلى جانب

ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، الاجتماع الـ133 للمجلس الأعلى للبترول، الذي ناقش عدداً من البنود المدرجة على جدول أعماله، في مقدمتها المشاريع المعتمدة من مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، والاستراتيجية المرتبطة بهذه المشاريع، إلى جانب اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة وشركاتها التابعة عن السنة المالية 2025/2026.

وتزامن اعتماد الحساب الختامي مع إعلان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الناصر الصباح تحقيق المؤسسة أرباحاً صافية مجمعة بلغت 2.155 مليار دينار كويتي، بما يعادل نحو 6.9 مليار دولار أمريكي، عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026.

وأكد الشيخ نواف الصباح أن النتائج المالية المحققة تجاوزت نتائج السنوات المالية الثلاث السابقة، رغم ما شهدته السنة المالية الماضية من تحديات استثنائية وضغوط متلاحقة على القطاع النفطي، بدءاً من انخفاض أسعار النفط العالمية، وصولاً إلى تداعيات الاعتداءات التي أثرت على عدد من مرافق القطاع ومستويات الإنتاج والتكرير.

تقدم في الاستكشاف البحري وتوسع الحضور بقطاع البتروكيماويات العالمي

3

استكمال المرحلة الأولى من إعادة الهيكلة وتكامل القطاعات النفطية

4

القطاع النفطي في مواجهة الأزمات

الماضية بين أداء مالي قوي، ومشروعات استراتيجية، وتوسع في مجالات النشاط، وإعادة هيكلة داخل القطاع، في وقت أثبت فيه العاملون في مؤسسة البترول وشركاتها التابعة قدرتهم على الحفاظ على استمرارية الأعمال والتعامل مع ظروف استثنائية فرضت تحديات كبيرة على صناعة النفط الكويتية.

المالية والتشغيلية التي حققها القطاع خلال السنة المالية 2025/2026، كما يعكس استمرار العمل على تطوير استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، بما يدعم مكانة الكويت في قطاع الطاقة ويعزز قدرتها على مواجهة المتغيرات الإقليمية والعالمية. وبذلك تجمع نتائج السنة المالية

الختامي للمؤسسة وشركاتها التابعة في وقت يواصل فيه القطاع النفطي تنفيذ مجموعة من المشروعات الاستراتيجية، بالتوازي مع تطوير عمليات الاستكشاف والتكرير والبتروكيماويات وتعزيز التكامل بين شركات القطاع.

ويؤكد اجتماع المجلس الأعلى للبترول واعتماد الحساب الختامي أهمية النتائج

وأكد أن خدمة الكويت تمثل التزاماً وواجباً يتوارثه العاملون في القطاع النفطي جيلاً بعد جيل، مشيراً إلى استمرار العمل على تحويل التحديات إلى فرص تدعم مسيرة القطاع وتعزز قدرته على خدمة الاقتصاد الوطني.

ويأتي تحقيق الأرباح الصافية البالغة 2.155 مليار دينار واعتماد الحساب

شدد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية على أن الأزمات تكشف قدرات العاملين والمسؤولين عن إدارة القطاعات الحيوية، مشيراً إلى أن ما شهدته القطاع خلال السنة المالية الماضية أكد قدرة العاملين على تحمل المسؤولية والحفاظ على استمرارية العمليات في الظروف الصعبة.

جلسة خضراء بدعم 6 قطاعات وارتفاع 58 سهماً

بورصة الكويت تستعيد الزخم.. و«وربة كابيتال» يلفت الأنظار

1 67.86 مليون دينار سيولة الجلسة وسط نشاط ملحوظ

2

6 قطاعات ترتفع والرعاية الصحية يقود المكاسب بقوة



كتب مساعد صالح

أنهت بورصة الكويت تعاملات أمس الأربعاء على ارتفاع جماعي لمؤشراتها الرئيسية، في جلسة اتسمت بتحسّن الأداء السعري وتنامي النشاط على عدد من الأسهم، بالتزامن مع تصدر سهم شركة التخصيص القابضة قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية والسيولة، بينما برز سهم «وربة كابيتال» ضمن الأسهم الأكثر ارتفاعاً، ليعكس استمرار الزخم الاستثماري في عدد من مكونات السوق.

وأغلق مؤشر السوق العام مرتفعاً 24.61 نقطة، بما نسبته 0.28 %، ليصل إلى مستوى 8860.63 نقطة، في حين صعد مؤشر السوق الأول 25.51 نقطة، بنسبة 0.27 %، مسجلاً 9313.45 نقطة. كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 26.36 نقطة، بنسبة 0.30 %، ليبلغ مستوى 8893.90 نقطة، فيما سجل مؤشر «رئيسي 50» مكاسب بلغت 34.84 نقطة، تعادل 0.34 %، ليغلق عند 10374.77 نقطة.

وجاء الأداء الإيجابي للمؤشرات في ظل تداولات نشطة نسبياً، إذ بلغت قيمة التداول الإجمالية 67.86 مليون دينار، من خلال تداول نحو 267.80 مليون سهم، عبر تنفيذ 19.41 ألف صفقة نقدية.

وتكشف أرقام الجلسة عن استمرار حضور السيولة في السوق، مع تركيز جانب مهم منها في الأسهم التي شهدت تحركات سعرية لافتة، وهو ما عزز حالة النشاط وأبقى المؤشرات الرئيسية في المنطقة الخضراء.

6 قطاعات تدعم الصعود

وعلى مستوى القطاعات، انعكس الأداء الإيجابي على 6 قطاعات، تصدرها قطاع الرعاية الصحية الذي حقق ارتفاعاً قوياً بلغت نسبته 6.35 %، في حين تراجعت 6 قطاعات أخرى، جاء قطاع

التكنولوجيا في مقدمتها بانخفاض بلغ 2.48 %، بينما استقر قطاع التأمين دون تغيير. ويعكس تباين أداء القطاعات استمرار الانتقائية في حركة السوق، إذ لم يكن الصعود شاملاً لكل مكونات السوق، وإنما جاء نتيجة ارتفاع مجموعة من القطاعات والأسهم في مقابل ضغوط بيعية طالت قطاعات أخرى.

وعلى صعيد الأسهم، ارتفع 58 سهماً، تصدرها سهم «ميدان» بارتفاع بلغ 10 %، بينما تراجع 58 سهماً، جاء في مقدمتها سهم «قبوين 1» بانخفاض بلغ نحو 4.35 %، في حين استقرت أسعار 17 سهماً. وتشير هذه الصورة إلى وجود حالة من التوازن بين القوى الشرائية والبيعية على مستوى الأسهم، مع قدرة الأسهم الصاعدة على دفع المؤشرات نحو الارتفاع رغم تراجع عدد ممات تقريباً من الأسهم.

نشاط واسع رغم تباين القطاعات

وتؤكد بيانات الجلسة أن السوق لم يعتمد في صعوده على سهم واحد فقط، إذ جاءت مكاسب المؤشرات الأربعة مدعومة بأداء متنوع على مستوى الأسهم والقطاعات. فارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.27 % يعكس تحسّن أداء الأسهم القيادية، بينما استفاد المؤشر الرئيسي من النشاط على الأسهم المتوسطة والصغيرة، وهو ما ظهر أيضاً في ارتفاع «رئيسي 50» بنسبة 0.34 %.

ويمنح هذا التوزيع المتوازن نسبياً للصعود الجلسة طابعاً أكثر إيجابية، خصوصاً مع ارتفاع عدد كبير من الأسهم، ووجود نشاط واضح على الأسهم التي سجلت مكاسب قوية. كما أن بلوغ قيمة التداول 67.86

برز سهم شركة وربة كابيتال في جلسة الأربعاء كأحد الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعدما سجل مكاسب قوية بلغت 6.25 % تقريباً، ليغلق عند مستوى 850 فلساً، في حين لامس خلال الجلسة مستوى 854 فلساً. ويأتي هذا الأداء في ظل نشاط واضح على السهم، إذ بلغت القيمة المتداولة نحو 1.402 مليون دينار، توزعت على 1.673 مليون سهم من خلال تنفيذ 640 صفقة. وتمنح هذه الأرقام السهم حضوراً لافتاً ضمن الأسهم النشطة خلال الجلسة، خصوصاً مع اقتراب الإغلاق من أعلى المستويات التي سجلها خلال التداولات.

الإغلاق قرب القمة

وفق القراءة الفنية لبيانات التداول المرفقة، فإن إغلاق السهم عند 850 فلساً، مقارنة بأعلى مستوى يومي بلغ 854 فلساً، يعكس احتفاظ السعر بمستوى مرتفع حتى نهاية الجلسة. وتشير هذه الحركة إلى قوة واضحة في الطلب خلال الجلسة، خصوصاً أن السهم لم يشهد تراجعاً حاداً قبل الإغلاق، بل حافظ على مستويات مرتفعة نسبياً. كما أن اقتراب سعر الإغلاق من القمة اليومية يعزز الصورة الفنية الإيجابية للسهم على المدى القصير، مع بقاء مستويات الدعم والمقاومة العامل الأهم في تحديد اتجاه الحركة المقبلة.

ففي الوقت الذي تصدر فيه «التخصيص» التداولات بدعم من التحول إلى الربحية، برز «وربة كابيتال» بقوة على قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بينما حققت أسهم أخرى مكاسب وصلت إلى النسبة القصوى اليومية. وبذلك أنهت المؤشرات الرئيسية الجلسة على ارتفاع جماعي، وسط سيولة قاربت 68 مليون دينار، ونشاط شمل مئات الملايين من الأسهم، بما يعكس استمرار الحركة داخل السوق وعدم انحسار التداولات في نطاق محدود من الأسهم.

وتظل قراءة الجلسات المقبلة مرتبطة بقدرة الأسهم النشطة على الحفاظ على مستوياتها السعريّة، واستمرار تدفق السيولة إلى الأسهم ذات الزخم، خصوصاً تلك التي ترتبط بتحسّن النتائج أو التحولات المالية الإيجابية.

وربة كابيتال» يخطف الأضواء

• السهم يحقق قفزة قوية وسط سيولة لافتة

1.4 مليون دينار

استمرار الطلب

جاء أداء «وربة كابيتال» ليضيف بعداً آخر إلى جلسة الأربعاء، التي شهدت ارتفاعاً جماعياً للمؤشرات الرئيسية، ونشاطاً قوياً على عدد من الأسهم. ومع صعود السهم إلى 850 فلساً واقتربه من أعلى مستوى يومي عند 854 فلساً، إلى جانب تداولات تجاوزت 1.4 مليون دينار، أصبح السهم واحداً من أبرز الأسهم التي تستحق المتابعة في الجلسات المقبلة. وتبقى نقطة الحسم فنياً مرتبطة بقدرته على الحفاظ على الأسعار أعلى نطاق الدعم 830 - 837 فلساً، بالتزامن مع استمرار السيولة، إذ يمثل تراجع النشاط أو كسر الدعم إشارة مختلفة عن السيناريو السعودي الحالي.

وفي المقابل، فإن استمرار الطلب والمحافظة على المستويات المرتفعة قد يدفعان السهم إلى اختبار مناطق سعريّة أعلى، وفي مقدمتها نطاق 860 - 880 فلساً وفق القراءة الفنية الحالية.

وهكذا، جمع سهم «وربة كابيتال» بين ارتفاع سعري قوي ونشاط تداول ملحوظ، ليبرز كأحد أهم أسهم جلسة الأربعاء، في وقت أنهت فيه بورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع جماعي، مدعومة بتحسّن 6 قطاعات وارتفاع 58 سهماً، وبسيولة إجمالية بلغت 67.86 مليون دينار.

بلغت قيمة التداول على «وربة كابيتال» نحو 1.402 مليون دينار، وهي سيولة لافتة بالنظر إلى حجم التداول البالغ 1.673 مليون سهم. وبحسب البيانات المرفقة، بلغ متوسط قيمة الصفقة الواحدة نحو 2,192 دينار، فيما بلغ متوسط سعر التنفيذ نحو 838.5 فلس.

وتكشف هذه الأرقام عن تداول نشط على السهم خلال الجلسة، مع انتقال كميات كبيرة نسبياً بين مستويات سعريّة مرتفعة، الأمر الذي عزز الزخم الصعودي وأبقى السهم قريباً من أعلى سعر سجله خلال التداولات.

وتشير بيانات العرض والطلب المرفقة إلى وجود أعلى سعر شراء عند 837 فلساً، مقابل أقل سعر بيع عند 853 فلساً، مع إغلاق السهم عند 850 فلساً.

وتظهر هذه المستويات وجود نطاق تداول قريب نسبياً من السعر الحالي، وهو ما يدعم استمرار الاهتمام بالسهم ومراقبة قدرته على تجاوز المستويات الأعلى. وفي القراءة الفنية، يمثل مستوى 830 إلى 837 فلساً منطقة دعم مهمة للحركة المقبلة، إذ إن الحفاظ على التداول فوق هذه المنطقة من شأنه الإبقاء على الصورة الإيجابية للسهم وفق المعطيات الفنية المتاحة.

ومن هذا المنظور، جاءت جلسة الأربعاء كجلسة خضراء متكاملة المؤشرات، جمعت بين ارتفاع المؤشرات الرئيسية، ونشاط ملحوظ في الأسهم، وتحركات قوية في بعض المكونات، مع بقاء التباين القطاعي حاضراً في المشهد.

وتظل قراءة الجلسات المقبلة مرتبطة بقدرة الأسهم النشطة على الحفاظ على مستوياتها السعريّة، واستمرار تدفق السيولة إلى الأسهم ذات الزخم، خصوصاً تلك التي ترتبط بتحسّن النتائج أو التحولات المالية الإيجابية.

3

58 سهماً تصعد بالتوازي

مع تحسن المؤشرات الرئيسية

4

«رئيسي 50» يتقدم المؤشرات بمكاسب بلغت 0.34 %

عطلة المولد النبوي توقف التداولات

أغسطس الحالي.

ويأتي قرار البورصة عقب صدور قرار مجلس الوزراء بتعطيل العمل في جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يوم الخميس المشار إليه، على أن تتولى الجهات ذات طبيعة

وفي سياق منفصل، أعلنت بورصة الكويت تعطيل أعمالها يوم الخميس الموافق 27 أغسطس 2026، بمناسبة حلول المولد النبوي الشريف، على أن يستأنف الدوام الرسمي وأعمال التداول كالمعتاد اعتباراً من يوم الأحد الموافق 30

الأصول المصرفية ترتفع 9.6 مليار دينار إلى 140.03 مليار

922.2 مليون دينار أرباح بنوك الكويت في النصف الأول

1 «بيتك» و«الوطني» يستحوذان على النصيب الأكبر من الأرباح الفصلية والنصفية

2 513 مليون دينار أرباح البنوك في الربع الثاني بنمو سنوي 7.68 %

توزيعات نقدية تتجاوز 207 ملايين دينار

ولم يقتصر الأداء الإيجابي للبنوك على نمو الأرباح، إذ امتد إلى سياسة التوزيعات النقدية المرحلية، حيث قرر بيت التمويل الكويتي «بيتك» والبنك التجاري الكويتي توزيع أرباح نقدية مرحلية عن النصف الأول من عام 2026 بقيمة إجمالية تقدر بنحو 207.77 مليون دينار. وتتجاوز قيمة التوزيعات المرحلية للبنكين ما تم توزيعه خلال الفترة نفسها من عام 2025، عندما بلغت التوزيعات الإجمالية نحو 195.73 مليون دينار، بزيادة تقارب 12.04 مليون دينار. وقرر «بيتك» توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 % من القيمة الاسمية للسهم على مساهمي، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 184.09 مليون دينار. كما قرر البنك التجاري الكويتي توزيع أرباح نقدية بنسبة 12 % من القيمة الاسمية للسهم، وبقية إجمالية تقدر بنحو 23.77 مليون دينار. وتعكس التوزيعات المرحلية قدرة البنوك على تحقيق أرباح تسمح لها بمواصلة مكافأة المساهمين، مع المحافظة في الوقت ذاته على قاعدة رأسمالية وأصول قوية تدعم استمرار النشاط المصرفي.



جميع البنوك تحقق أرباحاً

ولم تسجل أي من البنوك التسعة خسائر فصلية أو نصف سنوية وفق النتائج المالية المعلنة، وهو ما يعكس قدرة القطاع على المحافظة على مستويات الربحية، رغم الظروف الاستثنائية التي مرت بها المنطقة خلال النصف الأول من العام وتساعد التوترات الجيوسياسية والعمليات العسكرية.

ويعزز هذا الأداء مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الكويتي، خصوصاً مع استمرار نمو الإيرادات التشغيلية واتساع الأصول، بما يمنح البنوك قاعدة مالية أكثر قدرة على مواجهة التقلبات واستيعاب الضغوط الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والإقليمية.

وتصدر بنك الكويت الوطني قائمة البنوك من حيث الأرباح الفصلية، بعدما سجل صافي ربح بلغ 189.33 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2026، تلاه بيت التمويل الكويتي «بيتك» بصافي ربح بلغ 186.54 مليون دينار.

وفي المقابل، سجل بنك برقان أقل صافي أرباح فصلية بين البنوك التسعة، بقيمة بلغت 6.01 مليون دينار خلال الربع الثاني.

وعلى مستوى النمو، حققت 8 بنوك نمواً سنوياً في صافي أرباحها خلال الربع الثاني، في حين كان بنك برقان الوحيد الذي سجل تراجعاً، إذ انخفض صافي أرباحه بنسبة 40.69 % على أساس سنوي.

وجاء بنك الكويت الدولي في مقدمة البنوك من حيث معدل نمو الأرباح الفصلية، بعدما ارتفع صافي ربحه بنسبة 26.32 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، بما يعكس تحسن الأداء المالي مقارنة بمستويات الربع الثاني من 2025.

وواصلت البنوك الكويتية المدرجة في بورصة الكويت تحقيق أداء مالي إيجابي خلال النصف الأول من عام 2026، مدعومة بقوة نشاطها التشغيلي واتساع قاعدة أصولها، في مؤشر يعكس استمرار متانة القطاع المصرفي وقدرته على الحفاظ على مستويات ربحية مستقرة رغم التحديات والتوترات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة.

وأظهرت النتائج المالية للبنوك التسعة المدرجة تحقيق قفزة في الأرباح خلال الربع الثاني من العام الحالي، بالتزامن مع ارتفاع الأرباح المسجلة خلال الأشهر الستة الأولى، فيما انعكس تحسن الأداء التشغيلي على نمو الإيرادات، بالتوازي مع توسع واضح في إجمالي الأصول.

وسجلت البنوك التسعة صافي أرباح بلغ نحو 513.23 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2026، بارتفاع نسبته 7.68 % مقارنة بنحو 476.61 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2025، بزيادة بلغت نحو 36.62 مليون دينار.

كما جاءت أرباح الربع الثاني أعلى من مستوى الأرباح المحققة خلال الربع الأول من عام 2026، والتي بلغت نحو 409.37 مليون دينار، بما يعكس تحسن الأداء الربحي للقطاع خلال الربع الثاني، واستمرار قدرة البنوك على تحقيق عوائد إيجابية من نشاطها الأساسي.

ويضم القطاع المصرفي المدرج في بورصة الكويت تسعة بنوك، هي: بنك الكويت الوطني، وبنك الخليج، والبنك التجاري الكويتي، والبنك الأهلي الكويتي، وبنك الكويت الدولي، وبنك برقان، وبيت التمويل الكويتي «بيتك»، وبنك بوبيان، وبنك وربة.

3

متانة القطاع المصرفي تدعم الربحية رغم التوترات الجيوسياسية بالمنطقة

وعلى صعيد معدلات النمو، ارتفعت أرباح 8 بنوك خلال النصف الأول من العام، وجاء بنك وربة في مقدمة البنوك من حيث معدل النمو، بعدما ارتفع صافي أرباحه بنسبة 18.93 % مقارنة بالنصف الأول من عام 2025.

وفي المقابل، تراجع صافي ربح بنك برقان بنسبة 46.58 % على أساس سنوي، متأثراً بارتفاع مصروفات التشغيل ومخصص خسائر الائتمان، إضافة إلى صافي الخسارة النقدية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29.

2.35 مليار دينار إيرادات تشغيلية

كان تحسن الأداء التشغيلي أحد أبرز العوامل الداعمة لنمو أرباح البنوك خلال النصف الأول من عام 2026، إذ ارتفعت الإيرادات التشغيلية الإجمالية للبنوك التسعة إلى نحو 2.35 مليار دينار، مقارنة بنحو 2.18 مليار دينار خلال النصف الأول من عام 2025.

وبذلك سجلت الإيرادات التشغيلية نمواً سنوياً نسبته 7.82 %، بزيادة تقارب 170 مليون دينار خلال عام واحد، وهو ما يشير إلى استمرار قوة النشاط المصرفي الأساسي وتنوع مصادر الدخل لدى البنوك.

وسجلت البنوك التسعة نمواً إيجابياً

في الإيرادات التشغيلية خلال النصف الأول، بما يعكس تحسن قدرتها على توليد الدخل من الأنشطة المصرفية المختلفة، ويدعم في الوقت ذاته مستويات الربحية المحققة خلال الفترة.

وقاد بنك وربة نمو الإيرادات التشغيلية من حيث معدل الزيادة السنوية، بعدما ارتفعت إيراداته التشغيلية بنسبة 20.88 % خلال النصف الأول من عام 2026.

أما من حيث القيمة، فقد جاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» في الصدارة بإيرادات تشغيلية بلغت نحو 990.51 مليون دينار، مستحوذاً على النصيب الأكبر من إجمالي الإيرادات التشغيلية للقطاع.

وحل بنك الكويت الوطني في المرتبة الثانية بإيرادات تشغيلية بلغت نحو 661.97 مليون دينار، بينما سجل بنك الكويت الدولي أقل إيرادات تشغيلية بين البنوك التسعة بقيمة بلغت نحو 51.13 مليون دينار.

ويبرز نمو الإيرادات التشغيلية كعامل رئيسي في تفسير قدرة البنوك على مواصلة تحقيق الأرباح، لاسيما أن ارتفاع الدخل من النشاط الأساسي يوفر دعماً مستمراً للنتائج المالية ويعزز قدرة البنوك على استيعاب ارتفاع بعض بنود المصروفات والمخصصات.

الأصول ترتفع 9.6 مليار دينار

بالتوازي مع نمو الأرباح والإيرادات، واصلت البنوك الكويتية توسيع حجم ميزانياتها، إذ ارتفع إجمالي أصول البنوك التسعة بنحو 9.60 مليار دينار خلال النصف الأول من عام 2026 على أساس سنوي.

وبلغ إجمالي أصول البنوك التسعة نحو 140.03 مليار دينار في نهاية يونيو

2026، مقارنة بنحو 130.43 مليار دينار في نهاية يونيو 2025، مسجلاً نمواً سنوياً نسبته 7.36 %.

ويعكس هذا الارتفاع اتساع حجم النشاط المصرفي ونمو الميزانيات العمومية، كما يشير إلى استمرار قدرة القطاع على دعم عملياته المصرفية وتوفير قاعدة أصول قوية تعزز متانته المالية. وعلى الرغم من الارتفاع السنوي، انخفض إجمالي أصول البنوك التسعة بشكل طفيف مقارنة بمستواه في نهاية الربع الأول من عام 2026، عندما بلغ نحو 141.18 مليار دينار.

وسجلت جميع البنوك التسعة نمواً سنوياً في إجمالي الأصول خلال النصف الأول، ما يؤكد اتساع قاعدة الأصول على مستوى القطاع ككل، وإن تفاوتت معدلات النمو من بنك إلى آخر.

وتصدر بنك الخليج البنوك من حيث معدل نمو الأصول، بعدما ارتفع إجمالي أصوله بنسبة 10.89 % على أساس سنوي، في حين سجل البنك الأهلي الكويتي أقل معدل نمو في القطاع بنسبة 1.18 %.

وعلى مستوى حجم الأصول، جاء بنك الكويت الوطني في المرتبة الأولى بإجمالي أصول بلغ نحو 46.23 مليار دينار، تلاه بيت التمويل الكويتي بإجمالي أصول بلغ نحو 42.22 مليار دينار.

في المقابل، سجل بنك الكويت الدولي أقل حجم للأصول بين البنوك التسعة، عند نحو 4.60 مليار دينار.

وتشير هذه الأرقام إلى استمرار الثقل الكبير للبنوك الكبرى داخل القطاع المصرفي الكويتي، سواء من حيث الأرباح أو الإيرادات التشغيلية أو حجم الأصول، في حين تواصل البنوك الأخرى تعزيز أحجام أعمالها ومراكزها المالية بمعدلات متفاوتة.

ومع ارتفاع الأرباح إلى 922.21 مليون دينار خلال ستة أشهر، وصعود الإيرادات التشغيلية إلى 2.35 مليار دينار، ووصول الأصول إلى 140.03 مليار دينار، تبدو البنوك الكويتية وقد نجحت في اجتياز النصف الأول من العام بأداء مالي متماسك، مع استمرار التفاوت في معدلات النمو بين مكونات القطاع، وتبقى قوة النشاط التشغيلي واتساع الميزانيات من أبرز دعائم الأداء المصرفي خلال الفترة المقبلة.

جانب أثر صافي الخسارة النقدية المرتبطة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29. وبصورة عامة، ترسم النتائج المالية للنصف الأول من عام 2026 صورة لقطاع مصرفي كويتي يحافظ على متانته وربحيته، مدعوماً بنمو النشاط التشغيلي واتساع قاعدة الأصول، في وقت تواصل فيه البنوك تعزيز قدرتها على توليد الإيرادات وتوفير العوائد للمساهمين.

بين البنوك، مع تصدر وربة نمو الأرباح النصفي، والدولي نمو الأرباح الفصلية، والخليج نمو الأصول، بينما حافظ «بيتك» و«الوطني» على موقع الصدارة من حيث حجم الأرباح والأصول والإيرادات التشغيلية. أما بنك برقان، فقد شكل الاستثناء في المشهد العام، مع تسجيله تراجعاً في الأرباح الفصلية والنصفية، نتيجة ارتفاع مصروفات التشغيل ومخصصات خسائر الائتمان، إلى

والأصول بنسبة 7.36 %، يقدم صورة متكاملة عن أداء القطاع خلال الفترة. وتوضح المؤشرات أن نمو القطاع لم يكن قائماً على الأرباح وحدها، وإنما صاحبه تحسن في الإيرادات التشغيلية واتساع في قاعدة الأصول، وهو ما يعزز جودة النمو ويمنح البنوك مساحة أكبر للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمالية. وفي الوقت نفسه، تكشف النتائج عن تفاوت واضح في معدلات النمو

وتكتسب النتائج المالية للبنوك الكويتية أهمية إضافية في ظل الظروف التي شهدتها المنطقة خلال النصف الأول من عام 2026، إذ تمكنت البنوك التسعة من الحفاظ على الربحية وتحقيق نتائج إيجابية دون تسجيل خسائر فصلية أو نصفية. كما أن نمو الأرباح الفصلية بنسبة 7.68 %، وارتفاع الأرباح النصفية بنسبة 4.58 %، بالتزامن مع نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة 7.82 %

بتجربة جمعت بين العمل الميداني والابتكار وتمكين الشباب

«زين» تختتم برنامجها الصيفي

1 تكريم 30 متدرباً خاضوا تجربة ميدانية في 22 فرعاً من فروع زين على مدار 5 أسابيع

2 الموسم السابع رسّخ دور البرنامج كأبرز منصّة تدريب ميداني في القطاع الخاص



تكريم أحد المتدربين



تكريم إحدى المتدربات الأكثر تميزاً

والاستدامة، وتمكين الشباب، والمسؤولية الرقمية. وقُدمت الفرق خلال الحفل الختامي عروضاً تناولت التحدي الذي تعالجه كل فكرة، والفئة المستهدفة، وآلية التنفيذ، والأثر المتوقع، ومؤشرات قياس النجاح، إلى جانب تصورات بصرية ونماذج أولية دعمت الأفكار المطروحة. ويعكس برنامج زين الصيفي للشباب إيمان الشركة بأهمية الاستثمار في طاقات الشباب، ومنحهم فرصاً عملية تساعدهم على اكتشاف قدراتهم، وتنمية مهاراتهم، وفهم بيئة العمل بصورة واقعية، ليوصل دوره كإحدى أبرز منصات زين السنوية لتمكين الشباب الكويتي، وتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل، وإعداد جيل يمتلك الثقة والخبرة والمهارات الرقمية والمهنية للمشاركة بفاعلية في سوق العمل والاقتصاد الرقمي.

أنشطة تفاعلية وترفيهية ساهمت في بناء روح الفريق وتقوية الروابط بين المشاركين، وخلق بيئة إيجابية تجمع بين التعلم العملي والتفاعل البناء. كما شارك المتدربون في ورشة عمل حول الاستخدام العملي للذكاء الاصطناعي في الدراسة والعمل والحياة اليومية، وكيفية الاستفادة من أدواته في الابتكار، وتحليل الأفكار، وتحسين العروض، والاستعداد لعرض المشاريع أمام لجنة التحكيم، مع التأكيد على أهمية الاستخدام المسؤول لهذه الأدوات ودورها في دعم التفكير لا استبداله. كما شكّل التحدي النهائي إحدى أبرز محطات البرنامج، حيث عمل المتدربون ضمن فرق لتطوير أفكار شبابية قابلة للتطبيق ترتبط بمجالات اهتمام زين، ضمن أربع مسارات رئيسية شملت المهارات الرقمية،

خاضوا هذه التجربة بما يتناسب مع أهداف البرنامج وطبيعة التدريب الميداني داخل فروع زين. وخلال البرنامج، اكتسب المتدربون خبرات عملية في المبيعات، والتسويق، وخدمة العملاء، والتواصل المهني، والعمل الجماعي، إلى جانب تطوير مهارات الانضباط، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، وحل المشكلات في المواقف اليومية، بما عزّز جاهزيتهم للانتقال من الحياة الأكاديمية إلى سوق العمل، وتعزيز سيرهم الذاتية بخبرات مميزة. ولم يقتصر البرنامج على التدريب الميداني داخل الفروع، بل شمل العديد من الفعاليات الجانبية مثل اللقاء التنويري، وورش العمل والجلسات التدريبية التي قُدمتها «إنجاز» لتطوير المهارات الشخصية والمهنية، وتعزيز جاهزية المتدربين لسوق العمل، إلى جانب

التجربة التدريبية. قدّم البرنامج في عامه السابع رحلة ميدانية متكاملة في فروع زين المنتشرة بمختلف مناطق الكويت، حيث عمل المتدربون جنباً إلى جنب مع موظفي الشركة بشكل مباشر، ما أتاح لهم فرصة التعرف على طبيعة عمل مختلف الإدارات عن قرب، ومحاكاة مختلف المهارات مثل التعامل مع العملاء وفهم احتياجاتهم، وتسويق المنتجات، وغيرها.

ويعتبر موسم 2026 من أكثر المواسم نجاحاً في تاريخ البرنامج، حيث شهد إقبالاً لافتاً خلال مرحلة التسجيل، مع تقدّم أكثر من 2400 شاب وشابة، حيث تم إجراء المقابلات الشخصية لأكثر من 600 مُقدّم ممن استوفوا شروط التسجيل، وتم بعدها اختيار القائمة النهائية من المتدربين الذين

اختتمت زين الكويت الموسم السابع من برنامجها الصيفي للشباب، بعد تجربة تدريبية ميدانية امتدت على مدار خمسة أسابيع، شارك فيها 30 متدرباً ومتدربة من طلبة الجامعات وحديثي التخرج في 22 فرعاً من فروع زين، ليرسّخ البرنامج مكانته كأحد أبرز منصات التدريب الميداني في القطاع الخاص الكويتي، التي تقدّم مزيجاً من العمل الميداني وتجارب الابتكار ومهارات تمكين الشباب.

أقامت زين حفلاً ختامياً في مقرها بالشويخ للاحتفاء بجميع المشاركين تقديراً لجهودهم والتزامهم طوال فترة البرنامج، إلى جانب تكريم المتدربين المتميزين في عدد من الفئات، من بينها الأعلى أداءً في المبيعات، بالإضافة إلى فئات أخرى عكست روح المبادرة، والالتزام، والتميز خلال هذه



مسؤولو زين مع شباب الدفعة السابعة

حصرياً لبطاقتي الواحة فيزا إنفينيت وماستركارد وورلد

«بوبيان» يكافئ حاملي بطاقات الواحة الائتمانية باسترداد نقدي 30 %

• سبيكة العبدالله: مزايا مضاعفة تجمع بين أعلى قيمة استرداد نقدي وأميال الواحة للاستمتاع بتجربة سفر أكثر تميزاً



سبيكة العبدالله

30%، باعتبارها الأعلى في السوق، يمثل إحدى أبرز المزايا التنافسية للحملة، ويمنح العملاء فرصة الاستفادة بصورة أكبر من إنفاقهم الدولي، بما يعكس حرص بوبيان على تقديم عروض نوعية بمزايا استثنائية تتناسب مع تطلعات عملائه. وأكدت أن بطاقات الواحة الائتمانية تجمع بين مزايا السفر والمكافآت وسهولة الاستخدام من خلال انتشارها الواسع عالمياً، بما يوفر للعملاء تجربة متكاملة تبدأ من حجز رحلتهم وتمتد إلى مشترياتهم واستخداماتهم المختلفة في وجهاتهم الدولية. واختتمت العبدالله تصريحها بالتأكيد على أن بنك بوبيان يواصل ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في تقديم حلول مبتكرة تركز على فهم احتياجات العملاء وأنماط حياتهم ومواكبة تطورها، وترجمة هذا التوجه إلى منتجات وبرامج مكافآت متنوعة، بما يعزز تجربتهم والقيمة التي يحصلون عليها من تعاملاتهم المصرفية داخل الكويت وخارجها.

قيمة أكبر للإنفاق أثناء السفر

وبهذه المناسبة، قالت مدير أول إدارة منتجات البطاقات في بنك بوبيان سبيكة العبدالله «نحرص في بوبيان باستمرار على تطوير عروض ومكافآت بطاقتنا بما يواكب احتياجات عملائنا وأنماط استخدامهم المتغيرة، وتقديم مزايا حصرية تمنحهم قيمة إضافية ملموسة، لاسيما خلال السفر الذي يمثل أحد أهم استخدامات البطاقات الائتمانية». وأضافت أن الحملة تمنح حاملي بطاقتي بوبيان الواحة Visa Infinite و Mastercard World الائتمانية مكافأة مزدوجة، من خلال الجمع بين الاسترداد النقدي واكتساب أميال نادي الواحة، بما يعزز إجمالي المكافآت التي يحصل عليها من إنفاقهم الدولي ويمنحهم تجربة أكثر تميزاً عند استخدام بطاقتهم أثناء السفر». وأوضحت العبدالله أن وصول نسبة الاسترداد النقدي إلى

في إطار حرصه على مكافأة عملائه ومنحهم مزايا استثنائية تعزز قيمة تجربتهم للتسوق الدولي أثناء السفر، أطلق بنك بوبيان حملته الحصرية لحاملي بطاقات الواحة الائتمانية، والتي تتيح استرداداً نقدياً بنسبة 30%، وهي أعلى نسبة استرداد نقدي على المشتريات الدولية، إلى جانب اكتساب أميال نادي الواحة.

وتتيح الحملة لحاملي بطاقتي بوبيان الواحة Visa Infinite و Mastercard World الائتمانية الاستفادة من الاسترداد النقدي على المشتريات الدولية المؤهلة داخل المحلات من خلال أجهزة نقاط البيع أثناء السفر، وذلك بعد حجز تذكرة سفر واحدة على الأقل مع الخطوط الجوية الكويتية باستخدام إحدى البطاقتين، خلال فترة الحملة الممتدة من 1 أغسطس وحتى 31 أكتوبر 2026. وتصل قيمة الاسترداد النقدي لبطاقة الواحة Visa Infinite إلى 500 دك، و250 دك لبطاقة الواحة Mastercard World.

بنمو قدره 22.8 %

4.7 مليون دينار صافي أرباح المتاجرة العقارية

1 معرفي : النتائج المحققة تعكس نمواً في الأداء التشغيلي ونمواً ملحوظاً في إيرادات الاستثمارات

2 توزيع أرباح نقدية نصف سنوية عن العام 2026 بنسبة 4 % وبواقع ٤ فلس/سهم



عبد الفتاح معرفي

ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية. كما تواصل الشركة تنفيذ خططها التطويرية في مشاريعها العقارية، ومن أبرزها مشروع توسعة مجمع الرحاب، الذي يهدف إلى تطوير المرافق والخدمات من خلال إضافة مساحات تأجيريه جديدة، بما يساهم في تعزيز تجربة الزوار والمستأجرين ودعم مكانة المجمع كوجهة تجارية متكاملة، وذلك ضمن رؤية الشركة المستقبلية إلى تطوير أصولها العقارية وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

وبناء عليه فقد قرر مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية نصف سنوية عن العام 2026 بنسبة 4 % وبواقع 4 فلس/سهم. وأضاف معرفي أن الشركة تواصل أعمالها وفق استراتيجية متوازنة تقوم على تنويع استثماراتها العقارية من حيث الحجم والطبيعة والتوزيع الجغرافي، بما يساهم في تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد وتعزيز الاستدامة المالية للشركة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، استثمرت شركة المتاجرة في مركز الخدمات اللوجستية والنقل في

تعكس نمواً في الأداء التشغيلي ونمواً ملحوظاً في إيرادات الاستثمارات، مدعوماً باستمرار تنفيذ استراتيجية الشركة الهادفة في المحافظة على تنوع المحفظة العقارية والاستثمارية وتعزيز كفاءة الأداء التشغيلي. وفيما يخص المؤشرات المالية، فقد شهدت تحسناً ملحوظاً، حيث بلغ النمو في العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول والعائد على رأس المال 18.9% و30.8% و22.8% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

صرّح رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عبدالفتاح محمدرفع معرفي، بأن نتائج أعمال شركة المتاجرة العقارية، شركة تابعة مملوكة بنسبة 79.2 % للشركة التجارية العقارية، عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2026، قد أسفرت عن تحقيق صافي أرباح بلغت 4.7 مليون دينار بزيادة مقدارها 22.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وتعليقاً على النتائج المالية للنصف الأول لعام 2026، صرّح معرفي أن النتائج المحققة

أداء قوي يعكس نجاح الاستراتيجية ويعزز مكانة البنك كأحد أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في الكويت والمنطقة

«وربة» يواصل مسيرة النمو ويعلن نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2026

1 السائر: نحرص على بناء مؤسسة مالية إسلامية حديثة تجمع بين الابتكار والكفاءة التشغيلية

2 الغانم: تعكس نتائج النصف الأول من عام 2026 نجاح استراتيجية البنك في تحقيق نمو متوازن ومستدام



شاهين الغانم

مدعوماً بالأداء القوي للأعمال الأساسية واستمرار تطوير الخدمات والحلول المصرفية التي نقدمها لعملائنا». وأضاف الغانم: «نواصل الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي وتطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز قدراتنا التشغيلية، بما يدعم أهدافنا الاستراتيجية ويمكننا من مواصلة تحقيق النمو خلال السنوات المقبلة».

وأكد الغانم أن البنك سيواصل التركيز على رفع جودة الخدمات المصرفية وتطوير المنتجات المبتكرة وتعزيز تجربة العملاء، بما يرسخ مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية في الكويت والمنطقة. واختتم تصريحه قائلاً: " ننظر إلى المستقبل بتفاؤل وثقة، مستعدين إلى مركز مالي قوي ورؤية واضحة وفريق عمل متميز، ونؤكد التزامنا بمواصلة مسيرة النمو والتميز بما يحقق قيمة مستدامة لعملائنا ومساهميننا ويدعم الاقتصاد الكويتي".

تحقيق التنمية المستدامة. وشملت جهود البنك دعم البرامج التعليمية والشبابية والبيئية، والمبادرات الهادفة إلى نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي المصرفي بين مختلف فئات المجتمع. كما واصل البنك دمج مبادئ الاستدامة ضمن عملياته وأنشطته المختلفة، بما يعزز من أثره الإيجابي على المجتمع والبيئة ويدعم أهداف التنمية طويلة الأمد. وتنسجم هذه الجهود مع رؤية البنك الرامية إلى تحقيق التوازن بين الأداء المالي والمسؤولية المجتمعية، وترسيخ دوره كمؤسسة مالية تساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

الاستثمار في المستقبل

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم: "تعكس نتائج النصف الأول من عام 2026 نجاح استراتيجية البنك في تحقيق نمو متوازن ومستدام،



حمد السائر

استراتيجيته الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز مساهمة الأنشطة المصرفية والاستثمارية في دعم النمو المستدام. وحرص البنك على الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والإقليمية، مع المحافظة على نهج متوازن في إدارة المخاطر وتحقيق أفضل العوائد الممكنة. كما شهدت الفترة الماضية مواصلة تطوير المحفظة الاستثمارية للبنك وتوسيع نطاق الخدمات والحلول التمويلية والاستثمارية المقدمة للعملاء.

وتعكس هذه الجهود نجاح البنك في بناء نموذج أعمال متكامل قادر على تحقيق التوازن بين النمو والاستدامة وتعزيز القدرة التنافسية على المدى الطويل.

واصل بنك وربة خلال النصف الأول من عام 2026 تنفيذ مبادرات نوعية في مجالات الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، انطلاقاً من إيمانه بأهمية دوره كشريك فاعل في دعم المجتمع والمساهمة في

مكاملة وسلسة ترتقي إلى تطلعات العملاء. وشهدت الفترة الماضية إطلاق وتطوير مجموعة من الحلول والخدمات الرقمية التي تساهم في تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية وتنفيذ معاملاتهم بكفاءة وسرعة وأمان.

كما واصل البنك تحديث بنيته التكنولوجية وتعزيز قدراته الرقمية بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المالي، ويعزز جاهزيته للاستفادة من الفرص المستقبلية. وأسهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة البنك كأحد المؤسسات المصرفية الرائدة في مجال الابتكار الرقمي، مع مواصلة العمل على تطوير خدمات جديدة تدعم تجربة العملاء وتمنحهم مزيداً من المرونة والسهولة.

تنويع مصادر الدخل

واصل بنك وربة خلال النصف الأول من عام 2026 تنفيذ

والكفاءة التشغيلية، مع المحافظة على جودة الأصول ومثانة المركز المالي. وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة بنك وربة حمد مساعد السائر: "تعكس نتائج النصف الأول من عام 2026 نجاح النهج الذي اعتمدته البنك منذ سنوات، والقائم على بناء مؤسسة مالية إسلامية حديثة تجمع بين الابتكار والكفاءة التشغيلية والالتزام بأفضل الممارسات المصرفية».

وأضاف: "لقد واصل بنك وربة خلال الفترة الماضية تحقيق تقدم ملموس على مختلف المستويات، سواء من حيث الأداء المالي أو تطوير الخدمات أو تعزيز التجربة المصرفية للعملاء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على نتائج البنك ومكانته في السوق».

وأكد السائر أن البنك يواصل التركيز على تحقيق نمو مستدام يواكب المتغيرات الاقتصادية ويعزز من قدرته على خلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين والعملاء. وأشار إلى أن قوة المركز المالي للبنك تمثل قاعدة صلبة للانطلاق نحو المزيد من الإنجازات خلال المرحلة المقبلة، خاصة في ظل استمرار البنك بتعزيز كفاءته التشغيلية وتطوير خدماته ومنتجاته. وأضاف: "ننظر إلى المستقبل بثقة كبيرة، مدعومين بفريق عمل متميز وقاعدة عملاء واسعة واستراتيجية واضحة تركز على الابتكار والاستدامة والنمو المسؤول».

التحول الرقمي والابتكار

واصل بنك وربة خلال النصف الأول من عام 2026 تعزيز استثماراته في التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، في إطار رؤيته الرامية إلى تقديم تجربة مصرفية

أعلن بنك وربة نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2026، مواصلاً تحقيق أداء مالي وتشغيلي قوي يعكس نجاح استراتيجيته طويلة المدى، والهادفة إلى تعزيز مكانته كمؤسسة مالية إسلامية رائدة قادرة على تحقيق النمو المستدام وتقديم قيمة مضافة لعملائه ومساهمينه ومختلف أصحاب المصلحة. وتأتي هذه النتائج في ظل استمرار البنك بتنفيذ خطته الاستراتيجية التي تركز على الابتكار والتحول الرقمي وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية وتعزيز الكفاءة التشغيلية، بما يواكب المتغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي ويستجيب لتطلعات العملاء واحتياجاتهم المتنامية.

وحقق البنك أرباحاً صافية بلغت 24.2 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من عام 2026 مقارنة مع 20.3 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي، بنسبة 19 %، فيما بلغت ربحية السهم 4.29 فلساً. وارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 21% ليلبلغ 59.2 مليون دينار كويتي مقابل 48.9 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي.

كما سجل البنك نمواً في عدد من المؤشرات المالية الرئيسية، حيث بلغ إجمالي الموجودات 6.2 مليار دينار كويتي، فيما بلغت حسابات المودعين 3.6 مليار دينار كويتي، وارتفع رصيد مديني التمويل إلى 4.3 مليار دينار كويتي محققاً نمواً بنسبة 9% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، بينما بلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 820.3 مليون دينار كويتي. وتؤكد هذه النتائج نجاح البنك في مواصلة تنفيذ استراتيجيته الطموحة وتحقيق التوازن بين النمو

تجربة تدريبية نظرية وعملية في بيئة مصرفية احترافية ومسارات متنوعة

بيت التمويل الكويتي يختتم برنامج KFH Academy بنسخته الثالثة

1 المذكور: نؤكد التزامنا الراسخ تجاه تمكين وتأهيل الكوادر الوطنية الشابة

2 السعد: تجربة متكاملة في أكبر بنك في الكويت وثاني أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم



احدى المتدربات تتحدث الى الحضور



فهد السعد يلقي كلمته



عبدالعزیز المذكور يلقي كلمته



متدرب يعرض عناصر مشروعه

شركائنا الاستراتيجيين من ضمنهم بورصة الكويت وأكاديمية كود وجريدة كويت تايمز. وأشار السعد إلى أن تنظيم بيت التمويل الكويتي لهذا البرنامج يأتي انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية ودوره الريادي في دعم الشباب وتمكينهم، والاستثمار الأمثل في طاقاتهم، وصقل مهاراتهم ليكونوا قادة المستقبل، لافتاً إلى أن البنك سيستمر في تنظيم مثل هذه البرامج الهادفة، إلى جانب العديد من المبادرات الأخرى التي يقدمها على مدار العام.

وفي ختام كلمته أعرب السعد عن شكره لكل الإدارات المعنية على تعاونهم ومساهمتهم الفعالة والتي كان لها الدور الأكبر في انجاح البرنامج متمنيا لجميع المشاركين دوام التوفيق والنجاح.

كمؤسسة مالية رائدة. من جانبه أوضح مدير أول العلاقات العامة والفعاليات في بيت التمويل الكويتي، فهد السعد أن برنامج KFH Academy تم تصميمه من بيت التمويل الكويتي خصيصاً للشباب الطموح، ليكون تجربة تدريبية متكاملة ويمثل فرصة ثمينة لتأهيل الكفاءات الشابة في بيئة مصرفية احترافية، ضمن مسارات متعددة في أكبر بنك في الكويت وثاني أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم. وأشار السعد إلى أن البرنامج صمم ليجمع بين التجربة النظرية الغنية، والتطبيق العملي الواقعي، إلى جانب تنظيم زيارات ميدانية متخصصة، ودورات تدريبية بالتعاون مع KFH Capital، وورش عمل مكثفة بالتعاون مع

متمكن، واع، قادر على الابتكار، هو أساس استدامة نجاحنا

التدريبية النوعية، والتي تفتح آفاقاً واسعة أمام الطلبة وحديثي التخرج لتطویر مهاراتهم والاستعداد لسوق العمل بثقة ومعرفة. وأضاف أن برنامج KFH Academy بنسخته المطورة جاء استكمالاً للنجاحات التي تحققت في النسخة السابقة، وفق أعلى المعايير العالمية في التدريب، حيث حرصنا على توسيع نطاق التدريب، ودمج مسارات جديدة تشمل مجالات حيوية مثل العلاقات العامة والإعلام، التحول الرقمي والابتكار، وإدارة الأعمال، وذلك لتلبية تطلعات شريحة أكبر من الطلبة من مختلف التخصصات. وأشار المذكور إلى أنه في بيت التمويل الكويتي، نؤمن بأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأذكى، وأن بناء جيل

وجاءت هذه النسخة استكمالاً لنجاح النسخة الثانية من KFH Academy التي نظمها بيت التمويل الكويتي العام الماضي، مع توسيع نطاق التدريب وإضافة مسارات جديدة تلبي تطلعات شريحة أوسع من طلبة الجامعة وحديثي التخرج من مختلف التخصصات، وذلك في إطار التزام بيت التمويل الكويتي بتمكين الكفاءات الوطنية الشابة.

تمكين الشباب

وفي كلمته التي ألقاها في حفل التكريم، قال المدير التنفيذي لتخطيط الموارد البشرية ومركز التميز، عبدالعزيز المذكور: يسرنا في بيت التمويل الكويتي أن نواصل التزامنا الراسخ تجاه تمكين الكوادر الوطنية الشابة من خلال تقديم أفضل البرامج

اختتم بيت التمويل الكويتي برنامج KFH Academy بنسخته الثالثة المطورة والذي مثل تجربة تدريبية متكاملة جمعت بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، وقدم نموذجاً احترافياً لتأهيل الشباب الكويتي في بيئة مصرفية رائدة، ضمن مسارات متنوعة شملت العلاقات العامة والإعلام، التحول الرقمي والابتكار، وإدارة الأعمال. استمر البرنامج على مدار 3 أسابيع، وشارك فيه 28 من المتدربين، تم تكليفهم بالعمل على مشروع نهائي يلخص تجربتهم، ويعكس تجربتهم طوال هذه الرحلة، وقام كل مسار بعرض مشروعه النهائي في حفل ختام البرنامج وتكريم المتدربين بمشاركة وحضور عدد من قيادات بيت التمويل الكويتي.



صورة جماعية للمشاركين مع مسؤولي وقيادي بيت التمويل الكويتي

«التجاري» يعزز مزايا عملائه بعرض استرداد نقدي

العملاء، وذلك عند إجراء عمليات الشراء المؤهلة باستخدام بطاقاتهم عبر أجهزة نقاط البيع المعتمدة لدى لولو هايبر ماركت في فرع جابر مول، علماً بأنه للاستفادة من العرض يجب أن تبلغ قيمة المشتريات 10 دينار كويتي كحد أدنى لكل عملية شراء، فيما يصل الحد الأقصى للاسترداد النقدي إلى 20 ديناراً كويتياً لحاملي البطاقات الائتمانية المؤهلة، و5 دينار كويتي لحاملي بطاقات الدفع المسبق.

والبنك التجاري الكويتي إذ يسعى دائماً إلى تقديم عروض حصرية لعملائه بالتعاون مع شركائه التجاريين المميزين في الكويت، فإنه يؤكد حرصه الدائم على إثراء تجربة عملائه المصرفية وتقديم مبادرات تمنحهم فرصاً إضافية للاستفادة من بطاقاتهم عند التسوق وشراء مختلف احتياجاتهم، بما يعزز حضور البنك كخيار مصرفي يلبي تطلعات عملائه.

الحصري بالتعاون مع لولو هايبر ماركت بمناسبة افتتاح فرع جابر مول الجديد، والذي يأتي تأكيداً على حرص البنك التجاري على تقديم مزايا استثنائية وعروض حصرية تضفي قيمة حقيقية إلى تجربة عملائنا. ونواصل من خلال شراكتنا مع العلامات التجارية الرائدة توفير عروض تلبي احتياجات عملائنا وتمنحهم المزيد من القيمة عند استخدام بطاقات التجاري.

وأضافت: «نتطلع دائماً إلى تقديم مبادرات وعروض مبتكرة تعزز تجربة عملائنا وتواكب تطلعاتهم، ويأتي هذا التعاون ليتيح لحاملي البطاقات المؤهلة فرصة الاستفادة من استرداد نقدي مميز خلال فترة العرض، بما يعكس التزامنا المستمر بتقديم مزايا تلائم احتياجاتهم اليومية.» ويستفيد من هذا العرض حاملي بطاقات ماستركارد تيتانيوم، وماستركارد بلاتينيوم، وماستركارد وورلد، بالإضافة إلى حاملي بطاقات الدفع المسبق متعددة

أعلن البنك التجاري الكويتي عن إطلاق عرض استرداد نقدي حصري بالتعاون مع لولو هايبر ماركت - فرع جابر مول، وذلك بمناسبة افتتاح الفرع الجديد والذي يتوفر فيه أجهزة التجاري للخدمة الذاتية، حيث يتيح العرض لحاملي بطاقات التجاري المؤهلة الاستفادة من استرداد نقدي بنسبة 50% على مشترياتهم المؤهلة، وذلك خلال الفترة من 13 إلى 15 أغسطس 2026. ويأتي هذا العرض في إطار حرص البنك التجاري الكويتي على تقديم مزايا حصرية وعروض استثنائية لعملائه، وتعزيز شراكاته مع أبرز العلامات التجارية في دولة الكويت، بما يوفر للعملاء قيمة مضافة ويمنحهم تجربة تسوق أكثر تميزاً.

وبهذه المناسبة، قالت بدور بوخمسين، مساعد المدير العام - إدارة التسويق - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري الكويتي: «يسعدنا إطلاق هذا العرض

التجاري Al-Tijari

احصل على استرداد نقدي بنسبة 50%

عند استخدام بطاقة التجاري ماستركارد الائتمانية ومسبقة الدفع متعددة العملات لمدة 3 أيام

أكبر برنامج ولاء في الكويت.. يضم أكثر من 900 محل تجاري محلياً في فئات متنوعة

«الوطني» يضم «بست اليوسفي» إلى برنامج مكافآته

العلي: نوظف علاقاتنا مع المؤسسات في مختلف القطاعات لتقديم أفضل العروض والمزايا الحصرية لعملائنا



محمد العثمان ود. عادل اليوسفي



مكافآت مضمونة لدى مجموعة واسعة من أفضل العلامات التجارية المحلية في فئات متنوعة تشمل المطاعم والمقاهي، ومحلات الأزياء ومستحضرات التجميل، والعيادات والنوادي الصحية، وشركات الأثاث ومستلزمات المنازل، وكلاء السيارات، ومكاتب السفريات والفنادق، ومستلزمات الأطفال والتعليم، والترفيه وغيرها.

ويحرص بنك الكويت الوطني، الذي يعد من المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة، على تقديم مجموعة متكاملة من البطاقات الائتمانية التي تتميز بتنوع مزاياها لتلائم مختلف احتياجات العملاء، بما في ذلك برامج المكافآت، وخيارات الاسترداد النقدي، والعروض الحصرية محلياً وعالمياً.

أصبح قادراً على فهم احتياجات عملائه وتقييم أهدافهم وتجاوز توقعاتهم. من جهته، أعرب وائل ديب، المدير العام - مجموعة الإلكترونيات في «بست اليوسفي»، عن بالغ سعادته بهذه الشراكة، قائلاً: «يسعدنا الانضمام إلى برنامج «مكافآت الوطني»، الذي يعكس التزامنا بتقديم تجربة تسوق استثنائية لعملائنا، حيث تتيح هذه الشراكة لعملائنا تعظيم الاستفادة من كل عملية شراء، كما نتطلع إلى شراكة طويلة الأمد ومثمرة مع بنك الكويت الوطني». ويعد برنامج «مكافآت الوطني» أكبر برنامج ولاء في الكويت، حيث يضم أكثر من 900 محل تجاري مشارك محلياً، ويتيح البرنامج لحاملي بطاقات الوطني الائتمانية أو مسبقة الدفع الحصول على

المصرفية لعملائنا من خلال تقديم أفضل العروض والمزايا والخصومات التي ترتقي بتجربتهم المصرفية إلى مستويات استثنائية».

وأضافت العلي: «نواصل العمل على توسيع شبكة شركائنا ضمن برنامج «مكافآت الوطني»، بما يلبي تطلعات عملائنا ويواكب احتياجاتهم المتنوعة، ويعزز القيمة والمزايا التي يحصلون عليها عند استخدام بطاقات «الوطني» الائتمانية ومسبقة الدفع للتسوق في متاجرهم المفضلة».

وأكدت العلي على أن التميز وتقديم أفضل تجربة مصرفية للعملاء يعدان جزءاً أصيلاً من ثقافة «الوطني»، مشيراً إلى أن البنك، وبفضل الخبرات الواسعة التي اكتسبها على مدار عقود طويلة،

من «بست اليوسفي»، حيث يمكنهم استخدام نقاط مكافآت الوطني المكتسبة لدفع قيمة مشترياتهم بالكامل أو جزء منها في جميع المحلات المشاركة بالبرنامج، وبشكل فوري من خلال أجهزة نقاط البيع.

وتعزز هذه الخطوة من القيمة المضافة التي يقدمها البنك لعملائه، حيث يمكنهم استبدال نقاط «مكافآت الوطني» بسهولة لدى شبكة واسعة من المتاجر المشاركة ضمن البرنامج.

وبهذه المناسبة، قالت نائب رئيس قسم علاقات التجار شوق العلي: «نحرص في بنك الكويت الوطني على بناء علاقات راسخة مع كبرى المؤسسات في مختلف القطاعات، والتي نوظفها لتعزيز التجربة

أعلن بنك الكويت الوطني انضمام شركة «بست اليوسفي»، المتخصصة في قطاع الإلكترونيات والأجهزة المنزلية، كشريك جديد ضمن برنامج الولاء «مكافآت الوطني»، وذلك في إطار سعي البنك المستمر لإثراء التجربة المصرفية لعملائه وتوفير أفضل العروض الحصرية والمكافآت المتميزة.

وبموجب هذه الشراكة، يتيح «الوطني» لعملائه فرصة حصرية للحصول على 1% من نقاط «مكافآت الوطني» عند التسوق من «بست اليوسفي»، وإنفاق ما قيمته 100 دينار أو أكثر باستخدام أي من بطاقات «الوطني» الائتمانية أو مسبقة الدفع. وبإمكان عملاء «الوطني» الآن الاستمتاع بمميزات عدة عند التسوق

خلال مشاركته في الملتقى الإرشادي للطلبة المستجدين بجامعة الكويت

«الخليج» يستعرض مزايا حساب red وبطاقة red plus مسبقة الدفع



بالحلول المصرفية التي تلبي احتياجاتهم، إلى جانب تعزيز وعيهم المالي بما يساعدهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة تساهم في بناء مستقبلهم». وتأتي مشاركة البنك في الملتقى ضمن استراتيجية متكاملة لترسيخ مفهوم الشمول المالي لمختلف فئات المجتمع، إلى جانب تعزيز التواصل مع فئة الشباب، والتعريف بالحلول والخدمات المصرفية المبتكرة التي يقدمها، إلى جانب دعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى تمكين الشباب مالياً، انطلاقاً من شعاره «معاكم دوم»

وحرص فريق بنك الخليج على تعريف الطلبة بأهمية التخطيط المالي السليم، وترشيد الإنفاق، وحماية البيانات المصرفية، والتوعية بمخاطر الاحتيال الإلكتروني، وذلك في إطار أهداف حملة «لنكن على دراية» الرامية إلى نشر الثقافة المالية وتعزيز السلوك المالي المسؤول بين مختلف شرائح المجتمع، ولا سيما فئة الشباب. ويركز بنك الخليج على التواجد في مختلف الفعاليات التي تجمعها بالشباب، انطلاقاً من إيمانه بأهمية مواكبة الطلبة في بداية رحلتهم الجامعية، وتزويدهم

أما العملاء الذين يمتلكون حساب red ويصدرون بطاقة red plus مسبقة الدفع، فيحصلون على 5,000 نقطة ترحيبية، خصماً بنسبة 50% على تطبيق «طلبات» كل يوم اثنين، وكذلك خصماً بنسبة 50% على تذكرتين يومياً في دور العرض «فوكس» و«سينسكي».

وتستمر الرحلة إلى ما بعد التخرج، إذ يحصل الخريج على 5,000 نقطة هدية فورية عند صرف مكافأة التخرج، إضافة إلى 20,000 نقطة أخرى عند تحويل حساب red إلى حساب راتب مع إصدار بطاقة ائتمانية مجانية.

الشباب ومواكبة أسلوب حياتهم، وكذلك بطاقة red plus مسبقة الدفع، التي تمنح حاملها باقة فريدة من المزايا والخصومات والعروض الحصرية. و يحصل الطلاب الذين يقومون بتحويل مكافآتهم الطلابية وإصدار بطاقة red plus على بطاقة مجانية لمدة خمس سنوات، إضافة إلى 20,000 نقطة ترحيبية (تعادل 60 ديناراً) ضمن برنامج نقاط الخليج، وهو البرنامج الأكثر مكافأة في الكويت، إلى جانب قسيمة بقيمة 10 دنانير من «ترول» والعديد من العروض الحصرية الأخرى لدى «أولى» و«ترول».

في إطار التزامه بدعم الشباب وتمكينهم مالياً، شارك بنك الخليج في الملتقى الإرشادي للطلبة المستجدين بجامعة الكويت، الذي أقيم في مدينة صباح السالم الجامعية، حيث استعرض أمام الطلبة المستجدين وأولياء الأمور باقة من خدماته المصرفية المخصصة للشباب، إلى جانب تقديم التوعية المالية ضمن دعمه المستمر لحملة «لنكن على دراية».

وشهد جناح بنك الخليج إقبالاً واسعاً من زوار المعرض، حيث استعرض فريق المبيعات مزايا حساب red المصمم خصيصاً لتلبية احتياجات

141 شركة تغلق على ارتفاع والسيولة تتجاوز 5 مليارات ريال

«تاسي» يكسب 11 نقطة بدعم 5 قطاعات

التأمين يتصدر مكاسب 5 قطاعات بارتفاع نسبته 1.39 % «تبوك الزراعية» تقفز 10 % وتتصدر قائمة الأسهم الاربعة

أسطولها إلى 100 %، وهو تطور مهم بالنسبة إلى نشاط الشركة وإمكاناتها التشغيلية. وتكتسب هذه الإفصاحات أهمية بالنسبة إلى السوق، إذ يبحث المستثمرون عن محفزات خاصة بالشركات في ظل التحركات المحدودة للمؤشر العام، ما يجعل العقود الجديدة والتطورات التشغيلية والخطط الاستراتيجية عوامل مؤثرة في اتجاه الأسهم الفردية.

قم وقيعان

وشهدت الجلسة تبايناً لافتاً بين الأسهم التي سجلت مستويات مرتفعة جديدة وتلك التي هبطت إلى قيعان تاريخية، ما يعكس اتساع الفجوة في أداء الشركات داخل السوق.

وسجل سهم «بترو راينج» و«مدينة المعرفة» إغلاقاتين عند أعلى مستوياتهما خلال 52 أسبوعاً، مدعومين بمكاسب بلغت 2.98 % و7.82 % على التوالي. وفي المقابل، سجلت خمسة أسهم قيعاناً تاريخية جديدة بنهاية الجلسة، وهي «مياهنا» عند 11.42 ريال، و«نفوذ» عند 5.9 ريال، و«أسمنت نجران» عند 5.44 ريال، و«أسمنت تبوك» عند 7.36 ريال، و«العربية» عند 66.5 ريال. كما تراجعت أسهم «شاكر» و«بوان» و«الغاز القابضة» و«أسمنت السعودية» و«إكسترا» و«أسواق عبد الله العثيم» إلى أدنى مستوياتها خلال عام.

ويبرز هذا التفاوت حالة الانتقائية التي تشهدها السوق، إذ تتجه السيولة إلى شركات تتمتع بمحفزات أو زخم سعري، في حين تستمر الضغوط على مجموعة أخرى من الأسهم رغم ارتفاع المؤشر العام.

اتساع السوق

ومن أبرز الإشارات الإيجابية في الجلسة تفوق عدد الشركات الاربعة بصورة واضحة، إذ أغلقت 141 شركة على ارتفاع مقابل 112 شركة متراجعة، بفارق 29 شركة لمصلحة الأسهم الصاعدة.

وتشير هذه الأرقام إلى أن المكاسب لم تكن محصورة في عدد ضيق من الأسهم ذات الأوزان الكبيرة، رغم أن صعود المؤشر نفسه ظل محدوداً عند 0.10%. وفي الوقت نفسه، يكشف تراجع أسهم كبيرة مثل «سابك» و«بنك الرياض» عن سبب محدودية ارتفاع «تاسي»، إذ قلصت خسائر بعض الشركات ذات الوزن المؤثر أثر المكاسب المسجلة في شريحة واسعة من السوق.

كما أن استقرار 17 سهماً دون تغيير يعكس توازناً نسبياً في بعض الشركات، بينما ظلت قيمة التداول عند 5.06 مليار ريال عاملاً مهماً في تقييم قوة التحركات السعريّة.



ويعكس تركيز النشاط في أسهم من قطاعات متنوعة توزع اهتمام المستثمرين بين البنوك والطاقة والأسهم الاستهلاكية، بدلاً من تركيز التداولات بصورة كاملة في قطاع واحد.

إفصاحات مؤثرة

وشهدت جلسة الأربعاء عدداً من الإفصاحات التي جذبت اهتمام المستثمرين، من بينها إعلان شركة «الخريف لتقنية المياه والطاقة» توقيع عقد لتشغيل وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي في مدينة الخبر مع شركة المياه الوطنية. ويضيف العقد نشاطاً جديداً إلى محفظة الشركة في قطاع المياه، الذي يشهد توسعاً في المشروعات المرتبطة بالبنية التحتية والتشغيل والصيانة داخل المملكة.

كما أعلنت شركة «الحفر العربية» استئناف تشغيل جميع منصات الحفر البحرية التابعة لها، لتصل نسبة تشغيل

سيولة نشطة

وتصدر سهم «بترو راينج» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة، بعدما استقطب تداولات بلغت نحو 257.48 مليون ريال، بالتزامن مع ارتفاع سعره بنسبة 2.98 %.

ولم تقتصر أهمية تحرك السهم على تصدر السيولة، إذ أنهى التعاملات عند 17.6 ريال، وهو أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، ليجمع بذلك بين النشاط القوي والمكاسب السعريّة.

وجاء سهم «بنك الرياض» في المرتبة الثانية من حيث قيمة التداول بنحو 241.8 مليون ريال، رغم انخفاضه خلال الجلسة، بينما حل «مصرف الراجحي» ثالثاً بسيولة بلغت 241.62 مليون ريال.

وعلى مستوى الكميات، تصدر سهم «أمريكانا» النشاط بعد تداول 22.56 مليون سهم، وأغلق مرتفعاً بنسبة 3.03 %، فيما جاء «بترو راينج» في المرتبة الثانية بتداولات بلغت 14.5 مليون سهم.

وجاء سهم «مدينة المعرفة» في المرتبة الثانية بعدما صعد 7.82 % إلى 17.1 ريال، ليصل إلى أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، في مؤشر على استمرار الزخم الشرائي على السهم.

كما ارتفع سهم «الأسماك» بنسبة 7.17 %، بينما صعد سهم «ثمار» 5.82 % عقب إعلان الشركة اعتماد مجلس إدارتها الخطة الاستراتيجية للفترة من 2026 إلى 2030، ما عزز الطلب على السهم.

وفي الاتجاه المقابل، تصدر «لازوردي» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بتراجع نسبته 4.31 %، تلاه سهم «أسواق عبد الله العثيم» الذي خسر 3.92 % وأغلق عند 4.9 ريال، وهو أدنى مستوى للسهم خلال 52 أسبوعاً.

كما تعرضت بعض الأسهم القيادية للضغوط، إذ انخفض سهم «سابك» بنسبة 3.05 %، بينما تراجع سهم «بنك الرياض» بنسبة 2.62 %، ما حد من قدرة المؤشر العام على تسجيل ارتفاع أكبر.

ورغم صغر نسبة ارتفاع البنوك والطاقة، فإن وزنهما الكبير في المؤشر منح «تاسي» دعماً ساهم في الحفاظ على مكاسبه حتى نهاية الجلسة.

وفي المقابل، تصدر قطاع الإعلام والترفيه القطاعات المتراجعة بانخفاض نسبته 1.71 %، بينما هبط قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.12 %، وسجل قطاع الاتصالات تراجعاً طفيفاً بلغ 0.01 %.

وتوضح هذه التحركات أن مكاسب السوق لم تكن مدفوعة بصعود جماعي للقطاعات، وإنما جاءت نتيجة أداء متباين، مع قدرة القطاعات الخمسة المرتفعة على تعويض الضغوط التي تعرضت لها قطاعات أخرى.

قفزت سعريّة

وعلى مستوى الأسهم، تصدر سهم «تبوك الزراعية» قائمة الاربحين بعدما قفز بالنسبة القصوى البالغة 10 %، ليغلق عند 9.13 ريال، مسجلاً أقوى أداء بين الشركات المدرجة خلال الجلسة.

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية «تاسي» تعاملات الأربعاء على ارتفاع محدود، مستفيداً من صعود خمسة قطاعات وتفوق عدد الأسهم الاربعة على الخاسرة، في جلسة شهدت تداولات تجاوزت قيمتها 5 مليارات ريال، بالتزامن مع تسجيل عدد من الأسهم مستويات سعريّة هي الأعلى خلال 52 أسبوعاً، بينما هبطت أسهم أخرى إلى قيعان تاريخية جديدة.

وارتفع المؤشر العام بنسبة 0.10 %، بما يعادل 10.94 نقطة، لينتهي الجلسة عند مستوى 10844.12 نقطة، وسط دعم محدود من قطاعي البنوك والطاقة، إلى جانب مكاسب أكبر لقطاعي التأمين وإدارة وتطوير العقارات.

وسجلت السوق تداولات إجمالية بقيمة 5.06 مليار ريال، من خلال تداول نحو 256.39 مليون سهم، فيما أظهرت حركة الأسهم اتساعاً إيجابياً، بعدما ارتفعت أسعار أسهم 141 شركة مقابل تراجع 112 شركة، بينما استقرت أسهم 17 شركة دون تغيير.

نطاق محدود

وتحرك «تاسي» خلال الجلسة داخل نطاق محدود نسبياً، بعدما افتتح التعاملات عند مستوى 10822.22 نقطة، قبل أن يتذبذب بين المكاسب والخسائر مع تغير اتجاهات الأسهم القيادية والقطاعات الرئيسية.

وسجل المؤشر أعلى مستوياته خلال التعاملات عند 10851.62 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له عند 10817.03 نقطة، قبل أن يتمكن في نهاية الجلسة من الاستقرار في المنطقة الخضراء عند 10844.12 نقطة.

وبلغ الفارق بين أعلى وأدنى مستويات المؤشر نحو 34.6 نقطة، ما يعكس حالة من التوازن النسبي بين قوى الشراء والبيع، رغم تفوق عدد الشركات التي سجلت مكاسب.

ويشير إغلاق المؤشر بالقرب من أعلى مستوياته اليومية إلى تحسن نسبي في الطلب خلال الجزء الأخير من التعاملات، إلا أن محدودية ارتفاع الأسهم القيادية حالت دون تسجيل مكاسب أكبر.

قطاعات داعمة

وعلى مستوى القطاعات، أغلقت خمسة قطاعات على ارتفاع، وتصدرها قطاع التأمين بمكاسب بلغت 1.39 %، ليصبح أبرز القطاعات الداعمة للمؤشر خلال الجلسة.

وجاء قطاع إدارة وتطوير العقارات في المرتبة الثانية بارتفاع نسبته 1.31 %، بينما سجل قطاعا البنوك والطاقة، اللذان يتمتعان بأوزان مؤثرة داخل السوق، مكاسب محدودة بلغت 0.03 % و0.02 % على التوالي.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/11	2026/08/12	التغير
1 لازوردي	10.90	10.43	4.31 (%)
2 أسواق ع العثيم	5.10	4.90	3.92 (%)
3 دراية	21.07	20.31	3.61 (%)
4 إكسترا	65.40	63.20	3.36 (%)
5 سابك	51.20	49.64	3.05 (%)
6 الرياض	20.59	20.05	2.62 (%)
7 البابطين	60.15	58.60	2.58 (%)
8 للاجدية	6.42	6.26	2.49 (%)
9 التطويرية الغذائية	90.30	88.15	2.38 (%)
10 الخليج للتدريب	14.13	13.80	2.34 (%)

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/11	2026/08/12	التغير
1 تبوك الزراعية	8.30	9.13	10.00 %
2 مدينة للعرفة	15.86	17.10	7.82 %
3 الأسماك	62.75	67.25	7.17 %
4 جازادكو	7.98	8.46	6.02 %
5 ثمار	34.38	36.38	5.82 %
6 جاز	15.63	16.31	4.35 %
7 نسيج	21.59	22.40	3.75 %
8 أنعام القابضة	11.90	12.30	3.36 %
9 الوسائل الصناعية	3.20	3.30	3.13 %
10 الفخارية	17.07	17.60	3.10 %

المؤشر يربح 37.54 نقطة وينهي الجلسة عند 10055.60

4 قطاعات تصعد ببورصة قطر

«قامكو» تتصدر الارتفاعات بمكاسب 5.50 % بين 30 سهماً

السيولة تقفز إلى 395.91 مليون ريال خلال الجلسة

قفز بنسبة 5.50 %، ليقود مكاسب 30 سهماً أنهت تعاملات الأربعاء في المنطقة الخضراء. وفي الاتجاه المقابل، جاء سهم «العامة» في مقدمة الأسهم المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 1.89 %، ضمن 20 سهماً أغلقت على خسائر. وعلى مستوى نشاط التداول، تصدر سهم «بلدنا» قائمة الأسهم من حيث الكميات، بعدما بلغ حجم التداول عليه نحو 20.03 مليون سهم، ليستحوذ بمفرده على حصة ملحوظة من إجمالي أحجام التداول في السوق. أما من حيث قيمة التداولات، فتصدر سهم «كيو إن بي» نشاط السيولة بقيمة بلغت 74.65 مليون ريال، بما يعادل نحو 19 % من إجمالي سيولة البورصة خلال الجلسة، ما يعكس الوزن الكبير للسهم في حركة التعاملات.

الصناعات تقود مكاسب بورصة قطر

أنهت بورصة قطر جلسة الأربعاء بأداء إيجابي، بعدما نجح صعود أربعة قطاعات بقيادة الصناعات في دفع المؤشر العام للارتفاع 0.37 % إلى 10055.60 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 37.54 نقطة. وتزامن صعود المؤشر مع ارتفاع السيولة إلى نحو 395.91 مليون ريال، رغم انخفاض أحجام التداول إلى 144.31 مليون سهم، فيما ارتفع عدد الصفقات بصورة طفيفة إلى 22.83 ألف صفقة. كما أظهرت حركة الأسهم ميلاً إيجابياً مع ارتفاع 30 سهماً مقابل تراجع 20 واستقرار 6، بينما برز «قامكو» في صدارة الراحين، و«بلدنا» في نشاط الكميات، و«كيو إن بي» في قيمة التداولات، لتختتم السوق الجلسة بمكاسب مدعومة باتساع نسبي في نطاق الصعود.

متوسط قيمة الأسهم التي تركزت عليها التعاملات. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد الصفقات المنفذة بصورة طفيفة إلى نحو 22.83 ألف صفقة، مقارنة بـ 22.62 ألف صفقة الثلاثاء، بما يعكس استمرار نشاط المستثمرين رغم انخفاض عدد الأسهم المتداولة. وتشير هذه الأرقام إلى أن الجلسة جمعت بين ارتفاع قيمة التداولات وتراجع الكميات، بالتزامن مع تحسن المؤشر العام واتساع قاعدة الأسهم الراحية.

أسهم نشطة

وتصدر سهم «قامكو» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة، بعدما

بنهاية التداولات. كما جاءت حركة الأسهم الفردية إيجابية بصورة عامة، إذ ارتفعت أسعار 30 سهماً، مقابل تراجع 20 سهماً، بينما حافظت 6 أسهم على مستوياتها السابقة دون تغيير.

سيولة متنامية

وشهدت جلسة الأربعاء زيادة واضحة في قيمة التداولات، إذ ارتفعت السيولة إلى 395.91 مليون ريال، مقارنة بنحو 331.63 مليون ريال في جلسة الثلاثاء، بزيادة تقارب 64.3 مليون ريال. وجاء ارتفاع السيولة رغم تراجع أحجام التداول إلى 144.31 مليون سهم، مقابل 158.81 مليون سهم في الجلسة السابقة، ما يشير إلى زيادة

قطاعات متباينة

وتصدر قطاع الصناعات قائمة القطاعات الراحية بعدما ارتفع بنسبة 0.96 %، ليشكل المحرك الأبرز لمكاسب السوق خلال الجلسة، في وقت سجلت ثلاثة قطاعات أداءً سلبياً. وجاء قطاع العقارات في مقدمة القطاعات المتراجعة بانخفاض نسبته 0.57 %، لكن خسائره لم تكن كافية لمعادلة التأثير الإيجابي لصعود الصناعات والقطاعات الثلاثة الأخرى التي أنهت التعاملات على ارتفاع. ويعكس هذا الأداء تباين حركة المستثمرين بين القطاعات، مع اتجاه السيولة نحو أسهم استطاعت توفير دعم كاف للمؤشر العام، ما دفعه إلى إضافة أكثر من 37 نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأربعاء على ارتفاع، مدعومة بصعود أربعة قطاعات، في مقدمتها قطاع الصناعات، وسط تحسن ملحوظ في مستويات السيولة مقارنة بالجلسة السابقة، وتفوق عدد الأسهم الراحية على نظيرتها المتراجعة. وارتفع المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.37 % ليغلق عند مستوى 10055.60 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 37.54 نقطة مقارنة بمستواه في نهاية تعاملات الثلاثاء. وجاء الأداء الإيجابي مدعوماً بارتفاع أربعة من قطاعات السوق السبعة، ما وفر دعماً للمؤشر للحفاظ على وجوده فوق مستوى 10 آلاف نقطة، رغم الضغوط التي فرضها تراجع القطاعات الثلاثة الأخرى.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/11	2026/08/12	التغير
1 العامة	2.649	2.599	(1.89) %
2 مزايا	0.582	0.573	(1.55) %
3 الأهلي	4.056	4.008	(1.18) %
4 مخازن	2.409	2.388	(0.87) %
5 بروة	2.315	2.295	(0.86) %
6 الخليج الدولية	1.764	1.751	(0.74) %
7 قطر وعمان	0.766	0.761	(0.65) %
8 كيو إل إم	2.143	2.130	(0.61) %
9 التحويلية	2.169	2.157	(0.55) %
10 لللاحة	10.190	10.140	(0.49) %

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/11	2026/08/12	التغير
1 قامكو	1.437	1.516	5.50 %
2 ميرة	3.101	3.170	2.23 %
3 زاد	12.450	12.680	1.85 %
4 الفالاح	0.565	0.575	1.77 %
5 الإجارة	0.720	0.730	1.39 %
6 السلام	0.775	0.785	1.29 %
7 الطبية	1.267	1.282	1.18 %
8 فودافون قطر	2.668	2.698	1.12 %
9 تكنوكيو	2.100	2.122	1.05 %
10 صناعات قطر	10.250	10.350	0.98 %

وسط مؤشرات على تحسن حركة الملاحة

الغاز القطري يستعيد زخمه.. تحميلات رأس لفان تقفز لأعلى مستوي منذ مارس 2026



رفعت قطر تحميلات الغاز الطبيعي المسال إلى أعلى مستوياتها منذ مارس 2026، مع وصول متوسط التحميلات اليومية في مدينة رأس لفان إلى نحو 80 ألف طن، رغم بقائها أقل بنحو 60 % من مستويات الفترة نفسها من العام الماضي، وفق بيانات تتبع السفن. وتشير البيانات إلى عودة بعض وحدات التسييل غير المتضررة إلى العمل بمستويات منخفضة، في وقت لا تزال فيه عودة الصادرات إلى مستوياتها الطبيعية مرتبطة بتحسن حركة الملاحة عبر مضيق هرمز. وأظهرت بيانات حديثة نشاطاً في 7 من أصل 14 قطاراً لإنتاج الغاز المسال، فيما تضرر قطاران خلال مارس 2026 نتيجة الهجمات الإيرانية، ما يعني أن الطاقة الإنتاجية ستظل دون

مستوياتها السابقة حتى مع استئناف تشغيل الوحدات غير المتضررة. وتأتي هذه التطورات وسط مؤشرات أولية على احتمال تحسن حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خمس إمدادات الطاقة العالمية، لكن إعادة فتحه بشكل كامل لا تزال غير مؤكدة. وتوقفت قطر عملياً عن تمرير شحنات الغاز المسال عبر المضيق منذ تجدد الأعمال القتالية في المنطقة في يوليو الماضي. كما تعرضت ناقلتا غاز مسال قطريتان لهجمات الشهر الماضي، ما أجبر الدوحة على تعليق خططها الرامية إلى تسريع استعادة الإنتاج. وفي محاولة للحفاظ على جزء من عملياتها، تمكنت قطر من تشغيل بعض قطارات الإنتاج من خلال توجيه شحنات إلى الكويت، إضافة إلى تحميل الغاز على ناقلات

بالغاز القطري، فيما توجد ناقلات فارغة متوقفة حالياً قرب منشأة رأس لفان، مقابل 9 ناقلات محملة

6 ناقلات غاز مسال فارغة متوقفة حالياً قرب منشأة رأس لفان، مقابل 9 ناقلات محملة

آخر يتمثل في تراجع عدد الناقلات المتاحة. وتظهر بيانات حركة السفن وجود

فارغة موجودة في الخليج. لكن قدرة قطر على مواصلة هذه العمليات تواجه قيداً

سوق دبي يربح 41 نقطة

المؤشر يرتفع 0.7 % إلى مستوى 5920 نقطة

التداولات تسجل 607 ملايين درهم
«إعمار العقارية» ترتفع 1.4% بتداولات تقارب 20 مليون سهم

18 سهماً فقط، إذ نجحت مكاسب الشركات القيادية في دفع المؤشر للصعود 0.7 % إلى 5920 نقطة. وجاء «إعمار العقارية» و«بنك دبي الإسلامي» في مقدمة الأسهم الداعمة للأداء، بالتزامن مع مكاسب قوية لـ«سلامة» و«شعاع كابيتال»، فيما تصدر «طلبات هولدينغ» نشاط التداول بأكثر من 25 مليون سهم. وتشير تداولات بقيمة 607 ملايين درهم إلى استمرار النشاط في السوق، بينما يبقى أداء الأسهم القيادية عاملاً أساسياً في تحديد اتجاه المؤشر خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً مع التباين بين عدد الشركات الراجعة والخاسرة.

وفي المقابل، انخفض سهم «الاتحاد العقارية» بنسبة 1.3 % إلى 0.548 درهم، وسط تداولات تجاوزت 22 مليون سهم، ليكون بدوره ضمن الأسهم الأكثر نشاطاً رغم تحركه في الاتجاه المعاكس للمؤشر. كما تجاوز حجم التداول على «شعاع كابيتال» 20 مليون سهم، بينما قاربت تداولات «إعمار العقارية» المستوى نفسه، ما يعكس تركيز جانب مهم من نشاط السوق في عدد محدود من الأسهم.

القيادات تدفع مؤشر دبي للصعود

أنهى سوق دبي المالي الجلسة على مكاسب واضحة رغم تراجع 27 سهماً مقابل ارتفاع

وارتفع سهم «بنك دبي الإسلامي» بنسبة 0.9 % ليغلق عند 7.58 درهم، وسط تداولات قاربت 4 ملايين سهم، ليضيف القطاع المصرفي دعماً إضافياً إلى مكاسب المؤشر. كما سجل سهم «شعاع كابيتال» أداءً قوياً، بعدما ارتفع بنسبة 2.4 % إلى 0.211 درهم، مع تداول أكثر من 20 مليون سهم، ما وضعه ضمن الأسهم النشطة خلال تعاملات الأربعاء.

مكاسب متفاوتة

وشملت المكاسب سهم «سلامة» الذي قفز بنسبة 2.5 % ليصل إلى 1.01 درهم، وسط تداولات قاربت 13 مليون سهم، مسجلاً بذلك ارتفاعاً يفوق النسبة التي حققها المؤشر العام للسوق.

وتشير تحركات الأسهم إلى تفاوت واضح في الأداء، إذ لم يكن الصعود شاملاً للسوق، وإنما تركّز في مجموعة من الشركات التي تمكنت مكاسبها من تعويض الضغوط الناتجة عن انخفاض عدد أكبر من الأسهم.

ويبرز ذلك بصورة واضحة عند مقارنة عدد الشركات المرتفعة والهابطة؛ فمن بين 51 شركة جرى تداول أسهمها، سجلت 18 شركة فقط مكاسب، بينما تراجعت 27 شركة واستقرت 6 شركات.

ورغم هذا التباين، تمكن المؤشر من إنهاء التعاملات مرتفعاً 41 نقطة، مستفيداً من الوزن النسبي الكبير للأسهم القيادية التي سجلت أداءً إيجابياً.

نشاط التداول

وتصدر سهم «طلبات هولدينغ» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بعدما تجاوز حجم التداول عليه 25 مليون سهم، بالتزامن مع ارتفاع سعره بنسبة 0.9 % ليغلق عند 1.11 درهم. ويعكس النشاط القوي على السهم استمرار اهتمام المستثمرين به، إذ جمع بين ارتفاع السعر وتصدر أحجام التداول، ما جعله أحد أبرز الأسهم خلال جلسة الأربعاء.

جرى تداولها خلال الجلسة، مقابل انخفاض أسهم 27 شركة، بينما استقرت أسعار 6 شركات دون تغيير.

أسهم قيادية

وقدمت الأسهم القيادية دعماً مهماً للمؤشر العام، إذ أغلق سهم «إعمار العقارية» مرتفعاً 1.4 % عند 11.28 درهم، وسط تداولات قاربت 20 مليون سهم، ما ساهم في تعزيز أداء السوق خلال الجلسة.

ويتمتع سهم «إعمار العقارية» بوزن مؤثر في السوق، لذلك ينعكس صعوده عادة بصورة واضحة على اتجاه المؤشر العام، خصوصاً عندما يتزامن مع مكاسب أسهم قيادية أخرى.

أنهى سوق دبي المالي تعاملات الأربعاء على ارتفاع، ليوصل تحركاته الإيجابية مدعوماً بمكاسب عدد من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها «إعمار العقارية» و«بنك دبي الإسلامي»، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 607 ملايين درهم. وأغلق المؤشر العام للسوق مرتفعاً بنسبة 0.7 %، بما يعادل 41 نقطة، ليصل إلى مستوى 5920 نقطة في نهاية الجلسة، مستفيداً من صعود عدد من الأسهم ذات الأوزان المؤثرة في حركة المؤشر.

وجاءت المكاسب رغم أن عدد الأسهم المتراجعة تجاوز نظيرتها المرتفعة، إذ صعدت أسعار أسهم 18 شركة من أصل 51 شركة

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/11	2026/08/12	التغير
1 أملاك	1.23	1.19	(3.25%)
2 بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	0.99	0.97	(1.72%)
3 اكتوبر	0.42	0.41	(1.69%)
4 مساكن دبي ريت	1.27	1.25	(1.57%)
5 بنك جي إف إتش	1.99	1.96	(1.51%)
6 أليك القابضة	1.37	1.35	(1.46%)
7 تعاونية الاتحاد	2.20	2.17	(1.36%)
8 إمباور	1.58	1.56	(1.27%)
9 الاتحاد العقارية	0.56	0.55	(1.26%)
10 مجموعة تيكوم	3.36	3.32	(1.19%)

السوق يضيف 5 نقاط بنهاية تعاملات الأربعاء

أبوظبي يتماسك فوق 10 آلاف نقطة

إنهاء جلسة الأربعاء فوق مستوى 10 آلاف نقطة، بعدما أضاف المؤشر 5 نقاط ليصل إلى 10013 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.22 مليار درهم. وجاءت الجلسة إيجابية من حيث اتساع السوق، بعدما ارتفعت أسهم 40 شركة مقابل تراجع 32 شركة واستقرار 17، وهو ما يعكس تفوق الأسهم الراجعة رغم محدودية صعود المؤشر. ويبقى الحفاظ على مستوى 10 آلاف نقطة محورياً رئيسياً لأداء السوق في الجلسات المقبلة، فيما تشكل السيولة التي تجاوزت 1.2 مليار درهم واتساع قاعدة الأسهم المرتفعة عاملين داعمين لاستمرار تماسك المؤشر.

غالبية الشركات، إذ جاءت حركة السوق الأربعاء مصحوبة بانتشار أوسع للمكاسب بين الأسهم المتداولة. وفي الوقت نفسه، فإن استقرار 17 شركة دون تغيير ساهم في الحد من التقلبات، لتغلق السوق على ارتفاع طفيف وسط أداء متوازن نسبياً. وتبقى مستويات السيولة وحركة الأسهم ذات الأوزان الكبيرة من أبرز العوامل التي ستحدد قدرة المؤشر على تعزيز وجوده فوق حاجز 10 آلاف نقطة خلال الجلسات المقبلة.

السيولة تدعم تماسك سوق أبوظبي

نجح سوق أبوظبي للأوراق المالية في

السوق، رغم أن ارتفاع المؤشر العام اقتصر على 0.1 %.

ويشير هذا التباين بين الارتفاع المحدود للمؤشر وعدد الأسهم الراجعة إلى أن المكاسب توزعت على شريحة واسعة من الشركات، بينما حد أداء بعض الأسهم ذات الأوزان المؤثرة من قدرة المؤشر على تسجيل ارتفاع أكبر.

حاجز مهم

ويكتسب استقرار مؤشر أبوظبي فوق مستوى 10 آلاف نقطة أهمية بالنسبة إلى المستثمرين، باعتباره أحد المستويات النفسية والفنية البارزة التي تعكس قدرة السوق على الاحتفاظ بالمكاسب المحققة سابقاً. وأنهى المؤشر الجلسة عند 10013 نقطة، أي بفارق محدود يبلغ 13 نقطة فقط فوق حاجز 10 آلاف نقطة، ما يجعل الحفاظ على هذا المستوى محل متابعة خلال التعاملات المقبلة.

وجاء ذلك في جلسة اتسمت بتوازن نسبي بين عمليات الشراء والبيع، إذ لم تسجل السوق تحركاً حاداً في أي من الاتجاهين، بينما أظهرت أعداد الشركات المرتفعة ميلاً أكبر نحو الشراء.

كما توفر التداولات التي بلغت 1.22 مليار درهم دعماً لأداء السوق، إذ تعكس استمرار حضور المستثمرين ونشاط التعاملات رغم محدودية التغير في المؤشر العام.

اتساع المكاسب

وكان اتساع نطاق الأسهم المرتفعة من أبرز سمات جلسة أبوظبي، إذ تجاوز عدد الشركات الراجعة نظيرتها الخاسرة بثماني شركات، مع ارتفاع 40 سهماً مقابل انخفاض 32.

ويختلف هذا الأداء عن الحالات التي يرتفع فيها المؤشر نتيجة مكاسب عدد محدود من الأسهم القيادية رغم تراجع

من الشركات المدرجة.

سيولة قوية

وشهدت جلسة الأربعاء تداول أسهم 89 شركة، ما يعكس اتساع نطاق النشاط داخل السوق، مع تسجيل أداء إيجابي لعدد أكبر من الأسهم مقارنة بالشركات التي أنهت التعاملات على انخفاض. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها 40 شركة، بما يعادل نحو 45% من إجمالي الشركات المتداولة خلال الجلسة، في حين سجلت 32 شركة تراجعاً في أسعارها. وفي المقابل، حافظت أسهم 17 شركة على مستوياتها السابقة دون تغيير، لتظهر أرقام الجلسة ميلاً إيجابياً في اتساع

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الأربعاء على ارتفاع محدود، محافظاً على وجود مؤشره فوق مستوى 10 آلاف نقطة، وسط سيولة تجاوزت حاجز المليار درهم وتفوق واضح لعدد الشركات الراجعة على نظيرتها المتراجعة. وارتفع مؤشر السوق بنسبة 0.1 %، بما يعادل 5 نقاط، ليغلق عند مستوى 10013 نقطة، مواصلاً بذلك التحرك أعلى المستوى النفسي المهم البالغ 10 آلاف نقطة، رغم محدودية المكاسب المسجلة خلال الجلسة. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 1.22 مليار درهم، ما يعكس استمرار مستويات السيولة المرتفعة نسبياً في السوق، بالتزامن مع نشاط شمل عدداً كبيراً

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/11	2026/08/12	التغير
1 إنفيكتوس للاستثمار	1.60	1.54	(3.75%)
2 الواحة كابيتال	2.00	1.95	(2.50%)
3 بنك الشارقة	1.28	1.25	(2.34%)
4 أجيلتي جلوبال بي إل سي	1.70	1.67	(1.76%)
5 بنك رأس الخيمة الوطني	9.25	9.11	(1.51%)
6 أدنوك للحفر	5.98	5.89	(1.51%)
7 ايه دي ان اتش للتموين	0.62	0.61	(1.30%)
8 ألف للتعليم	0.99	0.98	(1.21%)
9 العالية القابضة	379.00	375.00	(1.06%)
10 جلفار	1.04	1.03	(0.96%)

67 شركة تتداول.. والمكاسب تشمل 24 سهماً

«ملاسقط» تصعد رغم انحسار السيولة 14.1%

1 القيمة السوقية تكسب 0.074% وتلامس 38.11 مليار ريال

2 «العمانية للتغليف» تقفز 10% و«عمان للمرطبات» تخسر 4.17%

القطاع المالي يدعم مكاسب مسقط

أنهت بورصة مسقط الجلسة بمكاسب محدودة دفعت المؤشر إلى 7481.70 نقطة، مستفيداً من ارتفاع القطاع المالي 0.51% والخدمات 0.37%، في حين شكل تراجع قطاع الصناعة عامل ضغط على السوق.

ورغم انخفاض قيمة التداولات 14.1% إلى نحو 43.6 مليون ريال عماني، ارتفعت القيمة السوقية إلى 38.11 مليار ريال، فيما سجلت 24 شركة مكاسب مقابل تراجع 19 واستقرار 24 شركة.

وتصدر «بنك مسقط» نشاط السيولة بأكثر من 10 ملايين ريال، بينما سجلت «العمانية للتغليف» أكبر مكاسب الجلسة بارتفاع 10%، ليغلق المؤشر في المنطقة الخضراء رغم تراجع مستويات التداول.

5.19 مليون ريال عماني، مستحوذة على نحو 11.92% من إجمالي قيمة التعاملات. وبذلك استحوذت الشركات الخمس الأكثر نشاطاً مجتمعة على نحو 79% من إجمالي السيولة المتداولة، ما يعكس تركزاً واضحاً للتعاملات في الأسهم المصرفية والطاقة.

اتجاهات المستثمرين

واتجه المستثمرون العمانيون بصورة أكبر نحو البيع خلال الجلسة، إذ شكلت تعاملاتهم البيعية 85.89% من إجمالي التداولات بقيمة بلغت نحو 37.44 مليون ريال عماني.

وفي المقابل، بلغت حصة المستثمرين العمانيين من عمليات الشراء 85.52%، بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 37.28 مليون ريال، ما يعكس تقارباً كبيراً بين جانبي الشراء والبيع للمستثمر المحلي.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة بعدما قفز سهمها بنسبة 10% ليغلق عند 220 بيسة، مسجلاً بذلك أفضل أداء بين الأوراق المالية المتداولة.

وجاء سهم «المركز المالي» في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت 7.22% ليغلق عند 104 بيسات، فيما ارتفع سهم «تأجير التمويل» بنسبة 3.57% إلى 116 بيسة. كما ارتفعت سندات «بنك الأهلي الثانوية الدائمة الإضافية من الفئة الأولى 2023» بنسبة 3%، وأغلقت عند ريال و31 بيسة، بينما صعد سهم «بنك ظفار» بنسبة 2.39% لينهي التعاملات عند 214 بيسة. وفي المقابل، تصدر سهم «عمان للمرطبات» قائمة الخاسرين بانخفاض نسبته 4.1% إلى 7 ريال و150 بيسة، تلاه «الصفاء للأغذية» بتراجع 3.18% إلى 730 بيسة.

كما انخفض سهم «عمان والإمارات القابضة» بنسبة 2.99%، و«الخليج الدولية للكيمياويات» بنسبة 2.86%، فيما تراجع سهم «بنك صحرار الدولي» 2.14% إلى 183 بيسة.

سيولة البنوك

واستحوذت أسهم البنوك وشركات الطاقة على جانب كبير من السيولة المتداولة، إذ تصدر سهم «بنك مسقط» قائمة الشركات من حيث قيمة التداول بنحو 10.01 مليون ريال عماني، بما يعادل 22.97% من إجمالي تداولات الجلسة.

وجاء «بنك صحرار الدولي» في المرتبة الثانية مستحوذاً على 18.04% من السيولة، بقيمة تداول بلغت 7.86 مليون ريال، رغم انخفاض سعر السهم خلال الجلسة.

وحلت «أوكيو للاستكشاف والإنتاج» ثالثة بقيمة تداول بلغت 6.07 مليون ريال، تمثل 13.94% من الإجمالي، تلتها «أوكيو لشبكات الغاز» بنحو 5.24 مليون ريال وبحصة 12.03%.

كما سجلت «أوكيو للصناعات الأساسية – المنطقة الحرة بصلالة» تداولات بقيمة

مع تسجيل ثلاثة قطاعات ارتفاعات مقابل تراجع قطاع الصناعة، إذ تصدر القطاع المالي المكاسب بارتفاع نسبته 0.51%، ليقدم دعماً رئيسياً للمؤشر العام.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.37%، كما صعد مؤشر السوق الشرعي بنسبة 0.29%، بينما خالف قطاع الصناعة الاتجاه العام وانخفض مؤشره بنسبة 0.21%. وعكست تحركات القطاعات حالة من التباين داخل السوق، إلا أن مكاسب القطاع المالي والخدمات كانت كافية لدفع المؤشر العام إلى المنطقة الخضراء، رغم تراجع مستويات التداول مقارنة بالجلسة السابقة.

وشهدت الجلسة تداول أسهم 67 شركة، ارتفعت أسعار 24 منها، مقابل انخفاض 19 شركة، فيما حافظت 24 شركة على أسعارها السابقة دون تغيير.

مكاسب قوية

وتصدرت «العمانية للتغليف» قائمة

قطاعات متباينة

وتباين أداء المؤشرات القطاعية خلال الجلسة،

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/08/11	2026/08/12	التغير
1	عمان للمرطبات	1.200	1.150	4.17% (-)
2	عمان والإمارات	0.134	0.130	2.99% (-)
3	بنك صحرار	0.187	0.183	2.14% (-)
4	الباطنة للطاقة	0.185	0.183	1.08% (-)
5	عمانتيل	1.469	1.454	1.02% (-)
6	العمانية للتحدة للتأمين	0.312	0.310	0.64% (-)
7	فولتامب للطاقة	0.175	0.174	0.57% (-)
8	السوداي للطاقة	0.184	0.183	0.54% (-)
9	بنك مسقط	0.397	0.395	0.50% (-)
10	أوكيو للصناعات الأساسية	0.249	0.248	0.40% (-)

المؤشر يتراجع إلى 1951 نقطة بنهاية تعاملات الأربعاء

بورصة البحرين تفقد 0.2% بضغط قطاعين

1 التداولات تقفز إلى 1.2 مليون دينار عبر 147 صفقة

2 «الخليجية المتحدة» تتصدر الخسائر بانخفاض حاد نسبته 7.89%

السيولة ترتفع رغم خسائر البحرين

واصلت بورصة البحرين تراجعها واصلت بورصة البحرين تراجعها للجلسة الثانية، لكن جلسة الأربعاء اتسمت بارتفاع قوي في نشاط التداول، إذ تجاوزت قيمة التعاملات 1.2 مليون دينار، مقارنة بأقل من 443 ألف دينار في اليوم السابق. وضغط قطاعا المـسـواـد الأساسية والصناعات على المؤشر ليهبط 0.2% إلى 1951 نقطة، فيما تصدر سهم «الخليجية المتحدة للاستثمار» الخسائر بتراجع 7.89%. وفي المقابل، تركّز النشاط بصورة واضحة على «المنيوم البحرين» الذي سجل تداولات بلغت 984 ألف سهم رغم انخفاضه 2.2%، بينما جاء «بنك السلام» ثانياً بأكثر من 523 ألف سهم، ما يعكس ارتفاع النشاط في السوق رغم استمرار الاتجاه السلبي للمؤشر.

وجاء سهم «المنيوم البحرين» في المرتبة التالية بانخفاض نسبته 2.2%، ليساهم في الضغط على قطاع المواد الأساسية والمؤشر العام، فيما تراجع سهم «إيه بي إم تيرمينالز» بنسبة 1.23%.

كما انخفض سهم «صلة الخليج» بنسبة 0.59%، ليضاف إلى قائمة الأسهم التي ضغطت على أداء السوق خلال الجلسة.

وعلى صعيد النشاط، تصدر «المنيوم البحرين» الأسهم من حيث حجم التداول بنحو 984 ألف سهم عند سعر 0.89 دينار للسهم، ما يعني أنه استحوذ على أكثر من 40% من إجمالي الكميات المتداولة في البورصة.

وجاء سهم «بنك السلام» في المرتبة الثانية من حيث النشاط، بحجم تداول بلغ نحو 523.33 ألف سهم، عند سعر 0.21 دينار للسهم، ليرتكز جانب كبير من تعاملات السوق في السهمين.

نقطة متأثراً بقطاعي المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الكمالية.

سيولة مرتفعة

وشهدت جلسة الأربعاء زيادة كبيرة في نشاط التداول مقارنة باليوم السابق، إذ ارتفعت قيمة التعاملات إلى 1.2 مليون دينار، مقابل 442.98 ألف دينار فقط خلال جلسة الثلاثاء.

وبذلك زادت السيولة بأكثر من الضعف، في حين ارتفعت أحجام التداول إلى 2.36 مليون سهم، مقارنة بنحو 1.22 مليون سهم في الجلسة السابقة.

كما زاد عدد الصفقات المنفذة إلى 147 صفقة، مقابل 135 صفقة الثلاثاء، ما يؤكد اتساع نشاط التعاملات بالتزامن مع ارتفاع أحجام وقيم التداول.

ويكتسب ارتفاع السيولة أهمية خاصة رغم تراجع المؤشر، إذ يكشف عن زيادة نشاط المستثمرين في عدد من الأسهم، وفي مقدمتها «المنيوم البحرين» و«بنك السلام».

أسهم متراجعة

وتصدر سهم «الخليجية المتحدة للاستثمار» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، بعدما هبط بنسبة 7.89%، مسجلاً أكبر خسارة بين الأسهم المتداولة خلال جلسة الأربعاء.

ضغوط قطاعية

وجاء قطاعا المواد الأساسية والصناعات في مقدمة الضغوط التي دفعت المؤشر العام إلى المنطقة الحمراء، مع تراجع عدد من الأسهم المرتبطة بهما، وفي مقدمتها سهم «المنيوم البحرين».

وأدى انخفاض الأسهم المؤثرة إلى إبقاء المؤشر تحت الضغط طوال الجلسة. ليغلق عند 1951 نقطة، مواصلاً التراجع الذي سجله في تعاملات الثلاثاء، عندما فقد 0.07%.

ويظهر استمرار الخسائر للجلسة الثانية أن السوق لا يزال يواجه ضغوطاً على عدد من الأسهم، إلا أن ارتفاع مستويات التداول يشير في الوقت نفسه إلى نشاط أكبر من المستثمرين مقارنة بالجلسة السابقة.

وجاء انخفاض الأربعاء بنسبة 0.2% أكبر من التراجع الهامشي المسجل الثلاثاء، عندما أغلق المؤشر عند مستوى 1955

أنهت بورصة البحرين تعاملات الأربعاء على تراجع، متأثرة بالضغوط التي تعرض لها قطاعا المواد الأساسية والصناعات، ليوصل المؤشر العام أداءه السلبي للجلسة الثانية على التوالي، وسط ارتفاع ملحوظ في قيمة وأحجام التداول مقارنة بـتعاملات الثلاثاء.

وانخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.2% ليغلق عند مستوى 1951 نقطة، فاقداً نحو 4 نقاط مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة عند 1955 نقطة، في ظل ضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم المدرجة.

وجاء التراجع بالتزامن مع نشاط أكبر في التعاملات، إذ بلغ حجم التداول نحو 2.36 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 1.2 مليون دينار، موزعة على 147 صفقة، ما يعكس ارتفاعاً واضحاً في السيولة رغم انخفاض المؤشر.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/08/11	2026/08/12	التغير
1	ألبا	0.910	0.890	2.20% (-)
2	صلة الخليج ش.م.ب.	0.170	0.169	0.59% (-)



«ناسداك» يتراجع 0.6 % بضغوط أسهم التكنولوجيا الكبرى

التوترات الإقليمية تضغط على مؤشرات وول ستريت

أمازون وألفابت تضغطان على أداء مؤشري ناسداك وستاندرد

«ستاندرد آند بورز» يفقد 0.33 % وينتهي الجلسة عند 7727 نقطة

حذر المستثمرين

وتشير خسائر المؤشرات الثلاثة إلى أن المستثمرين لا يزالون يتعاملون بحذر مع التطورات الجيوسياسية، من دون تحول واضح حتى الآن نحو موجة بيع واسعة النطاق. ويفسر ذلك محدودية الخسائر نسبياً في «ستاندرد آند بورز» و«داو جونز»، رغم التصريحات الإيرانية، إذ يبدو أن السوق لا تزال تراهن على إمكان احتواء الأزمة، حتى وإن استغرقت المفاوضات فترة أطول من المتوقع. وفي الوقت نفسه، كان تراجع «ناسداك» أكبر من المؤشرين الآخرين، متأثراً بصورة أكبر بأداء شركات التكنولوجيا الكبرى، ما يشير إلى أن خسائر الجلسة لم تكن مرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وحدها، وإنما تداخلت معها تحركات أسهم ذات أوزان ثقيلة.



تطورات الشرق الأوسط ومسار التضخم الأمريكي، إذ يمكن أن يؤدي استمرار اضطرابات الطاقة إلى زيادة الضغوط السعيرة وتعقيد مهمة مجلس الاحتياطي الفيدرالي. فارتفاع تكاليف الوقود والشحن قد ينتقل تدريجياً إلى أسعار السلع والخدمات، ما يحد من قدرة البنك المركزي الأمريكي على التحرك نحو سياسة نقدية أكثر تيسيراً إذا ظلت معدلات التضخم مرتفعة. ولهذا فإن تأثير أزمة هرمز يتجاوز شركات النفط والطاقة، ليصل إلى قطاعات التكنولوجيا والصناعة والنقل والتجزئة، مع إعادة المستثمرين حساباتهم بشأن أسعار الفائدة والنمو المتوقع وربحية الشركات.

شبهة المخاطرة

وتبقى شبهة المخاطرة في وول ستريت مرتبطة خلال المرحلة المقبلة بمزيج من العوامل السياسية والاقتصادية، وفي مقدمتها مستقبل مضيق هرمز وأسعار النفط ونتائج الشركات ومسار التضخم والسياسة النقدية الأمريكية. وأي تقدم ملموس في الاتصالات بين واشنطن وطهران قد يمنح الأسهم دفعة إيجابية، خصوصاً إذا أدى إلى تراجع أسعار الطاقة وانخفاض علاوة المخاطر الجيوسياسية، بينما قد يؤدي استمرار التصعيد إلى دفع المستثمرين نحو مزيد من الحذر. ويعني ذلك أن الأسواق قد تظل عرضة لتحركات سريعة في الاتجاهين، إذ أصبحت الأخبار القادمة من الشرق الأوسط خلاصاً على تغيير توقعات المستثمرين خلال جلسة واحدة، بالتوازي مع العوامل التقليدية التي تحرك وول ستريت.

الأسواق تتقرب مصير مضيق هرمز

وتدخل الأسهم الأمريكية الجلسات المقبلة في ظل معادلة دقيقة تجمع بين ضغوط شركات التكنولوجيا وعدم اليقين الجيوسياسي ومخاطر ارتفاع أسعار الطاقة. ورغم أن أزمة الشرق الأوسط لم تتحول حتى الآن إلى العائق الكبير الذي خشيته الأسواق، فإن استمرار إغلاق مضيق هرمز يظل مصدراً رئيسياً للتقلبات. ويبقى التوصل إلى اتفاق يعيد الملاحه الطبيعية عبر المضيق عاملاً مهماً لاستعادة قدر أكبر من الاستقرار، بينما سيعني استمرار الخلاف بين واشنطن وطهران بقاء المستثمرين في حالة ترقب، مع استمرار تأثير أي تحرك في أسعار النفط على الأسهم وتوقعات التضخم والنمو والسياسة النقدية الأمريكية.

ويمثل مضيق هرمز نقطة شديدة الحساسية بالنسبة للأسواق المالية العالمية، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من إمدادات الطاقة، ولذلك فإن أي تطورات مرتبطة بإغلاقه أو إعادة فتحه تنعكس سريعاً على أسعار النفط وتوقعات التضخم والنمو.

تفاؤل يتراجع

وكان المستثمرون يتربصون خلال الفترة الأخيرة بإشارات إلى إمكان إحراز تقدم في المحادثات الرامية إلى تهدئة الصراع، إلا أن التصريحات الإيرانية الأخيرة أعادت الشكوك بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية قريبة. وقال روس مايفيلد، محلل استراتيجيات الاستثمار في شركة «بيرد» في لويزفيل بولاية كنتاكي، إنه كما كان الحال خلال الأشهر الماضية، لا يزال من الصعب للغاية الوصول إلى اتفاق قادر على إرضاء جميع الأطراف. وأشار إلى أن ارتفاع أسعار النفط بصورة طفيفة يعكس عودة درجة أكبر من الضبابية إلى الأسواق، موضحاً أن الصراع تسبب أحياناً في تقلبات ملحوظة، لكنه لم يتحول حتى الآن إلى العائق الكبير الذي توقعه كثيرون في بدايته. وتعكس هذه الرؤية حالة الأسواق منذ اندلاع الأزمة، إذ شهدت الأسهم موجات متباينة من البيع والشراء مع كل تطور سياسي أو عسكري، لكنها تمكنت في أوقات عديدة من استيعاب الصدمات والعودة إلى التركيز على نتائج الشركات والبيانات الاقتصادية.

نفط أعلى

ويشكل مسار أسعار النفط أحد أهم الروابط بين أزمة الشرق الأوسط وأداء الأسهم الأمريكية، إذ يؤدي ارتفاع الخام إلى زيادة تكاليف الطاقة والنقل والإنتاج، ما قد يضغط على هوامش أرباح الشركات ويزيد مخاطر التضخم. كما يمكن أن يؤدي استمرار أسعار الطاقة المرتفعة إلى التأثير في إنفاق المستهلكين، مع تخصيص الأسر جزءاً أكبر من دخلها للوقود والطاقة، وهو ما يقلص قدرتها على الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى. وفي المقابل، تستفيد شركات الطاقة من ارتفاع أسعار النفط، ما قد يوفر بعض الدعم لأسهم القطاع، إلا أن تأثير ارتفاع الخام على السوق الأوسع يظل مرتبطاً بحجم الزيادة ومدتها ومدى انعكاسها على توقعات التضخم والسياسة النقدية.

مخاطر التضخم

وتراقب وول ستريت بصورة خاصة العلاقة بين

يضم عدداً كبيراً من شركات التكنولوجيا والنمو. كما تراجع سهم «سبيس إكس»، في جلسة اتسمت بضعف شهية المخاطرة، مع اتجاه المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم في الأصول الأكثر حساسية لتحركات السوق، بالتزامن مع ارتفاع مستوى عدم اليقين الجيوسياسي.

مأزق هرمز

وعادت التطورات المتعلقة بمضيق هرمز إلى صدارة العوامل المؤثرة في معنويات المستثمرين، بعدما قال محسن رضائي، الأمين العام الجديد للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، إن الضيق سيظل مغلقاً ما لم تغير الولايات المتحدة سلوكها وتقبل شروط الجمهورية الإسلامية لإنهاء الحرب. وتشير التصريحات إلى استمرار التباعد بين مواقف واشنطن وطهران، وهو ما أضعف الآمال في التوصل سريعاً إلى اتفاق يسمح بإعادة فتح الممر المائي الحيوي واستعادة التدفقات الطبيعية للنفط والغاز من المنطقة.

مسجلاً 26445 نقطة.

وتراجع مؤشر «داو جونز» الصناعي بدوره 188.41 نقطة، أو 0.35%، لينتهي الجلسة عند 53787.57 نقطة، في أداء يعكس عودة الحذر إلى السوق بعد تصاعد الضبابية المحيطة بالتطورات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط.

ضغوط التكنولوجيا

وجاءت أسهم التكنولوجيا في مقدمة الضغوط التي واجهتها السوق، مع تراجع سهمي أمازون وألفابت، ما انعكس بصورة مباشرة على مؤشري «ناسداك» و«ستاندرد آند بورز 500»، نظراً إلى الوزن الكبير الذي تتمتع به شركات التكنولوجيا العملاقة داخل المؤشرات الأميركية. وتحظى تحركات هذه الأسهم بمتابعة واسعة من المستثمرين، إذ يمكن للتغيرات المحدودة في أسعارها أن تؤثر بصورة ملموسة في الاتجاه العام للمؤشرات، خصوصاً «ناسداك» الذي

أغلقت المؤشرات الرئيسية في وول ستريت تعاملات الثلاثاء على انخفاض، متأثرة بتراجع أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى وتجدد المخاوف الجيوسياسية، بعدما بددت تصريحات إيرانية جانباً من التفاؤل بإمكان التوصل إلى اتفاق يعيد الاستقرار إلى الشرق الأوسط ويفتح مضيق هرمز أمام حركة الملاحة الطبيعية. وأدت التصريحات الجديدة بشأن استمرار إغلاق المضيق إلى زيادة حذر المستثمرين، في وقت تحاول فيه الأسواق تقييم التداعيات المحتملة لاستمرار الأزمة على أسعار النفط والتضخم والنمو الاقتصادي وأرباح الشركات، وسط مخاوف من أن يؤدي استمرار تعطل أحد أهم ممرات الطاقة العالمية إلى إبقاء تكاليف الوقود والشحن عند مستويات مرتفعة. وبحسب البيانات الأولية، انخفض مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بنحو 25.32 نقطة، أو ما يعادل 0.33%، ليغلق عند 7727.79 نقطة، فيما فقد مؤشر «ناسداك» المجموع 160.36 نقطة، بما يعادل 0.60%.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الوقت
شركة بوينج	233.24	237.11	232.83	+0.45	+0.19%	11/08
مجموعة شيفرون	196.66	197.46	194.25	+1.75	+0.90%	11/08
شركة كاتربيلر	843.37	864.25	842.11	+5.79	+0.69%	11/08
مجموعة مايكروسوفت	503.81	505.33	499.55	-2.25	-0.44%	11/08
شركة وولت ديزني	103.53	104.09	102.79	+0.35	+0.34%	11/08
شركة سيسكو سيستمز	120.43	123.16	120.12	-2.14	-1.75%	11/08
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,034.41	1,043.43	1,027.19	-0.10	-0.01%	11/08
جي بي مورغان تشيس وشركاه	362.04	363.12	358.60	+2.25	+0.63%	11/08
شركة كوكا كولا	86.48	87.05	86.11	-0.39	-0.45%	11/08
شركة ماكдонаلدز	274.15	274.21	271.32	+0.43	+0.16%	11/08
شركة ميرك اند كو	130.42	132.84	129.70	-0.50	-0.38%	11/08
مجموعة 3 إم	183.13	184.38	181.76	+1.09	+0.60%	11/08
أبل	304.91	309.97	302.79	-3.35	-1.09%	11/08
شركة أمازون دوت كوم	272.27	278.84	271.36	-5.82	-2.09%	11/08
شركة أمجين	414.30	421.79	412.20	-2.90	-0.70%	11/08



قطاع الطاقة يتصدر المكاسب الأوروبية بارتفاع 0.7 %

«ستوكس 600» يستقر قرب قممه الأخيرة

«تي.كيه.إم.إس» تقفز 9.2 % بعد رفع توقعاتها المالية

1

ترقب التضخم

وتتجه أنظار المستثمرين نحو بيانات مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، التي ينتظر أن تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل توقعات الأسواق بشأن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي في اجتماعه الشهر المقبل.

ولن تتضمن البيانات بصورة كاملة الارتفاع الأخير في تكاليف الطاقة، لكنها قد تقدم مؤشرات مهمة بشأن مدى استمرار الضغوط السعريّة الأساسية في الاقتصاد الأميركي، وبالتالي قدرة الاحتياطي الفيدرالي على مواصلة رفع أسعار الفائدة.

ووفقاً لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي.إم.إي»، تسعر الأسواق حالياً احتمالاً بنحو 50 % لرفع أسعار الفائدة، بعدما تراجع الرهانات على التشديد النقدي عقب بيانات سوق العمل الأميركية الأخيرة.

وتحتل تحركات الفائدة الأميركية

استقرت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات الأربعاء، مع إجماع المستثمرين عن بناء مراكز كبيرة قبل صدور بيانات التضخم الأميركية المهمة، في وقت تواصل فيه الأسواق تقييم نتائج أعمال الشركات ومتابعة التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أسعار الطاقة والاقتصاد العالمي.

ولم يطرأ تغير يذكر على مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي الذي سجل 661.26 نقطة بحلول الساعة 07:15 بتوقيت غرينتش، لكنه ظل قريباً من المستويات القياسية التي بلغها في الآونة الأخيرة، ما يعكس تمسك المستثمرين بمكاسب السوق رغم ارتفاع مستوى الحذر.

وتباين أداء القطاعات الأوروبية، إذ استفادت شركات الطاقة من ارتفاع أسعار النفط، بينما تعرضت أسهم السيارات لضغوط، بالتزامن مع تحركات متفاوتة لأسهم الشركات عقب إعلان نتائجها وتحديث توقعاتها المالية.

بأهمية كبيرة بالنسبة إلى الأسهم الأوروبية، نظراً إلى تأثيرها في أسواق السندات والعملات والسيولة العالمية، فضلاً عن انعكاسها على تقييمات الشركات وشهية المستثمرين تجاه المخاطر.

طاقة تتصدر

وتصدر قطاع الطاقة المكاسب بين القطاعات الأوروبية، مرتفعاً 0.7%، بعدما واصلت أسعار النفط صعودها على خلفية هجمات جديدة استهدفت مسارات الشحن من الشرق الأوسط وتراجع الآمال في التوصل إلى نهاية قريبة للحرب الإيرانية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.8 % إلى 89.57 دولار للبرميل، مع عودة المخاوف المتعلقة بأمن الإمدادات والملاحة البحرية إلى صدارة اهتمامات المستثمرين. ويوفر ارتفاع النفط دعماً لأسهم شركات الطاقة الأوروبية من خلال

قطاع السيارات يتراجع 0.8 % ويسجل أكبر الخسائر الأوروبية

2

الأسواق بين الفائدة ومخاطر الطاقة

تدخل الأسهم الأوروبية مرحلة يسيطر عليها عاملان رئيسيان؛ الأول يتعلق بمسار التضخم والفائدة الأميركية، والثاني بتطورات الشرق الأوسط وتأثيرها في أسعار النفط وتكاليف الشركات.

ويعكس استقرار «ستوكس 600» قرب قممه الأخيرة قدرة السوق حتى الآن على استيعاب المخاطر الجيوسياسية، لكن التباين بين صعود قطاع الطاقة وهبوط السيارات يوضح أن تداعيات ارتفاع النفط بدأت تظهر بصورة مختلفة بين القطاعات.

وستحدد بيانات التضخم الأميركية جانباً مهماً من اتجاه الأسواق خلال الجلسات المقبلة، بينما ستظل نتائج الشركات وأسعار الطاقة تحت المراقبة، خصوصاً إذا استمرت التوترات في الشرق الأوسط وواصل النفط ارتفاعه نحو مستويات أعلى.

الألمانية المتخصصة في استخراج البوتاس والملح 2.2 %، بعدما رفعت توقعاتها المالية السنوية للمرة الثانية خلال العام، في إشارة إلى تحسن آفاق أعمال الشركة.

وفي الاتجاه المقابل، تراجع سهم «توي»، أكبر شركة للسياسة والسفر في أوروبا، 2.8 % بعدما جاءت أرباحها التشغيلية للربع الثالث دون توقعات الأسواق.

وتأثرت نتائج «توي» بضعف الحجوزات وارتفاع تكاليف وقود الطائرات نتيجة التوترات في الشرق الأوسط، ما يقدم نموذجاً مباشراً لكيفية انتقال تداعيات ارتفاع النفط من أسواق الطاقة إلى أرباح الشركات الأوروبية. وتكتسب نتائج الشركات أهمية أكبر في ظل استقرار المؤشرات قرب مستويات مرتفعة، إذ يبحث المستثمرون عن نمو الأرباح الذي يمكن أن يبرر التقييمات الحالية ويدعم استمرار صعود الأسهم.

«توبكس» الأوسع نطاقاً يرتفع 0.94% إلى 4139 نقطة

«نيكي» يقفز 0.83 % بدعم أسهم الرقائق

بورصة كوريا الجنوبية تصعد 3.68 % بقيادة قطاع التكنولوجيا

2

المضيق سيظل مغلقاً ما لم تقبل الولايات المتحدة شروط طهران لإنهاء الحرب، ما قلص الآمال في التوصل إلى انفراجة سريعة تعيد حركة الملاحة وإمدادات الطاقة إلى مستوياتها الطبيعية. ودفعت الضبابية أسعار النفط إلى الارتفاع، إذ صعدت العقود الآجلة لخام برنت 0.84 % إلى 89.66 دولار للبرميل، فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.87 % إلى 83.92 دولار.

ويمثل ارتفاع النفط مصدر قلق للأسهم اليابانية، نظراً إلى اعتماد اليابان الكبير على واردات الطاقة، إذ يمكن أن يؤدي استمرار الأسعار المرتفعة إلى زيادة تكاليف الشركات والضغط على هوامش الأرباح، فضلاً عن تعزيز التضخم.

التكنولوجيا تقود مكاسب الأسهم اليابانية

تمكنت الأسهم اليابانية من إنهاء جلسة الأربعاء على ارتفاع رغم المخاوف المتعلقة بالتضخم واستمرار التوترات في الشرق الأوسط، مستفيدة بصورة رئيسية من قوة شركات الرقائق وأشباه الموصلات وصعود الأسهم الكورية الجنوبية. لكن قدرة «نيكي» على مواصلة مكاسبه ستظل مرتبطة بنتائج بيانات التضخم الأميركية وتداعياتها على توقعات الفائدة، بالتوازي مع اتجاه أسعار النفط وتطورات مضيق هرمز. وبين التفاؤل بأرباح شركات الذكاء الاصطناعي ومخاطر ارتفاع تكاليف الطاقة، تبقى السوق اليابانية معرضة لتقلبات مرتبطة بالعوامل الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

مخاطر هرمز

وبقيت التطورات في الشرق الأوسط عاملاً مهماً في حسابات المستثمرين، بعد إعلان الولايات المتحدة والحوثيين في اليمن تنفيذ هجمات منفصلة على الملاحة البحرية الثلاثاء، بالتزامن مع استمرار الغموض بشأن مستقبل مضيق هرمز. وقال أكبر مسؤول أمني في إيران إن

«نيكي»، بعدما ارتفع 7.51 % و6.83 % على الترتيب، ما عزز الأداء الإيجابي للمؤشر. وفي المقابل، هوى سهم مجموعة «راكوتين» 13.77 %، مسجلاً أكبر انخفاض يومي له خلال عامين، ليصبح أكبر الخاسرين على المؤشر، فيما تراجع سهم «نيتوري هولدنجز» 5.11 %.

الكورية الجنوبية، إذ قفز مؤشر الأسهم الرئيسي هناك 3.68 % بقيادة قطاع التكنولوجيا. وغالباً ما تتحرك أسهم التكنولوجيا في السوقين اليابانية والكورية بصورة متقاربة نتيجة ارتباطها بدورة أشباه الموصلات العالمية. وجاء سهم «تايبو يودن» و«فوروكاوا إلكتروك» في صدارة الراجحين على

الوظائف الأخيرة، فيما لا تزال الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة تمثل مصدراً رئيسياً للقلق بالنسبة إلى الأسواق. وقال واتارو أكاياما، خبير الأسهم لدى «نومورا سيكيوريتيز»، إن المخاوف المتعلقة بالتضخم تساهم في خلق أجواء تحد من قدرة سوق الأسهم على تحقيق ارتفاعات أكبر، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن توقعات نمو أرباح الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لم تشهد تراجعاً كبيراً حتى الآن. وقد تحدد بيانات التضخم اتجاه الأسهم اليابانية خلال الجلسات المقبلة، إذ إن قراءة أعلى من المتوقع يمكن أن تعزز توقعات استمرار السياسة النقدية الأميركية المتشددة، بينما قد تدعم الأرقام المعتدلة الأصول عالية المخاطر وأسهم التكنولوجيا.

رقائق تتصدر

وقدمت شركات أشباه الموصلات، التي تتمتع بأوزان كبيرة داخل مؤشر «نيكي»، دعماً رئيسياً للسوق بعدما بدأت الجلسة بأداء متباين، مستفيدة من استمرار التفاؤل بشأن الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي.

وقفز سهم شركة «كيوكسيا» لصناعة رقائق الذاكرة 3.87 %، فيما ارتفع سهم «طوكيو إلكترون»، المتخصصة في تصنيع معدات إنتاج أشباه الموصلات، بنسبة 2.61 %.

وتلقت أسهم التكنولوجيا اليابانية دعماً إضافياً من الأداء القوي للسوق

ارتفع مؤشر «نيكي» الياباني في ختام تعاملات الأربعاء، مدعوماً بمكاسب أسهم شركات أشباه الموصلات والأداء القوي لسوق الأسهم الكورية الجنوبية، فيما بقي المستثمرون في حالة ترقب قبل صدور بيانات التضخم الأميركية المهمة، وسط استمرار المخاوف من تضائل فرص تحقيق انفراجة في الصراع بالشرق الأوسط. وصعد «نيكي» 0.83 % ليغلق عند 67524.06 نقطة، بعدما تذبذب بين المكاسب والخسائر في وقت سابق من الجلسة، فيما أنهى مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً التعاملات مرتفعاً 0.94 % عند 4139 نقطة.

واتسم أداء السوق اليابانية بالإيجابية بصورة عامة، إذ ارتفع 135 سهماً من الأسهم المدرجة على «نيكي»، مقابل انخفاض 88 سهماً، بينما استقر سهمان، في مؤشر على اتساع نسبي لنطاق المكاسب وعدم اقتصرها على عدد محدود من الشركات الكبرى.

ترقب التضخم

وتتجه أنظار المستثمرين في اليابان والأسواق العالية نحو بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي، المقرر صدورها في وقت لاحق الأربعاء، بحثاً عن مؤشرات جديدة بشأن اتجاه السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي ومسار أسعار الفائدة. وتحتل البيانات بأهمية خاصة بعد تراجع رهانات المستثمرين على رفع الفائدة الأميركية عقب بيانات

المشاركة في تقييم التجربة الحكومية تضاعفت خلال عام

805 آلاف يقيّمون خدمات السعودية الرقمية

1 المستفيد يتحول من مستخدم للخدمة إلى شريك بتطويرها

2 اتساع قاعدة التقييم يمنح الجهات فرصاً أكبر للتحسين

في تقييمها والمساهمة في تطويرها من خلال تقديم الملاحظات حول تجربته.

تحول رقمي

ويأتي النمو الكبير في المشاركة بالتوازي مع التوسع الذي تشهده السعودية في الخدمات الحكومية الرقمية، حيث أصبحت تجربة المستفيد وجودة الخدمات من العناصر الأساسية في قياس نجاح التحول الرقمي، إلى جانب مؤشرات السرعة والكفاءة وتوافر الخدمات. كما تساعد زيادة المشاركة الجهات الحكومية على رصد التغيرات في توقعات المستخدمين بصورة أسرع، خصوصاً مع ارتفاع الاعتماد على القنوات الرقمية لإنجاز المعاملات والحصول على الخدمات.

المستفيدون يعززون جودة الخدمات الحكومية

تكشف القفزة من أكثر من 134 ألف مشارك في 2023 إلى 805.5 ألف في 2026 عن تحول واضح في مستوى التفاعل المجتمعي مع الخدمات الحكومية الرقمية السعودية. ومع تضاعف المشاركة خلال عام واحد، لم يعد تقييم المستفيد مجرد مؤشر لقياس الرضا، بل أصبح مصدراً متنامياً للبيانات والملاحظات التي يمكن توظيفها في تحسين الخدمات، بما يعزز دور المجتمع كشريك في مسيرة التحول الرقمي الحكومي.



سجلت مشاركة المستفيدين في تقييم التجربة الرقمية للخدمات الحكومية السعودية قفزة لافتة خلال الأعوام الأخيرة، لتصل إلى مستويات قياسية في 2026، بما يعكس تنامي اهتمام المجتمع بالمشاركة في تطوير الخدمات، بالتوازي مع التوسع المستمر في مسار التحول الرقمي الحكومي.

وتجاوز عدد المشاركين في استبيان «قيّم تجربتك الرقمية» خلال 2026 نحو 805.5 ألف مشارك، مقارنة بأكثر من 374 ألفاً خلال 2025، ما يعني أن المشاركة تضاعفت بأكثر من مرتين خلال عام واحد فقط. وتصبح القفزة أكثر وضوحاً عند مقارنة الأرقام بالسنوات السابقة، إذ بلغ عدد المشاركين نحو 175 ألفاً في 2024، مقابل أكثر من 134 ألفاً خلال 2023، لتصبح مشاركة 2026 أكثر من 6 أضعاف مستواها قبل ثلاثة أعوام.

نمو متسارع

وتكشف الأرقام عن تسارع واضح في إقبال المستفيدين على تقييم الخدمات الحكومية، إذ أضيف خلال عام واحد أكثر من 431 ألف مشارك مقارنة بمستويات 2025، وهي زيادة تتجاوز إجمالي عدد المشاركين المسجل في ذلك العام.

ولا يعكس النمو مجرد اتساع العينة المستخدمة لقياس جودة الخدمات الرقمية، بل يشير إلى ارتفاع مستوى

الوعي بأهمية تقديم الملاحظات والاستفادة من قنوات التقييم المتاحة للمساهمة في تطوير تجربة المستخدم.

وتمنح المشاركة الواسعة الجهات الحكومية صورة أكثر شمولاً عن أداء خدماتها من وجهة نظر المستفيدين

الفعليين، بدلاً من الاعتماد على المؤشرات التشغيلية والتقنية وحدها.

شريك بالتطوير

وتبرز أهمية التقييم الرقمي في أنه يعتمد على التجربة الفعلية للمستفيد أثناء رحلته للحصول على الخدمة،

بداية من سهولة الوصول إليها، مروراً بوضوح الإجراءات وسرعة إنجاز المعاملة، ووصولاً إلى جودة التفاعل ومعالجة الملاحظات والشكاوى.

ومع زيادة أعداد المشاركين، تتوسع قاعدة الآراء والتجارب التي تستطيع الجهات الحكومية تحليلها وتحويلها

إلى فرص عملية لتحسين الخدمات ومعالجة نقاط الضعف وتبسيط الإجراءات.

ويعكس ذلك تحولاً تدريجياً في علاقة المستفيد بالخدمات الحكومية الرقمية، إذ لم يعد دوره مقتصر على استخدام الخدمة، وإنما أصبح شريكاً

حركة السفن تهبط لأدنى مستوى خلال أسبوع

8 سفن فقط تعبر مضيق هرمز

2 باب المندب يسجل عبوراً يتجاوز متوسط عشرة أيام

1 ملاك السفن يتجنبون الممر الحيوي مع استمرار المواجهات



الضغط على سلاسل الإمداد العالمية.

إغلاق هرمز يخنق حركة السفن

يعكس انخفاض عدد السفن المرصودة في مضيق هرمز إلى ثماني سفن فقط حجم التحول الذي أصاب حركة الملاحة منذ بدء الصراع، مقارنة بمرور ما بين 130 و140 سفينة في الظروف الطبيعية. ومع استمرار تمسك إيران بإغلاق المضيق وربط إعادة فتحه بشروط سياسية، إلى جانب تجدد الهجمات البحرية، يواصل ملاك السفن الابتعاد عن الممر الحيوي تجنباً للمخاطر. وفي المقابل، سجل باب المندب حركة أعلى من متوسط الأيام العشرة، ما يبرز تفاوت نشاط الممرات البحرية في المنطقة، بينما يبقى مستقبل هرمز مرتبطاً بأي انفراجة سياسية أو أمنية يمكن أن تعيد تدريجياً حركة السفن إلى مستوياتها الطبيعية.

ما يفسر تجنب العديد منهم المضيق رغم أهميته الاستراتيجية.

باب المندب

وفي الوقت الذي تراجعت فيه حركة هرمز، أظهرت بيانات «كبلر» صورة مختلفة في مضيق باب المندب عند الطرف الجنوبي للبحر الأحمر. وبلغ إجمالي عدد السفن العابرة لباب المندب الثلاثين نحو 30 سفينة، متجاوزاً متوسط الأيام العشرة البالغ 25 سفينة، رغم استمرار التوترات الأمنية في المنطقة. وبرز التباين بين الممرين اختلافاً تأثير المخاطر الجيوسياسية على مسارات الملاحة، إذ هبطت حركة هرمز إلى أقل من متوسطها الأخير، بينما تجاوزت حركة باب المندب متوسط عشرة أيام. ويظل الوضع في الممرين تحت مراقبة أسواق الطاقة والشحن، خصوصاً أن أي تصعيد إضافي يمكن أن يرفع تكلفة التجارة البحرية ويزيد

وكان مضيق هرمز يشهد عادة مرور ما بين 130 و140 سفينة، قبل أن تغلق إيران الممر المائي منذ بدء الهجمات الأميركية الإسرائيلية في 28 فبراير الماضي.

رصد ثماني سفن فقط الثلاثاء يعني أن الحركة أصبحت تمثل جزءاً ضئيلاً للغاية من المستويات المعتادة قبل الإغلاق.

ويكتسب هذا الانخفاض أهمية اقتصادية كبيرة بالنظر إلى الدور المحوري للمضيق في حركة تجارة الطاقة والشحن العالمية، إذ يؤدي استمرار اضطراب الملاحة إلى زيادة تكاليف النقل والتأمين وإطالة زمن الرحلات بالنسبة إلى السفن التي تضطر إلى البحث عن مسارات بديلة.

كما أن استمرار المخاطر الأمنية يدفع ملاك السفن إلى تقييم تكلفة المرور عبر المنطقة مقابل مخاطر التعرض للهجمات أو تعطل الرحلات، وهو

وأظهرت بيانات شركة «كبلر» أن إجمالي عدد السفن التي رُصدت في مضيق هرمز الثلاثاء انخفض إلى ثماني سفن، مقارنة بمتوسط عشرة أيام يبلغ نحو 12 سفينة، ليسجل أدنى رقم يومي منذ الخامس من أغسطس.

ولم تغادر المضيق سوى سفينة واحدة خلال اليوم، وهي ناقلة فحم، بينما كانت السفن الأخرى لا تزال تشق طريقها عبر الممر.

وسلكت السفن السبع التي دخلت المضيق المسار الإيراني، في مؤشر على التغير الكبير الذي طرأ على أنماط حركة الملاحة منذ تصاعد الصراع وإغلاق الممر أمام الحركة الطبيعية.

وتظهر الأرقام أن حركة السفن الحالية لا تزال محدودة للغاية مقارنة بالمستويات التي كان يسجلها هرمز قبل اندلاع الحرب، ما يعكس حجم الضغط التي تواجه شركات الشحن وناقلات الطاقة.

تراجعت حركة السفن عبر مضيق هرمز بصورة حادة، بعدما أظهرت بيانات الشحن أن عدد السفن التي رُصدت في الممر المائي الحيوي خلال الثلاثاء بلغ ثماني سفن فقط، وهو أدنى مستوى يومي خلال أسبوع، في ظل استمرار الأعمال القتالية في الشرق الأوسط وتجنب ملاك السفن المرور عبر المنطقة.

ويكشف الهبوط عن استمرار الاضطراب الشديد في حركة الملاحة عبر أحد أهم الممرات البحرية العالمية، في وقت تتضائل فيه الآمال في التوصل إلى تسوية تسمح بإعادة فتح المضيق بصورة طبيعية، مع تمسك طهران بشروطها لإنهاء الحرب. وأعلنت إيران أن المضيق سيظل مغلقاً ما لم تقبل الولايات المتحدة شروطها، بالتزامن مع إعلان واشنطن والحوثيين في اليمن، التحالفين مع طهران، عن هجمات منفصلة، ما عزز المخاوف المتعلقة بأمن السفن والملاحة في المنطقة.



واشنطن تفرض رسوماً بين 10 و12.5% على 60 شريكاً

ترامب يغيّر سلاح الرسوم قبل الانتخابات

1 المحكمة العليا قيّدت صلاحيات ترامب الجمركية الطارئة في فبراير

مأزق أوروبا

بموجب اتفاق تيرنبري الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في 2025، خُددت الرسوم عند 15% على معظم السلع، لكن التحقيقات الأميركية الجديدة تهدد بتغيير المعادلة. فإذا انتهى التحقيق بشأن فائض الطاقة الإنتاجية الهيكلي إلى فرض رسوم تتجاوز 5% على السلع الأوروبية، فإن الاتفاق سيصبح عملياً معرضاً للانهيار، وهو سيناريو يثير قلق عدد من الدبلوماسيين الأوروبيين. كما زادت التوترات بعد الغرامات الأوروبية المفروضة على شركات التكنولوجيا الأميركية، ومنها «أبل» و«أمازون» و«ميتا»، والتي أثارت غضب ترامب ودفعته إلى التهديد باتخاذ إجراءات جمركية إضافية.

الصين تصمد

وفي خلفية هذه التحولات، يظل الاقتصاد الصيني تحدياً رئيسياً للاستراتيجية التجارية الأميركية، بعدما أظهرت صادرات الصين قدرة كبيرة على الصمود أمام سنوات من الرسوم والقيود.

وارتفعت صادرات البلاد بنحو الربع خلال الشهر الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ما يشير إلى أن محرك التجارة الصيني لا يزال قوياً رغم الضغوط الأميركية.

ويضع ذلك إدارة ترامب أمام معادلة صعبة، إذ تسعى إلى زيادة الضغط على بكين وشركاء آخرين، من دون إشعال موجة جديدة من التضخم أو التسبب في اضطرابات حادة بالأسواق قبل الانتخابات.

ترامب يعيد هندسة حربه التجارية

لم تنته حرب ترامب التجارية، لكنها تغيرت بصورة واضحة؛ فالرسوم المفاجئة والتحديات الواسعة أفسحت المجال أمام تحقيقات قانونية معقدة وأدوات تجارية أقل شهرة، يمكن استخدامها لفرض تعريفات جديدة أو انتزاع تنازلات من الشركاء.

وتحاول واشنطن بذلك إبقاء سلاح الرسوم جاهزاً، مع تجنب الصدمات التي قد تضر بالأسواق والمستهلك الأميركي قبل انتخابات التجديد النصفي. وبين القيود القضائية ومخاطر التضخم وصلابة الصادرات الصينية، أصبحت المعركة التجارية أقل صخباً من السابق، لكنها ربما أكثر تعقيداً واتساعاً.

ويبرز الاتحاد الأوروبي مثالاً واضحاً على هذه المخاوف، إذ يواجه التكتل رسوماً أميركية إضافية بنسبة 10% نتيجة التحقيق المتعلق بـ«العمل القسري»، رغم وجود اتفاق تجاري سابق مع واشنطن.

الهند وأوروبا

وتأتي الهند في مقدمة الملفات الصعبة بالنسبة للمفاوضين الأميركيين، إذ ترى واشنطن أن المحادثات الرامية إلى إبرام اتفاق تجاري معها تتحرك بوتيرة بطيئة وتتطلب جهداً كبيراً. وفي الوقت نفسه، توجه الإدارة رسائل أكثر صرامة إلى الاتحاد الأوروبي بشأن ما تعتبره حواجز غير جمركية أمام المنتجات والشركات الأميركية، مع استمرار الخلافات حول الرسوم واللوائح التنظيمية. وانتقد الممثل التجاري الأميركي جيمسون غريز ببطء الاتحاد الأوروبي في خفض الرسوم والتراجع عن بعض القواعد التنظيمية، ما يزيد احتمالات استخدام التحقيقات التجارية أداة للضغط على بروكسل.

تجربة كندية

وفي كندا، تختبر واشنطن أداة مختلفة تماماً تتمثل في المادة 338 من قانون التعرفة الجمركية لعام 1930، وهي صلاحية لم يسبق استخدامها لفرض رسوم على شريك تجاري. ويسعى المسؤولون الأميركيون إلى استخدام المادة لفرض رسوم على واردات كندية بقيمة نحو 20 مليار دولار، رداً على ما اعتبره واشنطن معاملة غير عادلة للسيارات الأميركية والمشروبات الكحولية والجبن. لكن تطبيق الرسوم عُلّق مؤقتاً لإتاحة الفرصة أمام المحادثات بين إدارة ترامب وفريق رئيس الوزراء الكندي مارك

301 من قانون التجارة لعام 1974. وتزامنت الخطوة مع انتهاء رسوم عالمية سابقة بنسبة 10% كانت مفروضة بموجب المادة 122، ما سمح لواشنطن باستبدال إحدى الأدوات القانونية بأخرى، بدلاً من التخلي عن سياسة الرسوم بعد القيود التي فرضتها المحكمة العليا.

تحقيقات جديدة

ولم تكف الإدارة بتحقيق «العمل القسري»، بل أطلقت تحقيقاً منفصلاً بموجب المادة 301 يتعلق بفائض الطاقة الإنتاجية الصناعية، في خطوة قد تفتح الباب أمام موجة جديدة من الرسوم على مجموعة واسعة من الاقتصادات. ويشمل التحقيق الاتحاد الأوروبي والصين وسنغافورة وسويسرا والنرويج وإندونيسيا وماليزيا وكمبوديا وتايلاند وكوريا الجنوبية وفيتنام وتايوان وبنغلاديش والمكسيك واليابان والهند. وتمنح التحقيقات الإدارة مساحة واسعة للمناورة، إذ يمكن أن تنتهي إلى توصيات بفرض رسوم مرتفعة، أو تتحول إلى أداة ضغط لدفع الدول المستهدفة إلى تقديم تنازلات خلال المفاوضات التجارية.

اتفاقات مهددة

وتثير الاستراتيجية الجديدة تساؤلات حول مصير الاتفاقات التجارية التي أبرمتها إدارة ترامب سابقاً مع عدد من الشركاء، والتي تضمنت التزامات بمعدلات محددة للرسوم الجمركية. ويؤكد مسؤولون تجاريون أمريكيون خلف الكواليس للحلفاء أن الاتفاقات القائمة ستظل سارية، لكن موجة التحقيقات الجديدة أثارت مخاوف الدبلوماسيين من إمكانية تجاوز هذه الاتفاقات عملياً عبر إضافة رسوم جديدة تستند إلى مواد قانونية مختلفة.

تعريفات فورية.

وبرز ذلك خصوصاً في تحقيقات «الأمن القومي» بموجب المادة 232 المتعلقة بالمعادن الحيوية وقطع غيار الطائرات، في مؤشر على رغبة الإدارة في الاحتفاظ بالضغط التجاري من دون إحداث صدمة اقتصادية جديدة.

قيود قضائية

ولا يعني تغير النهج أن ترامب تخلى عن الرسوم الجمركية باعتبارها إحدى ركائز سياسته الاقتصادية، إذ لا يزال ينتقد قرار المحكمة العليا الذي قيّد صلاحياته، متهماً القضاة بالتسبب في خسارة الولايات المتحدة «تريليونات وتريليونات الدولارات».

لكن التداعيات القانونية لم تتوقف عند تقييد صلاحيات البيت الأبيض، إذ واصل قاض في محكمة التجارة الدولية الضغط على مسؤولي الجمارك الأميركية لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالرسوم، ما أدى حتى الآن إلى رد أكثر من 100 مليار دولار من الأموال التي جُمعت.

وأجبرت هذه التطورات الإدارة على البحث عن أدوات قانونية بديلة تستطيع من خلالها مواصلة الضغط على الشركاء التجاريين، مع تقليل احتمالات تعرض إجراءاتها للإبطال أمام المحاكم.

ترسانة قانونية

انتقلت الحرب التجارية بذلك من القرارات الرئاسية الواسعة والسريعة إلى مجموعة متشابكة من القوانين والمواد التجارية التي تسمح بإطلاق تحقيقات قد تنتهي بفرض رسوم جمركية جديدة.

وبدأت هذه الاستراتيجية بالفعل تؤتي ثمارها، بعدما فرضت الولايات المتحدة رسوماً تراوح بين 10 و12.5% على 60 شريكاً تجارياً عقب تحقيق بشأن «العمل القسري» بموجب المادة

دخلت الحرب التجارية التي يقودها الرئيس الأميركي دونالد ترامب مرحلة مختلفة، بعدما تراجعت وتيرة التهديدات المفاجئة بفرض رسوم جمركية ضخمة، لتحل محلها سياسة أكثر تعقيداً تعتمد على التحقيقات التجارية والقوانين الأقل شهرة في الترسنة التشريعية الأميركية.

ويأتي التحول بعدما قيّدت المحكمة العليا الأميركية في فبراير قدرة ترامب على استخدام صلاحيات فرض الرسوم في «حالات الطوارئ»، ما أفقد البيت الأبيض إحدى الأدوات التي استخدمها في بداية الحرب التجارية لفرض تعريفات واسعة وسريعة على شركاء الولايات المتحدة.

ولا يرتبط التغيير بالقيود القانونية وحدها، إذ تواجه الإدارة الأميركية ظروفاً اقتصادية وسياسية أكثر حساسية مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، في وقت أدت فيه الحرب وارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الضغوط التضخمية، خصوصاً أسعار البنزين التي تمثل أحد أكثر المؤشرات الاقتصادية وضوحاً بالنسبة للناخب الأميركي.

نهج جديد

حدّر مستشارو ترامب خلال الأشهر الأخيرة من اتخاذ خطوات تجارية قد تؤدي إلى صدمات مشابهة لما شهدته الأسواق في بداية الحرب التجارية، عندما أثارت الرسوم المرتفعة موجة هبوط حادة في الأسهم العالمية وعمليات بيع واسعة لسندات الخزنة الأميركية. ودفع ذلك واشنطن إلى التعامل بحذر أكبر، فظهرت إعفاءات واستثناءات وتعديلات محدودة على الإجراءات التجارية، فيما انتهت بعض التحقيقات التي كان متوقعاً أن تقود إلى رسوم جديدة بتوصيات لإجراء مزيد من المحادثات بدلاً من فرض

وقد تلجأ واشنطن إلى صيغة تسمح لها بالجمع بين التهديد برسوم مرتفعة والحفاظ على الاتفاقات القائمة، وذلك عبر استكمال التحقيقات والتوصية بتعريفات جديدة، ثم تعليق تنفيذها لإتاحة المجال أمام المفاوضات.

أوروبا تواجه رسوماً إضافية تهدد اتفاق تيرنبري التجاري

تحقيقات جديدة تستهدف فائض الطاقة لدى 15 اقتصاداً

صادرات الصين تقفز بنحو الربع رغم الضغوط الأميركية

المعدن الأصفر سجل أعلى مستوى في 10 أسابيع

الذهب يقفز 0.9 % إلى 4405 دولارات

2 العقود الأميركية للذهب تصعد 0.5% إلى 4464 دولاراً

خلال الفترة المقبلة قد تظل شديدة الحساسية للأخبار المتعلقة بالشرق الأوسط، إلى جانب البيانات الأميركية وتصريحات مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

الفضة تصعد

وامتدت المكاسب إلى المعادن النفيسة الأخرى، إذ ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 2.1 % إلى 66.04 دولار للأوقية، لتظل قريبة من أعلى مستوى لها منذ 22 يونيو الذي سجلته خلال جلسة الثلاثاء. وجاء صعود الفضة بوتيرة تفوق الذهب، مستفيدة من تحسن الطلب على المعادن النفيسة، بينما يراقب المستثمرون مدى قدرة الأسعار على الاحتفاظ بالمكاسب في ظل التقلبات التي تشهدها أسواق العملات والسندات والطاقة.

التضخم يرسم مسار الذهب المقبل

تدخل أسعار الذهب مرحلة حاسمة بعد وصولها إلى أعلى مستوياتها في عشرة أسابيع، إذ أصبحت توقعات الفائدة الأميركية العامل الرئيسي الذي يحدد قدرة المعدن على مواصلة الصعود. وسيكون تقرير التضخم الأميركي الاختبار الأهم للسوق؛ فبيانات أقل من المتوقع قد تعزز الرهانات على عدم رفع الفائدة وتدعم الذهب، بينما قد تعيد قراءة مرتفعة سيناريو التشديد النقدي إلى الواجهة. وفي الوقت نفسه، توفر التورات الجيوسياسية واستمرار أزمة هرمز دعماً إضافياً للمعدن، لتبقى الأسعار بين تأثير السياسة النقدية الأميركية والطلب المتزايد على الملاذات الآمنة.

متعارضتين؛ الأولى تأتي من سوق العمل وتدعم الحذر بشأن رفع الفائدة، بينما تشير الثانية إلى استمرار مخاطر التضخم، ما يجعل البيانات الاقتصادية المقبلة حاسمة بالنسبة لتوقعات اجتماع سبتمبر.

توترات جيوسياسية

وبجانب السياسة النقدية، تستمر التوترات الجيوسياسية في توفير بيئة داعمة للطلب على أصول الملاذ الآمن، في ظل استمرار الحرب الإيرانية وتصاعد المخاطر المتعلقة بالملاحة وإمدادات الطاقة في المنطقة. وواصلت أسعار النفط مكاسبها بعد إعلان الولايات المتحدة والحوثيين في اليمن تنفيذ هجمات منفصلة على سفينتين الثلاثاء، في وقت لا تزال فيه فرص إنهاء الحرب محدودة، مع تأكيد طهران استمرار إغلاق مضيق هرمز ما لم تقبل واشنطن شروطها. ويمثل استمرار ارتفاع أسعار النفط عاملاً مزدوجاً بالنسبة إلى الذهب؛ فمن جهة، يزداد المخاوف بشأن التضخم، وهو ما قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى إبقاء السياسة النقدية متشددة، ومن جهة أخرى، يعزز حالة عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي التي تدعم عادة الإقبال على الذهب باعتباره ملاذاً آمناً. وتعني هذه العوامل أن حركة المعدن

يمثل مصدر قلق لدى بعض مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي، إذ قال أوستان جولسبي، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، إن مخاوفه بشأن التضخم الذي لا يزال مرتفعاً للغاية تفوق قلقه بشأن مؤشرات ضعف سوق العمل. وتضع هذه المعادلة المستثمرين أمام إشارتين

1 احتمالات رفع الفائدة الأميركية في سبتمبر تتراجع إلى 50 %

الضغوط التضخمية، فقد تتراجع بصورة أكبر احتمالات رفع أسعار الفائدة في سبتمبر، ما يمنح الذهب دعماً إضافياً. وفي المقابل، قد تعيد قراءة تضخم أعلى من المتوقع المخاوف من استمرار السياسة النقدية المتشددة وتزيد الضغوط على المعدن الأصفر. ولا يزال التضخم

تقرير الوظائف الأميركي. وقال كيلفن وونج، كبير محللي السوق في «أواندا»، إن المحرك الرئيسي للذهب يتمثل في تراجع توقعات رفع أسعار الفائدة، مشيراً إلى أن الصورة الفنية للمعدن شهدت أيضاً تحولاً إيجابياً بعدما تمكن السعر في أواخر الأسبوع الماضي من اختراق مستوى 4200 دولار.

وسجل الذهب يوم الجمعة الماضي أكبر مكاسب أسبوعية له منذ يناير، بعدما دفعت بيانات الوظائف الأضعف من المتوقع المستثمرين إلى تقليص رهاناتهم على زيادة جديدة في تكلفة الاقتراض.

ويستفيد الذهب عادة من تراجع أسعار الفائدة أو انخفاض احتمالات رفعها، إذ إن المعدن النفيس لا يدر عائداً، وبالتالي تنخفض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ به عندما تتراجع عوائد الأصول الأخرى المرتبطة بالفائدة.

اختبار التضخم

وتتحول أنظار المستثمرين الآن إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي، التي قد تصبح العامل الأهم في تحديد اتجاه الذهب على المدى القصير، نظراً إلى تأثيرها المباشر في توقعات قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. فإذا أظهرت البيانات تباطؤاً في

ارتفعت أسعار الذهب خلال تعاملات الأربعاء، مدعومة بتراجع توقعات إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على رفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه المقبل، فيما يتربص المستثمرون صدور بيانات التضخم الأميركية التي قد تعيد رسم توقعات السياسة النقدية وتحرك أسعار المعادن النفيسة خلال الفترة المقبلة.

وزاد الذهب في المعاملات الفورية 0.9 % إلى 4404.99 دولار للأوقية بحلول الساعة 07:13 بتوقيت غرينتش، فيما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر 0.5 % إلى 4464.80 دولار، مع عودة المشترين إلى السوق بعد تراجع احتمالات تشديد السياسة النقدية الأميركية.

وكان المعدن الأصفر قد صعد خلال تعاملات الثلاثاء إلى أعلى مستوى له في 10 أسابيع، قبل أن يواجه مقاومة فنية قرب المتوسط المتحرك لمدة يوم، ويسجل انخفاضاً عند التسوية للمرة الثانية فقط خلال الشهر الحالي.

رهانات الفائدة

ويأتي تراجع توقعات رفع الفائدة الأميركية في مقدمة العوامل الداعمة للذهب، خصوصاً بعدما أظهرت بيانات سوق العمل الأخيرة علامات على الضعف، ما دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم المسار المتوقع للسياسة النقدية. وبحسب أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي.إم.إي»، يقدر المتعاملون حالياً احتمال رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في سبتمبر بنحو 50 %، مقارنة بـ60 % قبل صدور

«بيتوايز» تخفض 14% من موظفيها إلى 155 موظفاً

بيتكوين تقترب من 64 ألف دولار

2 ضعف سوق العمل يقلص رهانات رفع الفائدة الأميركية

موظفيها إلى نحو 155 موظفاً من قرابة 180، في مؤشر على استمرار الضغوط التي تواجه شركات العملات المشفرة رغم محاولات السوق استعادة الزخم. وتأتي الخطوة ضمن موجة أوسع من خفض الوظائف وإعادة هيكلة التكاليف في قطاع العملات الرقمية خلال 2026، مع سعي الشركات إلى التعامل مع ظروف السوق المتقلبة وترشيد النفقات، رغم استمرار الرهانات طويلة الأجل على توسع استخدام الأصول الرقمية. ومع ذلك، أشار الرئيس التنفيذي لـ«بيتوايز» هانتر هورسلي إلى أن عدد العاملين بالشركة بعد التخفيضات لا يزال الأكبر في تاريخها الممتد لنحو ثماني سنوات، مؤكداً توقعاته باستمرار نمو القطاع مع زيادة اندماج العملات المشفرة في الاقتصاد العالمي.

التضخم يرسم مسار العملات المشفرة

تبقى حركة العملات المشفرة خلال الفترة القصيرة المقبلة مرتبطة بصورة أساسية بنتائج التضخم الأميركي وما ستعنيه بالنسبة إلى قرارات الاحتياطي الفيدرالي، إذ قد توفر قراءة معتدلة دعماً جديداً لـ«بيتكوين» والعملات الرئيسية، بينما قد يؤدي تضخم أعلى من المتوقع إلى إعادة مخاوف رفع الفائدة.

وفي الوقت نفسه، يضيف الصراع في الشرق الأوسط طبقة أخرى من عدم اليقين، خصوصاً مع ارتباط أزمة هرمز بأسعار الطاقة والتضخم العالمي. وبين انتظار البيانات الاقتصادية ومراقبة التطورات الجيوسياسية، تدخل سوق العملات المشفرة مرحلة تتداخل فيها رهانات الفائدة مع شهية المخاطرة وقدرة المستثمرين على تحمل موجات جديدة من التقلب.

الطبيعية يمكن أن تخفض أسعار الطاقة ومخاطر التضخم، وتدعم توقعات سياسة نقدية أقل تشدداً، وهو سيناريو قد يوفر بيئة أكثر إيجابية للعملات الرقمية. لكن المشهد لا يزال ضبابياً، إذ تؤكد إيران استمرار إغلاق المضيق ما لم تستجب واشنطن لشروطها، فيما شهدت المنطقة هجمات جديدة على سفن تجارية، ما يبقّي المخاطر الجيوسياسية حاضرة بقوة في حسابات المستثمرين.

تسريح الموظفين

وعلى صعيد صناعة الأصول الرقمية، خفضت شركة «بيتوايز آست مانجمنت» نحو 14 % من قوتها العاملة، ليتراجع إجمالي عدد

فيه حركة الملاحة والتوترات المرتبطة بالمرمى مخطط اهتمام الأسواق. وتؤكد تقارير حديثة أن ترامب تحدث عن سيطرة أميركية «100 %» على المضيق، رغم استمرار التوتر بشأن الملاحة.

ويؤثر ملف هرمز في العملات المشفرة بصورة غير مباشرة عبر أسعار النفط والتضخم وشهية المخاطرة، إذ يؤدي تصاعد الصراع إلى زيادة أسعار الطاقة والقلق بشأن النمو العالمي، ما قد يدفع المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للأصول عالية المخاطر.

وفي المقابل، فإن أي انفراجة سياسية تسمح باستعادة حركة الملاحة

1 بيانات التضخم الأميركية تحدد مسار الفائدة والعملات المشفرة

المركزي إلى مواصلة التشديد النقدي. ولهذا قد تشهد السوق تقلبات قوية بعد صدور بيانات أسعار المستهلكين، إذ ستبحث الأسواق داخل التقرير عن مؤشرات تحدد مدى استمرار الضغوط التضخمية وقدرة الاحتياطي الفيدرالي على تثبيت الفائدة بدلاً من رفعها.

وتزداد أهمية بيانات التضخم بالنسبة للعملات الرقمية بعد التقلبات التي شهدتها السوق خلال الأشهر الماضية، إذ أصبحت تحركات «بيتكوين»

ارتفعت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات الأربعاء، مع ترقب المستثمرين صدور بيانات التضخم الأميركية بحثاً عن إشارات جديدة بشأن مسار أسعار الفائدة، بالتزامن مع متابعة تطورات الصراع في الشرق الأوسط ومستقبل مضيق هرمز، الذي أصبح أحد أبرز مصادر التقلب في الأسواق العالمية.

وتداولت «بيتكوين» قرب مستوى 64 ألف دولار، عند نحو 63.76 ألف دولار، وسط حالة من الحذر قبل صدور مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي، الذي قد يعيد تشكيل توقعات السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال اجتماعاته المقبلة. وتأتي تحركات العملات المشفرة بعد أن دفعت بيانات الوظائف الأميركية الضعيفة المستثمرين إلى تقليص توقعاتهم لتشديد السياسة النقدية، وهو ما قدم دعماً للأصول عالية المخاطر، إذ كانت «بيتكوين» قد صعدت خلال الأسبوع الماضي إلى نحو 65.3 ألف دولار عقب صدور بيانات سوق العمل.

رهانات الفائدة

وتتركز أنظار المستثمرين على بيانات التضخم الأميركية، نظراً إلى قدرتها على تغيير توقعات الفائدة بسرعة، خصوصاً بعد المؤشرات الأخيرة على ضعف سوق العمل، والتي عززت الرهانات على احتمال توقف الاحتياطي الفيدرالي عن رفع تكلفة الاقتراض.

وتستفيد العملات المشفرة عادة من تراجع توقعات الفائدة، إذ يزداد انخفاض العوائد المحتملة على الأدوات التقليدية شهية المستثمرين تجاه الأصول الأعلى مخاطرة، في حين تمثل عودة التضخم إلى الارتفاع عاملاً سلبياً إذا دفعت البنك



إمدادات النفط العالمية تتراجع 4.3 ملايين

«هرمز» يخفض الطلب النفطي 1.6 مليون برميل يومياً

الاحتياطي النفطي الأمريكي
يهبط إلى 298.7 مليون برميل

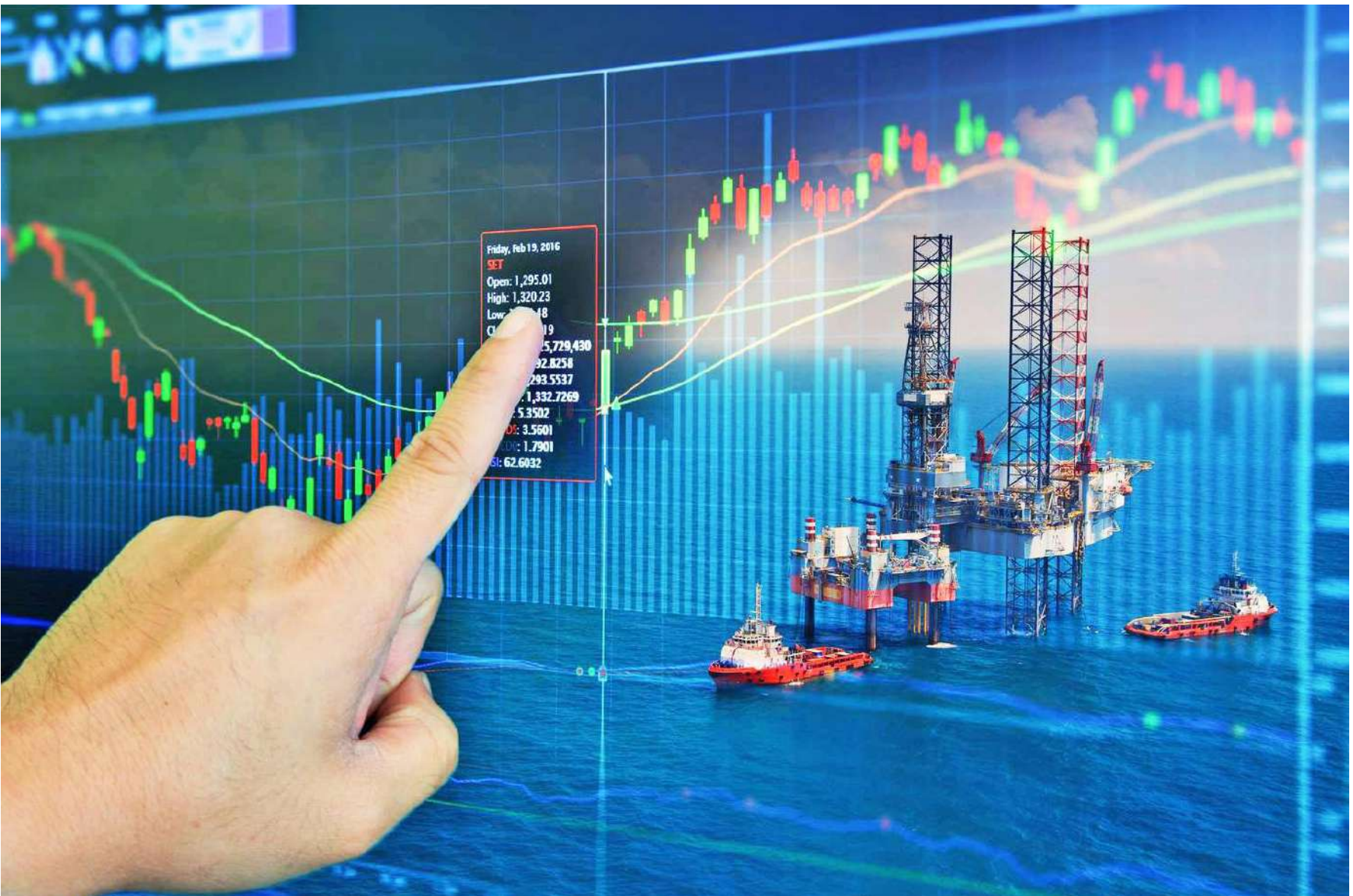
2

عجز السوق يتسع إلى 1.27
مليون برميل يومياً

1

تحميلات
الشرق الأوسط
تهبط من 20
إلى 12 مليوناً

التضخم
العالمي يرتفع
إلى 4.7 % مع
صدمة الطاقة



هرمز يرسم مستقبل سوق النفط

ويبقى مستقبل مضيق هرمز العامل الحاسم في تحديد اتجاه النفط خلال الأشهر المقبلة. فعودة حركة الناقلات قد تخفض تكاليف الشحن والتأمين وتحسن الإمدادات وتدفع الأسعار إلى التراجع، بما يسمح للطلب بالتعافي تدريجياً. أما استمرار الإغلاق والاضطرابات، فيعني مزيداً من استنزاف المخزونات والضغط التضخمية وتباطؤ الاقتصاد العالمي.

ولا يعني انخفاض الطلب أن أزمة النفط أصبحت أقل خطورة، إذ إن «تدمير الطلب» لا يمثل توازناً صحياً للسوق، وإنما نتيجة لارتفاع الأسعار وضعف النشاط الاقتصادي. فالسوق التي تستعيد توازنها نتيجة اضطراب المستهلكين والشركات إلى خفض الاستهلاك تختلف عن سوق تتوازن بفعل وفرة الإمدادات والنمو المستقر.

وأصبحت أسعار النفط شديدة الحساسية لأي تطورات سياسية أو عسكرية؛ إذ قفز خام برنت فوق 100 دولار للبرميل خلال الشهر الماضي، قبل أن يتراجع إلى مستويات اقتربت من 70 دولاراً، ثم يعود إلى التداول قرب 90 دولاراً، في انعكاس لحالة عدم اليقين التي تسيطر على السوق.

أزمة مؤجلة

وعندما أغلق مضيق هرمز في مارس، سادت مخاوف من حدوث نقص عالمي حاد في النفط يقود إلى اضطرابات واسعة في الاقتصاد العالمي، لكن السيناريو الأكثر تشاؤماً لم يتحقق حتى الآن.

وساعدت عوامل عدة في امتصاص الصدمة، من بينها تراجع واردات الصين من الخام، واستخدام طرق شحن بديلة، والسحب من المخزونات النفطية، إلى جانب زيادة بعض الإمدادات من خارج منطقة الخليج.

غير أن استمرار الاعتماد على المخزونات يمثل تحدياً متزايداً، إذ إن الاحتياطيات التي شكلت خط الدفاع الأول أمام نقص الإمدادات ليست غير محدودة، ما يعني أن استمرار أزمة هرمز قد يقلص تدريجياً قدرة الدول المستهلكة على تعويض الكميات المفقودة.

مخزون أمريكي

وتبرز الولايات المتحدة نموذجاً واضحاً لهذه الضغوط، بعدما هبط الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الأمريكي إلى نحو 298.7 مليون برميل، وهو أدنى مستوى

المعرض العالمي بنحو 4.3 ملايين برميل يومياً خلال العام، مقارنة بتقديرات سابقة بانخفاض قدره 3.7 ملايين برميل، بما يخفض إجمالي الإمدادات المتوقعة إلى نحو 102.02 مليون برميل يومياً، فيما يقدر عجز السوق خلال العام بنحو 1.27 مليون برميل يومياً.

ويكشف ذلك عن وضع استثنائي تواجه فيه السوق انخفاضاً في العرض والطلب معاً؛ فالاضطرابات الجيوسياسية تقلص الإنتاج والصادرات، بينما تؤدي الأسعار المرتفعة وتباطؤ الاقتصاد إلى تراجع الاستهلاك.

وتفاقم الضغوط مع تراجع تحميلات النفط من الشرق الأوسط من نحو 20 مليون برميل يومياً إلى قرابة 12 مليوناً خلال يوليو، بالتزامن مع اضطرابات طالت مصادر أخرى للإمدادات، ما زاد حساسية الأسواق لأي تطورات جديدة.

شريان عالمي

وتتبع خطورة الأزمة من الأهمية الاستثنائية لمضيق هرمز في منظومة الطاقة الدولية، إذ يمر عبره نحو ربع إلى ثلث إمدادات النفط العالمية ونسبة مهمة من تجارة الغاز الطبيعي المسال، ما يجعل تعطيله لفترة طويلة صدمة يصعب تعويضها بالكامل بمسارات بديلة.

ولا يزال مستقبل المضيق غارقاً في الضبابية، في ظل عدم توصل واشنطن وطهران إلى اتفاق يسمح باستعادة الحركة الطبيعية، فيما يؤدي استمرار الأعمال القتالية والاضطرابات البحرية إلى إبقاء علاوة المخاطر الجيوسياسية مرتفعة.

دخلت أزمة مضيق هرمز مرحلة جديدة من التأثير في أسواق الطاقة العالمية، إذ لم تعد تداعياتها تقتصر على اضطراب الإمدادات وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، بل امتدت إلى الطلب نفسه، بعدما دفعت أسعار الوقود المرتفعة وتباطؤ النشاط الاقتصادي المستهلكين والشركات إلى تقليص استهلاك الطاقة. وخفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب العالمي على النفط بصورة حادة، متوقعة انخفاضه بنحو 1.6 مليون برميل يومياً خلال 2026، أي بتراجع يزيد بنحو 510 ألف برميل يومياً على تقديراتها السابقة في يوليو. ويعكس هذا التعديل سرعة انتقال تداعيات أزمة هرمز من أسواق الخام إلى الاقتصاد الحقيقي، وتأثير ارتفاع أسعار الطاقة في أنماط الاستهلاك.

ويمثل ذلك تحولاً مهماً في معادلة السوق؛ فتعطل أحد أهم الممرات النفطية في العالم يدفع الأسعار إلى الارتفاع بسبب نقص الإمدادات، لكن استمرار الأسعار المرتفعة لفترة طويلة يؤدي بدوره إلى إضعاف الطلب، سواء عبر خفض استهلاك الوقود أو تراجع نشاط النقل والصناعة والإنفاق الاستهلاكي.

معروض أقل

ولا تقتصر الضغوط على جانب الطلب، إذ خفضت وكالة الطاقة الدولية أيضاً توقعاتها لإمدادات النفط العالمية خلال 2026، مع استمرار الاضطرابات في الشرق الأوسط وتعثر عودة الملاحة الطبيعية عبر مضيق هرمز. وتشير التقديرات إلى انخفاض

تدمير الطلب

ويفسر ذلك بروز ظاهرة «تدمير الطلب» باعتبارها أحد أبرز تداعيات أزمة هرمز. فعندما ترتفع تكاليف الطاقة إلى مستويات تضغط على ميزانيات الأسر وأرباح الشركات، يبدأ الاقتصاد في التكيف عبر خفض الاستهلاك.

وتقلص شركات النقل بعض عملياتها، وتخفيض الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة إنتاجها، بينما يعيد المستهلكون ترتيب إنفاقهم ويحدون من استخدام الوقود. وفي الاقتصادات

المستوردة للطاقة، قد تتراشق الصدمة مع ارتفاع التضخم وتراجع القوة الشرائية وضغوط على العملات. ومن هنا، فإن خفض وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب بنحو 510 آلاف برميل يومياً إضافية مقارنة بتقديرات يوليو لا يمثل مجرد تعديل رقمي، وإنما إشارة إلى انتقال أزمة هرمز من مشكلة في الإمدادات إلى عامل يضغط على النشاط الاقتصادي العالمي.

تتأثر أيضاً بتكاليف التكرير والنقل والشحن والتأمين. لذلك قد تظل أسعار الوقود مرتفعة حتى عندما تتراجع أسعار الخام مؤقتاً.

كما تنتقل فاتورة الطاقة إلى قطاعات أخرى، من النقل الجوي والبحري والبري إلى الصناعة والزراعة والغذاء، لتتحول الأزمة النفطية إلى ضغط تضخمي أوسع، خصوصاً بالنسبة للدول المستوردة للطاقة.

نمو أبطأ

وتتزامن أزمة الطاقة مع ضغوط متزايدة على الاقتصاد العالمي، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنحو 3% خلال 2026، وسط مخاطر مرتبطة باستمرار ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب التجارة والشحن.

كما أصبحت البنوك المركزية أمام معادلة أكثر تعقيداً؛ فارتفاع الوقود يعزز التضخم، بينما يؤدي في الوقت نفسه إلى إضعاف الاستهلاك والاستثمار والنمو، ما يقلص قدرتها على خفض أسعار الفائدة لدعم الاقتصاد من دون المخاطرة بزيادة الضغوط السعرية.

سوق متقلبة

وفي أسواق الخام، أصبحت الأسعار رهينة تطورات سياسية وأمنية وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن آسيا والشرق الأوسط تشهدان بعض أكبر الانخفاضات في الطلب النفطي خلال العام، في انعكاس مباشر لارتفاع الأسعار واضطراب الإمدادات وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

فاتورة المستهلك

ورغم تجنب السوق حتى الآن أزمة نقص شاملة، بدأت التداعيات تظهر بصورة أوضح على المستهلك النهائي، إذ أصبحت قدرات التكرير وإمدادات البنزين والديزل ووقود الطائرات أكثر تعرضاً للضغوط.

ولا تتحدد أسعار المنتجات النفطية بسعر الخام وحده، بل



أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال 10

الموارد البشرية.. من التحفيز إلى صناعة قيادات المستقبل

كتب جورج حبيب

القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

وبذلك، لا ينبغي النظر إلى النزاع باعتباره نهاية للعلاقة المهنية، وإنما يمكن أن يكون بداية لحوار أكثر فاعلية، يكشف أسباب الخلاف ويفتح المجال أمام حلول عملية تخدم جميع الأطراف. وكلما تمت معالجة النزاعات بالوعي والمرونة والحكمة، أصبحت المؤسسة أكثر قدرة على تحويل الاختلافات إلى مصدر للتعلم والتطوير، بدلاً من أن تحول إلى عائق أمام التعاون والإنجاز.

التوازن بين العمل والحياة وأثره على إنتاجية الموظفين

أصبح تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية أحد العوامل المؤثرة بصورة مباشرة في إنتاجية الموظفين ومستوى رفاهيتهم العامة. ومع تزايد الضغوط ومتطلبات العمل في بيئات الأعمال الحديثة، بات الحفاظ على هذا التوازن تحدياً متزايداً، وفي الوقت نفسه ضرورة لضمان استدامة الأداء المرتفع وتوفير بيئة عمل أكثر إيجابية واستقراراً.

ويتمتع الموظفون القادرون على تحقيق توازن صحي بين مسؤولياتهم المهنية وحياتهم الشخصية بقدرة أكبر على التركيز والتعامل مع متطلبات العمل بكفاءة، كما يكونون أكثر استعداداً للإبداع وتقديم الأفكار الجديدة. وينعكس ذلك بصورة مباشرة على مستوى إنتاجيتهم وجودة أدائهم اليومي، بما يؤكد أن الاهتمام بالتوازن بين العمل والحياة لا يمثل جانباً رفاهياً، وإنما عنصراً داعماً للأداء المؤسسي المستدام.

استراتيجيات المحافظة على الكفاءات

تمثل المحافظة على الكفاءات وتقليل معدلات دوران الموظفين أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في بيئة أعمال تتسم بالمنافسة المتزايدة. فالموظفون أصحاب الكفاءة يمثلون أحد أهم عناصر القوة داخل أي مؤسسة، لما يؤدونه من دور في تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف التنظيمية ودعم مسارات النمو والاستدامة.

ومن هنا، تصبح صياغة استراتيجيات فعالة للاحتفاظ بهذه الكفاءات ضرورة لضمان استقرار المؤسسة والحد من التكاليف التي تترتب على التوظيف المستمر وإعادة التدريب وتأهيل الموظفين الجدد. ولا ترتبط القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات بمستويات الرواتب والمزايا المالية وحدها، بل تتطلب توفير بيئة عمل متوازنة تستجيب لاحتياجات الموظفين المهنية والشخصية، وتمنحهم فرصاً حقيقية للتطور وتحقيق طموحاتهم داخل المؤسسة.

كما أن توفير بيئة يشعر فيها الموظف بالتقدير والاستقرار والانتماء يمكن أن يعزز ارتباطه بالمؤسسة ويقلل من احتمالات مغادرته. ولذلك، فإن الاحتفاظ بالكفاءات ينبغي أن ينظر إليه باعتباره استثماراً طويل الأجل في رأس المال البشري، وليس مجرد وسيلة للحد من تكاليف دوران الموظفين.



قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملًا لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على

تمثل الإدارة الفعالة ركيزة أساسية لنجاح المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها على مختلف المستويات، إذ يمتلك المدير الفعال القدرة على إلهام فرق العمل، وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية، وتحفيزهم على التعاون والعمل بصورة جماعية نحو رؤية وأهداف مشتركة. فالإدارة لا تقتصر على شغل منصب إداري، وإنما هي ممارسة تتطلب فهماً عميقاً للعلاقات الإنسانية، والقدرة على التواصل والتوجيه، ومساعدة الأفراد على استثمار إمكاناتهم وتحقيق أفضل ما لديهم. وعندما تؤدي الإدارة هذا الدور بكفاءة، فإنها تحدث تحولاً ملموساً في أداء الفرق وتعزز روح العمل الجماعي داخل المؤسسة.

ومن أبرز انعكاسات الإدارة الفعالة قدرتها على توفير بيئة عمل إيجابية تشجع على الابتكار والإبداع. فالمدير الذي يبدي اهتماماً حقيقياً بأعضاء فريقه، ويستمع إلى ملاحظاتهم ومخاوفهم، ويدعم أفكارهم ومبادراتهم، يساهم في ترسيخ ثقافة تنظيمية تقدر الجهود الفردية والجماعية. كما تساعد هذه البيئة على تعزيز شعور الموظفين بالانتماء، وترفع مستوى حماسهم واستعدادهم للمشاركة الفاعلة في تحقيق أهداف المؤسسة.

بناء الثقة

وتؤدي الإدارة الفعالة كذلك دوراً محورياً في بناء الثقة داخل فرق العمل، خصوصاً عندما يتحلى المدير بالنزاهة والشفافية في قراراته وتعامله مع الموظفين. فالثقة المتبادلة تشكل قاعدة أساسية للعلاقات المهنية الناجحة، وتدفع الموظفين إلى التعاون بصورة أكبر وتقديم الدعم لزملائهم. كما تمنحهم قدرة أكبر على مواجهة التحديات وخوض التجارب الجديدة دون خشية مفرطة من الفشل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الأداء العام للفريق والمؤسسة.

ويبرز دور الإدارة الفعالة أيضاً في توجيه الفرق نحو الأهداف بوضوح وتركيز، من خلال وضع أهداف محددة وقابلة للتحقيق، وتوفير الموارد والإمكانات اللازمة لإنجاز المهام. ولا يقتصر دور المدير الناجح على تحديد ما ينبغي إنجازه، بل يتجاوز ذلك إلى توضيح أهمية هذه الأهداف وربطها بالرؤية الأشمل للمؤسسة، بحيث يدرك كل عضو في الفريق قيمة الدور الذي يؤديه وأثره في النتائج النهائية. ويساعد هذا النهج على تحويل الأهداف من مجرد مهام مطلوبة إلى غايات مشتركة تحفز

الأهداف الاستراتيجية

يمثل قياس أداء الموظفين وربطه بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة إحدى الركائز المهمة لتحقيق النجاح المؤسسي وضمان استمرارية التطور. ولا تقتصر هذه العملية على كونها إجراءً إدارياً لتقييم مستوى الموظفين، وإنما تعد أداة استراتيجية تساعد على رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية، وضمان توجيه الجهود الفردية بما يتوافق مع الرؤية والأولويات العامة للمؤسسة. وعندما يتم قياس الأداء وفق منهجية واضحة ومنظمة، يصبح من الممكن تحديد مكامن القوة والواجبات التي تحتاج إلى تطوير، بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات أدائهم.

وتبدأ عملية قياس الأداء بوضع معايير واضحة ومحددة تعكس الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، على أن تكون هذه المعايير قابلة للقياس وواقعية ومرتبطة بالنتائج المستهدفة. ويساعد تقديم التوجيه الواضح والتحفيز المستمر، يستطيع القادة إحداث فارق حقيقي في أداء المؤسسة ونجاحها. فالمدير الفعال لا ينظر إلى نفسه باعتباره مسؤولاً عن إصدار التوجيهات فحسب، وإنما شريكاً داعماً لفريقه، يعمل إلى جانبه ويساهم في تمكين أفرادها، بما يعزز فرص تحقيق التميز التنظيمي وترسيخ النجاح المستدام.

إدارة التغيير والتكيف مع بيئة الأعمال

تعد إدارة التغيير في الموارد

البشرية من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في ظل بيئة أعمال سريعة التحول ومتواصلة التطور. فالتسارع التكنولوجي، والتغيرات الاقتصادية، وتطور احتياجات سوق العمل وتوقعات الموظفين، تفرض على إدارات الموارد البشرية تبني أساليب أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة. ومن هنا، لم تعد إدارة التغيير مجرد رد فعل على التحولات الخارجية، بل أصبحت عملية استباقية تهدف إلى تجهيز المؤسسة وموظفيها للتعامل مع المتغيرات المستقبلية بكفاءة ومرونة، مع الحفاظ على استقرار الأداء واستمراره.

ويمثل أحد الجوانب الأساسية في إدارة التغيير في فهم انعكاساته على الموظفين وأدوارهم داخل المؤسسة. فالتغييرات قد تثير مخاوف تتعلق بالاستقرار الوظيفي أو بيئة العمل أو طبيعة المسؤوليات، ما يجعل التواصل الواضح والشفاف من جانب إدارة الموارد البشرية عاملاً أساسياً في الحد من القلق وتعزيز الثقة. وكلما شعر الموظفون بأنهم جزء من عملية التغيير وليسوا مجرد أطراف تتلقى قراراتها، ارتفع مستوى استعدادهم للتفاعل معها ودعمها والمساهمة في إنجاحها.

ويأتي التدريب والتطوير في مقدمة الأدوات التي يمكن من خلالها إدارة التغيير بكفاءة. ومع ظهور تقنيات جديدة وتبني أساليب عمل مختلفة،

الكوادر المؤهلة رهان المؤسسات على مستقبل أكثر تنافسية

تمكين الكفاءات يعزز الأداء ويرسم ملامح الغد

استثمار المواهب.. طريق الريادة المؤسسية

الموظفين، من خلال التدريب المستمر وبرامج التطوير المهني التي ترفع مستوى المهارات وتدعم القدرة على التكيف مع المتغيرات والتحديات. ومن هذا المنطلق، يصبح تطوير رأس المال البشري استثماراً طويل الأجل يعزز الكفاءة ويرسخ الميزة التنافسية للمؤسسة.

منتجات وخدمات أكثر تنافسية. كما تتيج تقنيات التوظيف الحديثة، بما فيها الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، الوصول إلى المواهب المناسبة بسرعة وكفاءة، وتعزز قدرة المؤسسات على استقطاب الكفاءات التي تحتاج إليها. ويمتد هذا الدور إلى إدارة الأداء وتطوير

البشري وتطويره عاملاً حاسماً في دعم النمو والاستمرارية. وتبرز أهمية الموارد البشرية في قدرة المؤسسات على استقطاب الكفاءات المتميزة والاحتفاظ بها، إذ تمنح فرق العمل المؤهلة والمحفزة المؤسسات قدرة أكبر على الابتكار وتحسين العمليات وتقديم

لم تعد الموارد البشرية وظيفة إدارية تقتصر على استقطاب الموظفين وإدارة شؤونهم، بل تحولت إلى عنصر استراتيجي مؤثر في قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها وتعزيز موقعها التنافسي. ومع تسارع وتيرة الابتكار وتغير متطلبات بيئة الأعمال، أصبح الاستثمار في رأس المال

معلومة ورقم

200

تذكرة طيران

أقر مضيف طيران سابق بالذنب أمام محكمة اتحادية أميركية بعد اتهامه بانتحال صفة طيار تجاري للحصول على أكثر من 200 تذكرة طيران مجانية من 3 شركات طيران أميركية.

تهافت على شراء أسهم «يونيتري» الصينية للروبوتات

سهم من أسهمها للبيع بسعر 150.80 يوان (22 دولاراً) للسهم الواحد بما يمثل حوالي 10% من إجمالي أسهمها.

ومن المتوقع وصول قيمة الطرح العام الأولي إلى حوالي 6.10 مليارات يوان. وبعد استبعاد العروض غير الصالحة وأعلى سعر للاكتتابات المقترحة، بلغ إجمالي حجم الاكتتاب 71.463 مليار سهم، أي ما يعادل 2760.64 مثل حجم الطرح الأولي قبل تعديله وفقاً للتوزيع الاستراتيجي.

بدأت شركة صناعة أنظمة الإنسان الآلي (الروبوت) الصينية يونيتري روبوتيكس، الاكتتاب في الطرح العام الأولي لأسهمها في سوق الابتكار العلمي والتكنولوجيا «ستار ماركت» ببورصة شنغهاي للأوراق المالية، بعد أن أظهرت الاستفسارات عن سعر الطرح إلى طلب قوي من المستثمرين على السهم. وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أن الشركة الموجود مقرها في مدينة هانجشو الصينية طرحت حوالي 44.44 مليون

رغم تراجع المبيعات

حصة قياسية لسيارات الطاقة الجديدة في الصين



تراجعت مبيعات التجزئة لسيارات الطاقة الجديدة في الصين للشهر السابع على التوالي، مسجلة 951 ألف وحدة في يوليو بانخفاض قدره 3.9% على أساس سنوي، إلا أنها حققت حصة سوقية قياسية بلغت 65.1% من إجمالي مبيعات سيارات الركاب.

ووفقاً لبيانات «جمعية سيارات الركاب الصينية»، انخفض إجمالي مبيعات التجزئة لسيارات الركاب في الصين خلال يوليو إلى 1.46 مليون وحدة، متراجعاً بنسبة 20.9% على أساس سنوي، وتركزت الضغوط على سيارات البنزين التي انهارت مبيعاتها بنسبة 41%.

وواصلت السيارات الكهربائية بالكامل استحوادها على الحصة الأكبر بمبيعات بلغت 647

قدرها 58.8% من إجمالي صادرات سيارات الركاب (918 ألفاً)، بزيادة قدرها 14 نقطة مئوية عن العام السابق، بحسب «سي إن إي في بوست».

ألف وحدة بزيادة 6%، كما حافظت شركة «بي واي دي» على صادراتها لمبيعات التجزئة المحلية لسيارات الطاقة الجديدة - المركبات الهجينة والكهربائية - بـ 223.46 ألف وحدة. وصدرت الصين 540 ألف سيارة طاقة جديدة في يوليو، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 147.8%، لتستحوذ على حصة

دردشة اقتصادية

مساكن العاصمة الفارغة تتجاوز قيمتها 40 مليار إسترليني

105 آلاف منزل شاغر تفاقم أزمة لندن

اليابان تسجل 9 ملايين منزل فارغ بنسبة 13.8%

2

ضريبة فانكوفر تخفض العقارات الشاغرة 58% منذ 2017

مجاناً بدلاً من خفض القيمة الأساسية للإيجار، خشية أن يؤدي تسجيل إيجار أقل إلى التأثير في تقييم العقار أو إيراداته المستقبلية.

ضرائب الشغور

ودفعت الظاهرة عدداً من المدن إلى استخدام الضرائب لإعادة المساكن الخالية إلى السوق، وتعد فانكوفر الكندية من أبرز التجارب في هذا المجال، بعدما فرضت ضريبة على المنازل الشاغرة وألزمت الملاك بالإفصاح سنوياً عن حالة عقاراتهم.

وأظهرت نتائج التجربة انخفاض عدد العقارات الشاغرة بنسبة 58% بين عامي 2017 و2023، فيما خصصت المدينة نحو 169.8 مليون دولار كندي لمبادرات الإسكان الميسور منذ تطبيق الضريبة.

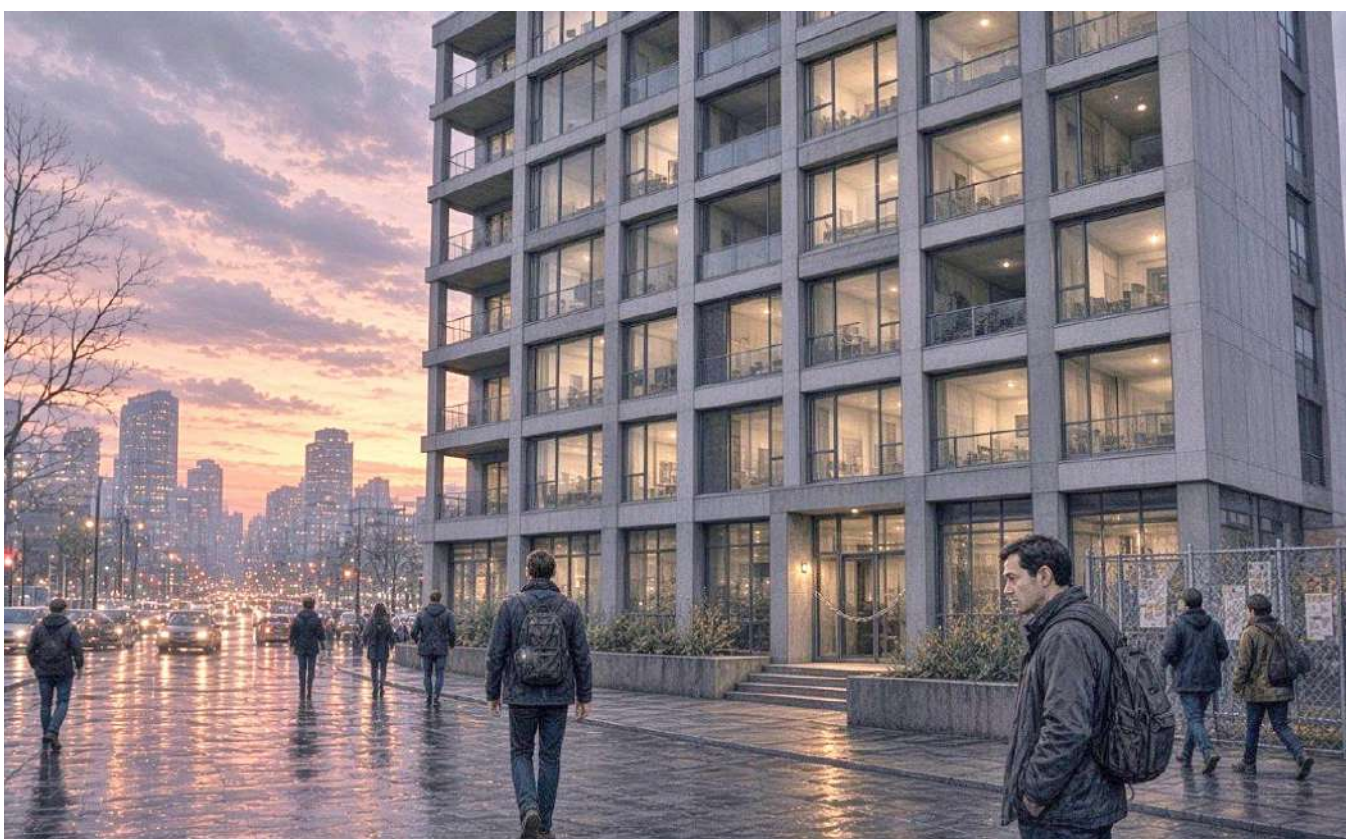
ومع ذلك، تحذر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أن نجاح هذه السياسات يتطلب بيانات دقيقة وأنظمة فعالة للرصد والتنفيذ، فضلاً عن تحمل تكاليف إدارية قد تكون مرتفعة.

العقار بين الاستثمار ووظيفة السكن

تكشف أزمة المساكن الشاغرة أن بناء المزيد من الوحدات ليس الحل الوحيد لمشكلة ارتفاع تكاليف السكن، إذ يصبح من الضروري أيضاً معرفة سبب خروج جزء من المخزون القائم فعلياً من سوق الإيجار والبيع.

فخلف كل منزل فارغ قد تكون هناك أسباب مختلفة: من انتظار الورثة أو أعمال التجديد إلى صعوبات التأجير أو الاستثمار طويل الأجل. لكن المفارقة تصبح أكثر حدة عندما تتحول آلاف الوحدات في المدن مرتفعة الإيجارات إلى مخازن للثروة بدلاً من مساكن.

وهنا يبرز التحدي الحقيقي أمام الحكومات: تحقيق التوازن بين حق الملكية وجاذبية الاستثمار العقاري من جهة، والحاجة إلى زيادة المساكن المتاحة للسكان من جهة أخرى، بحيث لا يصبح ارتفاع قيمة العقار نفسه سبباً في ابتعاده عن وظيفته الأساسية باعتباره مكاناً للعيش.



أوكسفورداشاير أن بقاء مسكن من غرفتين دون استخدام لمدة عام قد يكلف مالكة نحو 18.9 ألف جنيه إسترليني بين الإيرادات الإيجارية المفقودة والضرائب والمرافق والتأمين والإصلاحات.

لكن بعض الملاك يوازنون هذه الخسائر مع المخاطر المرتبطة بالتأجير، مثل تكاليف إدارة المستأجرين وإجراءات الإخلاء والقيود على رفع الإيجارات.

وفي كاليفورنيا، يحد قانون حماية المستأجرين من الزيادة السنوية للإيجارات لمعظم الوحدات المشمولة إلى 10% إجمالاً، أو 5% مضافاً إليها التغير في تكلفة المعيشة. وقد يرى بعض الملاك أن هذه القيود تقلل مروتهم في تعديل الأسعار مستقبلاً.

كما قد تفضل بعض المؤسسات العقارية إبقاء وحدات شاغرة أو منح المستأجر شهراً

مكسباً نظرياً يقارب 760 ألف دولار خلال خمس سنوات، قبل احتساب تكاليف التمويل والصيانة والضرائب.

ولا يعني ذلك أن ارتفاع الأسعار يبرر وحده ترك العقار فارغاً، لكنه يوضح لماذا ينظر بعض المستثمرين إلى العقارات باعتبارها وسيلة لحفظ الثروة وتحقيق مكاسب رأسمالية طويلة الأجل، وليس مصدراً للإيجارات فقط.

وتحذر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أن الشغور طويل الأجل يقلل الوحدات المتاحة للبيع أو الإيجار، ويمكن بالتالي أن يزيد الضغوط على الأسعار، خصوصاً في المدن التي تعاني بالفعل نقص المعروض وارتفاع الطلب.

تكلفة التأجير

وفي المقابل، قد يكون ترك العقار خالياً مكلفاً أيضاً. ويقدر مجلس جنوب

بيانات التعداد الأميركي وجود نحو 14 مليون وحدة سكنية شاغرة في الولايات المتحدة خلال 2024. وفي اليابان، وصل العدد إلى نحو 9 ملايين مسكن في 2023، بما يعادل 13.8% من إجمالي المساكن، وهو مستوى قياسي.

مكاسب رأسمالية

ويفسر ارتفاع أسعار العقارات جانباً من دوافع إبقاء بعض الوحدات خالية، إذ قد يرى المستثمر أن المكاسب الناتجة عن ارتفاع قيمة الأصل أكثر أهمية من الإيرادات التي يمكن الحصول عليها من التأجير.

وتقدم سنغافورة مثلاً واضحاً، بعدما ارتفع مؤشر أسعار العقارات السكنية الخاصة بنحو 38% بين نهاية 2020 ونهاية 2025. وبالنسبة إلى عقار تبلغ قيمته مليوني دولار، تعني زيادة بهذه النسبة

تعيش أسواق الإسكان العالمية مفارقة لافتة؛ ففي الوقت الذي تنقز فيه الإيجارات وتتزايد صعوبة العثور على مسكن بأسعار مناسبة، تبقى ملايين الوحدات السكنية خالية، ما يكشف أن أزمة السكن لا ترتبط دائماً بنقص المباني، وإنما أحياناً بعدم دخول جزء من المخزون العقاري المتاح إلى سوق البيع أو الإيجار.

وتقدم لندن نموذجاً واضحاً لهذه المفارقة، إذ تضم العاصمة البريطانية أكثر من 105 آلاف مسكن شاغر تتجاوز قيمتها الإجمالية 40 مليار جنيه إسترليني، أي نحو 54 مليار دولار، رغم معاناة السكان من ارتفاع تكاليف السكن والإيجارات.

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن المساكن الشاغرة تمثل 7% على الأقل من إجمالي المخزون السكني في 21 دولة تتوافر عنها بيانات قابلة للمقارنة، وترتفع النسبة إلى 10% على الأقل عندما تشمل البيانات المساكن الموسمية ومنازل العطلات.

أصول استثمارية

وتبدأ المفارقة من تغير وظيفة العقار بالنسبة إلى بعض المستثمرين، إذ لم تعد الشقة في مدينة عالمية كبرى مجرد مكان للسكن أو وسيلة للحصول على دخل إيجاري، بل تحولت إلى أصل يمكن الاحتفاظ بالثروة داخله والاستفادة من ارتفاع قيمته مستقبلاً.

وبالنسبة إلى أصحاب الثروات والمستثمرين الدوليين، قد تصبح الشقة الفاخرة في سوق مستقرة جزءاً من محفظة استثمارية، حتى إذا ظلت خالية لسنوات. وتعرف إحدى صور هذه الممارسة باستراتيجية «اشتر وانتركة»، حيث يتم شراء العقار للاستفادة من مكاسب قيمته الرأسمالية بدلاً من تأجيره.

وارتفع عدد المساكن الشاغرة في لندن إلى 105.1 ألف مسكن في 2025، بزيادة 81% مقارنة بعام 2016، فيما قفز عدد الوحدات التي ظلت فارغة لأكثر من ستة أشهر إلى 47.3 ألف مسكن، بزيادة بلغت 138%.

ولا تقتصر الظاهرة على بريطانيا، إذ أظهرت

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com